# التنمية الإقتصادية

دكتور
**محمد ســـالم مشعل**
أستاذ الاقتصاد - جامعة القاهرة
وعميد المعهد العالى للعلوم التجارية

دكتور
**علاء الدين عبداللطيف**
مدرس الاقتصاد بالمعهد العالى للعلوم التجارية

دكتور
**أحمــد أحمـد جعفــر**
مدرس اقتصاد بالمعهد العالى للعلوم التجارية

**٢٠٢٣ / ٢٠٢٤**

بسم الله الرحمن الرحيم

## المحتويات

# مقدمة

تركز اقتصاديات التنمية على دراسة اسباب التخلف وسبل الخروج منها باتباع استراتيجيات وسياسات معينة ، كما يهتم هذا العلم بالتخصيص الأمثل لموارد الانتاج النادرة ونموها مع مرور الزمن فضلا عن دراسة الترابط بين البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ ومن هذا المنطلق تتجلي أهمية هذا الكتاب في ملقيا الضوء علي موضوع اقتصاديات التنمية ، وذلك من خلال استعراض مفهوم التنمية وانواعها واهدافها وخصائصها كما يوضح مفهوم التنمية الاقتصادية وتطوره ؛مبرزاً محددات النمو الاقتصادي ومراحله وكيفية قياس وتحليل النمو الاقتصادي مستعرضا نظريات التنمية الاقتصادية كما يتناول عدد من القضايا المرتبطة بالتنمية المستدامة. تعد التنمية الإقتصادية عبارة عن مجموعة من المقاييس الإقتصادية التي تعتمد على التكنولوجيا، وذلك بغرض الإنتقال من حالة إقتصادية لحالة أخرى جديدة، ويأتي ذلك بغرض الرغبة في تحسينها كالإنتقال من حالة الإقتصاد الزراعي لحالة الإقتصاد الصناعي، والإنتقال أيضًا من حالة الإقتصاد التجاري للإقتصاد التجاري الذي يعتمد على التكنولوجيا، وسوف نتعرف بالتفصيل من خلال المقال على مفهوم التنمية الإقتصادية وأهم المعلومات عنها.

## تعريف التنمية الإقتصادية

تعرف التنمية الإقتصادية بأنها العملية التي تهدف لتطوير نمو اقتصاد الدول المختلفة، ويتم ذلك من خلال تنفيذ الكثير من الخطط التطويرية العديدة التي تقوم بتقدم وتطور اقتصاد الدول، وبالتالي سوف يؤثر ذلك بشكل إيجابي على المجتمع، من خلال تنفيذ مجموعة عديدة من الإستراتيجيات الإقتصادية الجيدة، كما يتم تعريفها أيضًا بأنها سعي جميع المجتمعات لأن تقوم بزيادة قدرتها الإقتصادية من أجل الإستفادة من جميع الثروات التي تكون متاحة بالبيئة، وعلى وجه التحديد بالمناطق التي لا يوجد بها تنوع اقتصادي وسوف يؤثر ذلك بصورة سلبية على البيئة المحلية بوجه عام.

## العلاقة بين علم الإقتصاد والتنمية الإقتصادية

من الملاحظ أن التنمية الإقتصادية تعتبر واحدة من فروع علم الإقتصاد، ولقد لعبت التنمية الإقتصادية دور هام في تطوير جميع القطاعات الإقتصادية بشتى الدول النامية، ولذلك فهي تعتبر من الطرق الجيدة للنمو الإقتصادي في الكثير من القطاعات العامة المختلفة كالتعليم والصحة والسياسات الإجتماعية والقطاعات الأخرى، التي ترغب بزيادة كفاءتها وقدرتها أيضًا على أن تتلائم مع جميع الظروف الإقتصادية المختلفة التي تؤثر على قطاع الإقتصاد، سواء الإقتصاد الكلي أو الجزئي.

## نبذة بسيطة عن تاريخ التنمية الإقتصادية

من الجدير ذكره أن التنمية الإقتصادية تعود لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى وجه التحديد عقب تعرض الكثير من دول العالم للإحتلال الأوربي، وأثر ذلك على جميع مجتمعات الدول المختلفة نتيجة إستغلاله للموارد الطبيعية بها، وعقب إنتهاء تعرض هذه الدول للإحتلال الأوربي ظلت تعاني من إنخفاض كبير بالمستوى المعيشي.

ونلاحظ أن تطبيق التنمية الإقتصادية اعتمد بشكل واضح على إدراك ومعرفة جميع المعايير التي تستخدم للتعامل مع شتى الدول، وخاصة الدول النامية وبالتالي لا يوجد حتى الأن تعريف واضح لمفهوم الدول النامية، ولذلك تطلب هذا تفعيل دور القياس من أجل فهم التنمية الإقتصادية لجميع هذه الدول المختلفة، وبالتالي تم الإعتماد بصورة كلية على معيار دخل الأفراد، وذلك لأنه يعتبر واحد من أهم المعايير الإقتصادية التي تؤثر بشكل واضح على الإقتصاد، وبالتالي حينما يكون الدخل الفردي مرتفع فسوف يؤدي ذلك لزيادة النمو الإقتصادي.

ومن الملاحظ أن البنك الدولي اهتم بصورة واضحة بعام ١٩٨٥ بمتابعة وملاحظة مؤشر التنمية الإقتصادية بجميع الدول النامية، وخاصة الدول التي تكون ذات دخل منخفض بصورة نسبية، فمما لا شك به أن الدول النامية تكون أكثر الدول بحاجة لدعم في تنميتها الإقتصادية، وعلى وجه التحديد التي يصل بها معدل دخل الفرد لأقل من ٤٠٠ دولار أمريكي، وبالتالي يتضح من ذلك أن التنمية الإقتصادية تمثل دور محوري وهام بالواقع

الإقتصادي للدول المختلفة وعلى وجه التحديد الدول التي لديها مشاكل كثيرة وصعبة بالتعامل مع قطاع الإقتصاد.

**أهم خصائص التنمية الإقتصادية**

تتسم التنمية الإقتصادية بمجموعة من الخصائص والسمات والتي تتمثل أهمها في:

١- السعي لتحقيق الأهداف التنموية المختلفة التي تعتمد على وجود مجموعة عديدة من الإستراتيجيات المناسبة للعمل والتي تسعى للوصول لمعدل النمو الإقتصادي الجيد.

٢- الإتجاه ناحية تطوير البيئة الداخلية للمجتمع كله وكذلك للقطاع الإقتصادي المحلي الذي يخص الدولة.

٣- ضرورة أن يتم الإعتماد بصورة واضحة على كافة الجهود الإقتصادية الذاتية من أجل تحقيق معدل التنمية الإقتصادية.

٤- ضرورة أن يتم استغلال جميع الموارد والإمكانات المختلفة التي تعمل على تطوير قطاعي الصناعة والزراعة وكذلك التجارة المحلية.

٥- السعي للإستفادة من التكنولوجيا وكذلك من الأجهزة الإلكترونية المتقدمة، حيث يعمل كل ذلك على تقديم دعم مناسب وجيد للتنمية الإقتصادية من خلال الإستثمار في شتى الإمكانات وكذلك الطاقات العلمية والمعرفية المختلفة، وسوف يساعد ذلك على تطوير الكثير من المجالات المختلفة ومن أهم هذه المجالات هى مجال الأبحاث وكذلك التعليم، وغيرها من المجالات الأخرى المختلفة.

٦- تهدف التنمية الإقتصادية لزيادة معدلات الدخل القومي بصورة كبيرة، حيث يساعد ذلك على تطوير المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع كله.

# الفصل الأول
# مدخل عام للتنمية والتنمية الاقتصادية

## مقدمة

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى التنمية وكمجال منها: التنمية الاقتصادية حيث سنبرز: ماهية التنمية ومستوياتها ومختلف المجالات التي تمسها بعد إعطاء نظرة عامة على اقتصاديات الدول النامية، وسنعرض نظريات التنمية الاقتصادية وعملية تنميطها ومختلف التغيرات الاقتصادية العالمية المؤثرة فيها ايجابيا وسلبيا.

## ماهية التنمية ومستوياتها

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية ارتأينا ضرورة التعرف أولا إلى مفهوم التخلف ونعطي نظرة على اقتصاديات الدول النامية وذلك كمدخل للتعرف على التنمية.

### أولا: نظرة عامة لاقتصاديات الدول النامية

التخلف هو انعكاس لحالة أو لظاهرة اقتصادية اجتماعية متدنية ومتأخرة عن مستوى تطورها وتقدمها تسود في زمان ومكان معين ولمجتمع أو دولة معلومة، أو مجتمع ودول محدودة، ويختلف الاقتصاديون في تعريف التخلف وتحديد معناه فمنهم من يذكر أنه

١- اصطلاح يوصف به كثير من دول العالم التي يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو تدهور اقتصادي.

٢- البلد أو المجتمع المعتمد أساسا على الإنتاج الأولي لا على الإنتاج الصناعي، أو البلد الذي تكون موارده غير مستغلة أو غير مستخدمة استخداما كفئا وفقا للفن الإنتاجي الحديث.

٣- التخلف الاقتصادي هو ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الإنتاج الأخرى، وخاصة عنصر العمل. مع قياس ذلك على أساس تحديد نصيب الفرد من السكان من ذلك الرأسمال ومقارنته بالأرقام المماثلة في الدول المتقدمة.

٤- التخلف الاقتصادي يعكس انخفاض وتدني لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد.

٥- التخلف الاقتصادي يعكس حالة انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي.

**ثانيا: ماذا يقصد بالبلدان المتخلفة ( Under développement countries )**

البلدان المتخلفة هي تلك الأقطار التي يكون مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي متدني ومحدود متجسدا ذلك بالعديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي سنتعرض لها في خصائص هذه الدول.

**ثالثا:** خصائص الدول النامية: تتسم في معظمها بسمات مشتركة نحددها فيما يلي

*** انخفاض الدخل القومي ومعدل نموه:** وتتسم معظم الدول النامية بانخفاض مستوى دخلها القومي، ونظرا لأن معدل نموها السكاني يعد مرتفعا فإن معدل نمو دخلها الفردي أيضا يتسم بالانخفاض. ويعود ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.

*** انخفاض إنتاجية القطاعات الخاصة:** تسود ظاهرة تدني مستوى إنتاجية العمل في عدد من الدول النامية نتيجة ندرة الموارد الرأسمالية المكملة لعناصر الإنتاج الأخرى كالعمل والأرض. ومن ثم يظهر مبدأ تناقص الإنتاجية الحدية في النشاطات الإنتاجية وخاصة الزراعية.

*** ارتفاع الأهمية بالنسبة للنشاط الزراعي:** يمثل الناتج المحلي الزراعي مكانة رئيسية في إجمال الناتج المحلي في الدول النامية، كما يتصف معه النشاط الزراعي بارتفاع نسبة العاملين فيه مقارنة بالعاملين في النشاطات الاقتصادية غير الزراعية.

*** ارتفاع معدلات النمو السكاني:** تسود ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة حيث يتراوح في الدول النامية ( ٣,٠% - ٣,٥ % ) مقارنة بـ ١% في الدول المتقدمة..

*** ضيق السوق المحلية والاعتماد المتزايد على السوق العالمية:** ويعود ضيق ومحدودية السوق المحلية لانخفاض القدرة الشرائية للأفراد وهذا يترتب عليه آثار سلبية في مقدمتها عدم إمكان إقامة وحدات إنتاجية ذات طاقات تتسم بتدني التكاليف وفقا للمفهوم الاقتصادي، وعدم استفادتها من وفرات الإنتاج الواسع، كما أن هذه الدول تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة، ولا يكون معدل التبادل التجاري في صالحها.

**<u>* عدم كفاية البنى التحتية:</u>** تعاني معظم الدول النامية من ظاهرة عدم كفاية وكفاءة البنى التحتية أو الارتكازية كالوسائل الصحية أو التعليمية وضعف كفاءة الوسائل التكميلية للعمليات الإنتاجية كالنقل ووسائل التخزين والطرق وغيرها.

## ثالثا : ماهية التنمية

تعددت الآراء حول مفهوم التنمية ويمكن إيرادها فيما يلي:

<< تعرف بأنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايدولوجية >>.

كما تعرف بأنها << الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير والثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته >>.

وتعرف كذلك بأنها ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعمورة >>.

كما تعرف << بأنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية >>.

ومن خلال ما سبق فإن هذه التعاريف تشترك في عدة نقاط أهمها:

١- تعتبر التنمية عملية شاملة ومستمرة.

٢- التنمية هي عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير.

٣- تهدف التنمية إلى تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع.

وعليه فإن التعريف الإجرائي للتنمية كما يلي: << التنمية هي عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع جميعها، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.

## رابعا : العوامل المساعدة على التنمية

ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية:

**العوامل الذاتية:** وتتلخص فيما يلي:

١- الإيمان بإمكانية الإصلاح والتقدم أي بإمكانية تغيير أنماط الحياة السائدة.
٢- الطوعية والعون الذاتي: أي توافر الهيئات الطوعية القادرة بتعاونها مع الأجهزة الحكومية على تحقيق التقدم بكل حرية.
٣- التحفيز والاستثارة: أي تحفيز الأفراد واستثارة جهودهم للمشاركة في عملية التنمية.
٤- الخدمة والتضحية بالذات: أي قيام الأفراد والقائمين على التنمية بأدوارهم وواجبهم.

**العوامل الموضوعية:**

١- أن تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع استجابة لحاجات الأفراد.
٢- قيام عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية.
٣- أن تهدف برامج التنمية إلى زيادة فعالية مشاركة الأفراد في شؤون مجتمعهم المحلي.
٤- اكتشاف وتدريب القيادات المهنية المحلية فحسب، وأن القيادات الشعبية قد يكون لها من الفعالية ما يفوق القيادات المهنية.
٥- ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء في برامج التنمية من خلال برامج التربية ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات.
٦- تبني تنمية متوازنة على المستوى الوطني.

## خامسا : مستويات التنمية ومجالاتها

إن اختلاف الموارد الطبيعية واختلاف توزيعها على المناطق الإقليمية يؤدي إلى اختلاف درجات وطبيعة التنمية واختلاف مستوياتها ومجالاتها كما يلي:

* فبالنسبة لمجالات التنمية نميز بين: التنمية الوطنية والتي تعتبر عملية يتم فيها تشغيل جميع القطاعات واستغلال كل الموارد والإمكانات المتاحة، وهي عملية تقتضي وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الإنتاجية ووجود شبكة إنتاجية واسعة تشمل كل القطاعات والأقاليم عبر الوطن.

التنمية المحلية: وتعرف بأنها << مجموعة من العمليات تتوحد فيها جهود الأهالي مع السلطات الرسمية بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات المحلية وتمكينها من المساهمة بدرجة قصوى في تقدم الوطن ككل .

* أما بالنسبة لمجالات التنمية فنميز بين العديد من المجالات كمايلي:

**١- التنميـة الاقتصـادية:** وتعرف علـى أنهـا << تنصـرف فـي جوهرهـا إلـى زيـادة الطاقـة الإنتاجية للاقتصاد .

وسوف نركز في دراستنا هذه، على هذا المجال << التنمية الاقتصادية >> بالإضافة إلى:

**٢- التنمية الاجتماعية:** وتعرف على أنها << أسلوب حديث في العمل الاجتماعي تقوم علـى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إشارة وعي الناس بالبيئـة المحلية من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع>>.

**٣- التنمية السياسية:** تعرف بأنها << مجموعة الأفكار التي يمكن أن يدلي بها للمسـاهمة فـي تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسـي، أي المشـاركة فـي صـنع القرار السياسـي مـن خلال مجموعة من الوسائل: الأحزاب، الجمعيات، النقابات، وهي مستوى متطـور مـن الفكر، يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع.

**٤- التنمية الإدارية:** وتعرف بأنها << تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتـأثير علـى البيئـة التـي يعملـون فيهـا عـن طريـق دراسـة الهياكـل التنظيميـة وتحـديث القـوانين واللـوائح المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات أفراد التنظيم، وتحسين البيئة للعمل الإداري .

## سادسا : التنمية الاقتصادية

### ١- تعريف التنمية الاقتصادية:

هنـاك عـدة مصـطلحات فمـنهم مـن يسـتخدم مصـطلح النمـو ( Crouth ) والـبعض يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية، فالنمو يعني تغير مع تحسن أو تزايد قد يكـون طبيعـي أو عفوي، أما التنمية تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء إرادي.

<< أن التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أسـاليب إنتاجيـة جديـدة أفضـل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل :

<< وبصفة عامة هي العملية التي من خلالهـا نحـاول زيـادة متوسط نصـيب الفـرد مـن إجمـال النـاتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلـك مـن خـلال رفـع متوسط إنتاجيـة الفـرد واسـتخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة .

**٢- نظريات التنمية الاقتصادية:**

ويمكن استعراض أهم اتجاهاتها فيما يلي

* القاسم المشترك بين مختلف النظريات هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي Capital Accumulation ، فضلا عن العوامل التي تدعمه أو تعوقه.
* بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك بينوا كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن ان تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية.
* أضاف النيو كلاسيك تحليل عملية الادخار والاستثمار والآثار الموالية للتقدم التكنولوجي.
* أما كارل ماركس فأكد أن علاقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي Capitaliste System تتعارض مع التقدم التكنولوجي فيه، ومن ثم حدوث كساد دوري في الاقتصاد ثم لركود حتمي، كما أشار على التكاليف الباهضة والمتكررة لعملية النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي والتي تتمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع.
* قدمت بعض التعديلات الأساسية على التغيرات السابقة وخصوصا كيفية تحقق التراكم الرأسمالي المتحقق عن التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه التعديلات في:
  - نظرية شومبيتر بإضافته الهامة في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم.
  - كينز بدمج نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية الاقتصادية غير أنه لم يكن إلا جزئيا، وبقي للكينزيين تكملة مسألة تزاوج نتائج التراكم الرأسمالي في مجال خلق الطلب وخلق العرض.
* نشأ اهتمام كبير منذ الحرب العالمية الثانية حول التنمية الاقتصادية، وقد كانت هناك محاولة من بعض المحللين تطبيق نظريات التنمية الاقتصادية على الدول النامية، كما برزت بعض الإضافات الجديدة والهامة التي سارت في اتجاهين ركز الاتجاه الأول بتحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدما.

بينما ركز الاتجاه الثاني على دراسة العوامل الأساسية التي تنتج على النمو والعمليات المتداخلة المتشابكة والتي يأخذ كل من التراكم الرأسمالي والنمو مكانه، كما أعطى

اهتمام للعلاقة الهامة بين الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية، وخصوصا مدى إمكانية استخدام العمل الزراعي الفائض كأداة لتمويل التنمية الصناعية

**المطلب الثاني: أنماط التنمية واستراتيجياتها**

وإن كان هناك عدم اتفاق على الأسلوب الأمثل للتنمية، إلا أنه هناك نوعين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهما: إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن نلخصهما فيما يلي:

**١- إستراتيجية أو نمط النمو المتوازن:**

ويرجع عرضها إلى الاقتصادي المعروف " نيركسه " والذي يرى ضرورة توجيه دفعة قوية إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، وحسب " نيركسه " فإن كسر الدائرة المفرغة للفقر يمكن تفسيرها من جانب العرض والطلب، وبالتالي لا بد من إنشاء العديد من الصناعات الاستهلاكية المتزامنة حيث تؤدي إلى توسيع نطاق السوق وخلق العديد من الصناعات المتكاملة، كما يرى نيركسه: ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة << حتى ولو كانت مشكلة تمويل هذه الصناعات وأيضا قطاعي الزراعة والصناعة تمثل عقبة أمام نجاح هذه الإستراتيجية.

**٢- إستراتيجية النمو غير المتوازن:**

وترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي " هيرشمان " حيث هاجم الإستراتيجية الأولى والتي كانت ترتكز على إنماء مجموعة عريضة من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد، نتيجة لقصور الموارد المالية في الدول النامية، ويرى " هيرشمان " بدلا من ذلك أنه يجب التركيز على عدد من الصناعات الرائدة التي لها القدرة على حث الاستثمار في الصناعات الأخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد القومي عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل. كما يرى هيرشمان أن عمليات اختيار هذه الصناعات يتوقف على مدى قدرتها على الحث على الاستثمار في المشروعات والصناعات الأخرى أي ما يعرف بالتكامل للأمام أو التكامل للخلف فالتكامل للخلف يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى

زيادته في مشروع آخر سابق عليه والتكامل للأمام يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع لاحق عليه.

وفيما يلي الخطوط العريضة التي يجب أن تتضمنه إستراتيجية التنمية الشاملة:[١]

ميادين العمل الحكومي لا بد أن تضم

- تحديد المشروع الاجتماعي.
- المشروعات الإنتاجية الحكومية في المجالات التي هي خارجة عن النشاط الاقتصادي الخاص ( المشروعات الاقتصادية الاجتماعية الضخمة...).
- التوجيه الحكومي والتخطيط لتشجيع التكامل والاندماج الاقتصادي بين القطاع العام والخاص.
- تشجيع ومعاونة المستثمرين في الميادين العمة للتعليم، الصحة، والإسكان.
- سياسة زراعية في المدى القصير، المتوسط والطويل تحدد الأهداف الإنتاجية.
- سياسة مالية نقدية وتجارية عامة ملائمة.

**المطلب الثالث: نماذج تخطيط التنمية الاقتصادية:**

النموذج يهدف إلى معرفة التناسب للمتغيرات ومعاملات الارتباط في الآلية الاقتصادية وتأثير اختلاف التناسب في عوامل الإنتاج سلبيا وإيجابيا على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

١- نموذج فيلدمان – مها لانوبيس ( Fedman – Mahalanobis ) وهدفه زيادة الدخل والاستهلاك والعمالة عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع وسائل الإنتاج.

٢- نموذج هارود – دومار: (Domar – Harodd ) ويحدد النمو على أساس المقدرة على الادخار وليس على أساس توزيع الاستثمارات بين القطاعات وأهمية هذا التوزيع على زيادة الدخل المستثمر، كما يؤكدان على أنه لا يمكن الاستمرار في الادخار إلا في اقتصاد قادر على إنتاج السلع الإنتاجية، كما في النموذج الأول.

---

[١] د: جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ٢٠٠٠،ص،ص.٧٨,٧٧.

**مراحل رستو للنمو الاقتصادي:**

تقوم فكرة النمو الاقتصادي على أساس أن الاقتصاد القومي ينتقل من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي وتتلخص هذه المراحل فيما يلي:

- مرحلة المجتمع التقليدي
- مرحلة التهيؤ للانطلاق
- مرحلة الانطلاق
- مرحلة النضج
- مرحلة الاستهلاك الكبير

**المطلب الرابع: التغيرات الاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية بالدول النامية:**

ويمكن تلخيص أهم التغيرات الاقتصادية العالمية في أواخر القرن العشرين في أربعة نقاط أساسية تتمثل في ·

- زيادة موجة التحرر الاقتصادي
- إقامة منظمة التجارة العالمية
- تزايد قوة التكتلات الاقتصادية الدولية.
- ظهور العولمة وسرعة انتشارها.

**الآثار الإيجابية للتغيرات الاقتصادية:**

- التخلص من عناصر عدم الكفاءة في وحدات القطاع العام.
- إعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص وفي غير صالح القطاع العام مما يرفع من الإنتاجية ويزيد من معدلات الأرباح وذلك باعتبار وحدات القطاع الخاص أكفأ من وحدات القطاع العام.
- تخفيض الأنفاق الحكومية بسبب التخلص من الدعم الذي كانت تمنحه الحكومة لشركات القطاع العام، وزيادة حصيلة الضريبة المفروضة على أرباح المشروعات بعد إصلاحها وتحويلها للقطاع الخاص.

- رفع إنتاجية المشروعات التي تتبع مبادئ السوق الحر، وفتح فرص جديدة أمام المدخرات الخاصة لتستثمر في مشروعات قائمة أو جديدة وإعادة تدوير الأموال المحررة من المشروعات العامة بعد بيعها للقطاع الخاص وهذا كله يدفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- إعادة توزيع الثروة والدخل في صالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة من خلال إتاحة الفرصة لها لتملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام.

**الآثار السلبية:**

- فقدان الدول النامية لأسواقها بالدول الاشتراكية والتي كانت تتحصل عليها من خلال الاتفاقات الثنائية، بعدما انتهجت هذه الدول سياسات التحرر.
- مزاحمة الاقتصاديات المتحولة للدول النامية في تحركات رؤوس الأموال والمعونات المتدفقة من الدول المتقدمة.
- احتمال أن تدخل بعض الاقتصادات المتحولة في اتحاد اقتصاد الدول الأوروبية المتقدمة وهو ما يحولها من قوى داعمة للدول النامية إلى قوى منافسة لها.
- زيادة معدل البطالة الرسمي بين الفقراء بسبب التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وصرف العمال.
- يؤدي تحديد الأسعار إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة عدد الأسر تحت خط الفقر.
- مخاوف من سيطرت الأجانب على رأس المال الوطني بوجه عام والأنشطة الإستراتيجية بوجه خاص من خلال شراء أجزاء كبيرة من المشروعات العامة المطروحة للبيع.

بالإضافة إلى هذه الآثار السلبية هناك عدة عوامل تعيق عملية التنمية الاقتصادية نذكرها فيما يلي:

١- العوائق الاقتصادية وتتمثل في: - دائرة الفقر المفرغة ( The vicious circle of poverty ) – ضيق حجم السوق ( The limited of the market ).

٢- العوائق الحكومية للتنمية: وتتمثل في توفير وتعزيز لبيئة مستقرة للمشروعات الحديثة أي استقرار سياسي واستقلال سياسي والدعم الحكومي لها.

٣- القيم الاجتماعية كعوائق للتنمية: وتتمثل في قيم المجتمع التي لها دور مباشر في تحقيق التنمية من عدمه وتتمثل العلاقة بينهما حسب التحليلات في خلق عدد كفىء من المنظمين للقيام بعملية التنمية.

<< المنظم: يمكنه تبني اختراع جديد أو طريقة حديثة رفي الإدارة >> حسب شومبيتر.

## خلاصة الفصل

تعرفنا على التنمية الاقتصادية التي تعتبر عملية تحول شامل لكافة مكونات اقتصاد ما وذلك من خلال إحداث تغيير واضح في أحجام وقيم هذه المكونات وعلاقاتها الهيكلية البينية والضمنية. ولكن أن أهم إشكاليات التنمية الاقتصادية هو كيفية تمويل متطلبات هذه التنمية وهذا ما سنبرزه من خلال الفصل القادم.

# الفصل الثاني
# مشكلة تمويل التنمية في البلدان النامية

**مقدمة**

على الرغم من الأساس الذي يجب أن تعتمد عليه الدول النامية في تمويل تنميتها الاقتصادية يجب أن يرتكز على مواردها المحلية، إلا أن الواقع يظهر في كثير من الأحيان وجود قصور شديد في مصادر التمويل المحلي مما يجعل هذه الدول تستعين بمصادر التمويل الخارجي وعموما فإن مشكل التمويل أهم عقبة تعترض عملية التنمية وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل.

## المبحث الأول: مصادر تمويل التنمية في الدول النامية

للوصول إلى نتيجة نبرز فيها مشكل التمويل في الدول النامية، يجب معرفة أولا ماهية التمويل، وما هي المصادر المختلفة لتمويل التنمية في الدول النامية.
لتحديد مشاكلها المختلفة واقتراح إجراءات لإنعاش التنمية في هذه الدول.

### المطلب الأول: ماهية التمويل

**التمويل:**

اعتبر التمويل لمدة عقدين من الزمن أنها وسيلة مهمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي وكانت هناك أسباب عديدة لهذه النظرة، أولا أن التقليد السائد في الاقتصاد كان يشير إلى أن التغيرات تؤثر فقط على الأسعار والأجور وليست على الناتج والعمالة أثناء الدورة الاقتصادية. وقد استمر هذا التقليد بصعوبة، وضل الكثير من الاقتصاديين في الدول الصناعية والدول النامية في الأربعينيات والخمسينيات مقتنعين بأن تأثير العوامل الثانوية للسياسة التمويلية وهي السياسة النقدية، وقد تميزت هذه الأخيرة في الدول النامية أقل كفاءة من الدول المتقدمة لأن جزءا كبيرا من العمليات الاقتصادية كان يتم على أساس المقايضة وغيرها من المعاملات خارج الاقتصاد النقدي، وكانت نسبة استخدام النقد أي نسبة مجموع

السلع والخدمات التي يتم تبادلها بالنقود منخفضة نسبيا في الدول النامية خاصة في الدول الإفريقية منخفضة الدخل.

ويصعب الاستخدام الكفء لأدوات السياسة النقدية في مواجهة التغيرات الدورية حتى في الدول ذات الاستخدام النقدي العالمي مثل الو.م.أ، وأخيرا ساءت أسعار الصرف الثابتة في الدول جميعها ومنها الدول النامية منذ الحرب العالمية الثانية، وحتى ١٩٧٢ وقد تراخى الالتزام بتثبيت سعر الصرف في السبعينات في عدة دول.

ومن بداية الثمانينات ازدادت إمكانية إسهام السياسة النقدية عند تطبيقها السليم في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في الآجال القصيرة. أما فعاليتها في الأجل الطويل فكانت أقل قبولا.

لم ينظر للتمويل على أنه يؤدي إلى تحسين المستويات المعيشية على أي حال حاول بعض المحللين في السنوات الأخيرة مثل: ( EDWARD CHAW )( ادوارد شاو ) ( RONALD MAKINNON) ( رونالد ماكنين ) أن للسياسة التمويلية تأثير قوي على التنمية ·

<u>* ومن خلال ما سبق تحدد تعريفا للتمويل كما يلي:</u>

<< توفير الأموال ( السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك >>.

ويعرف كذلك بأن << البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المنشأة[1].

ومنه فالتعريف الإجرائي لتمويل التنمية فيعني تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ·

**المطلب الثاني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية:** ويمكن تقسيمها إلى

<u>**(١) الادخارات الاختيارية:**</u>

هي تلك الادخارات التي يقبل الأفراد والمشروعات طواعية واختيارا وتتمثل في:

**١- مدخرات القطاع العائلي:** وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتتمثل مصادر الادخار فيه فيما يلي:

* مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات.
* الودائع في البنوك وصناديق التوفير.
* الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي.
* سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

**٢- مدخرات قطاع الأعمال:** ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما ادخارات قطاع الأعمال الخاص، وادخارات قطاع الأعمال العام << الادخار الخاص يكون من طرف الأفراد والمؤسسات بينما الادخار العام يتكون من الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار، الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز ( Deficit. Spending ) وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد يتسبب أحيانا في حالات تضخمية >>

**(٢) الادخارات الإجبارية:**

وهي ادخارات تقطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية ويتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي.

**١- الادخار الحكومي:** يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية. فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون ( في حالة مديونية الحكومة )، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

**٢- التمويل التضخمي:** وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك

التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج ومن مساوئ هذا الأسلوب نجد:

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة وتأكل قيمتها ومنه انخفاض المدخرات وارتفاع الاستهلاك.
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل من عملية الاستثمار.
- تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات << زيادة الواردات ونقص الصادرات >>.
- إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت وينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية.
- يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ بما يؤدي على استحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروع.

**٣- الادخار الجماعي:** هي ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأته يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات ·

* إن قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية على اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية.

## المطلب الثالث: المصادر الخارجية لتمويل التنمية

تتعدد صور وأشكال المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي:

### I- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

لعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي.

١- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:**

وأنشئ هذا البنك لعدة أغراض أهمها:

* تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها، من الأرصدة الرأسمالية المتاحة، في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفير القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.
* تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء.
* توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والإنمائية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.

يقدم هذا البنك قروض طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية.

* المؤسسات المساعدة للبنك الدولي:هناك ثلاث مؤسسات مساعدة له.
* مؤسسة التمويل الدولية تأسست عام ١٩٥٦: وينحصر نشاطها في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول الأعضاء.
* مؤسسة التنمية الدولية تأسست عام ١٩٦٠ وتعتبر مصدرا هاما للقروض السهلة أي قروض فوائدها منخفضة وآجالها طويلة تقدم للدول النامية << شديدة الفقر ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها ٥٨٠ دولار سنويا أو أقل >>.
* الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تهدف على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء، وتأسست عام ١٩٨٨.

٣- صندوق النقد الدولي: ويعمل مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي واختناقاتها الهيكلية وإزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية ومنع حدوث أزمات مالية.

**٢- المنح والإعانات:**

تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني والنقد يكون في شكل عمولات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو عبرات فنية.

**٣- القروض:**

قد تكون عامة أو خاصة: فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيآت تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيآت التمويل دولية كالبنك العملي أو صندوق النقد أو الهيآت الدولية التابعة لها، أو هيآت التمويل الإقليمي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيين ومعنويين من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل (IFC ) أو من صناديق التمويل الإقليمي.

**٤- الاستثمار الأجنبي:**

يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها: وهو نوعان:

* **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس المال المشروع الإنتاجي ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس المال للمشروع كبيرة وتمنحه الحق بالاشتراك في الإدارة.

* **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يحول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة.

## المبحث الثاني: مشاكل مصادر التمويل وإجراءات إنعاشها في الدول النامية

كما سبق وأشرنا أن أهم العراقيل التي تواجه إخفاق برامج التنمية في البلدان النامية هي مشكلة التمويل الأداة الرئيسية للتنمية في الدول النامية إلى جانب الإدارة الاقتصادية الكفأة للموارد المتاحة. وسوف نبرز عوائق مصادرة كل نوع منها على حدا.

### المطلب الأول: عوائق مصادر التمويل الداخلي

**بالنسبة للادخار العائلي:** نواجه عدة عوائق تعيق التنمية نذكر منها:

١- انخفاض الدخول: بلغ متوسط دخل الفرد في إفريقيا في أواخر السبعينيات حوالي: ٤٠٠ دولار سنويا، وفي بعض دول آسيا لم يتجاوز: ٣٠٠ دولار سنويا. وذلك لارتفاع الميل للاستهلاك وبالتالي انخفاض حجم الادخارات.

٢- أثر المحاكاة: أي تقليد الأفراد في هذه الدول لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة.

٣- عدم كفائية أجهزة تجميع المدخرات مثل المؤسسات المالية والتي تتلائم وظروف كل دولة ومرحلة التنمية التي بلغتها.

٤- عدم استقرار القوة الشرائية للنقود حيث أن الأموال التي يدخرها الأفراد بالامتناع عن الإنفاق، تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات.

**بالنسبة لقطاع الأعمال:** وتتعرض لمجموعة من الصعاب في الدول النامية مثل عدم كفاية البيانات المتاحة وعدم وجود حدود فاصلة بين هذا القطاع والقطاع العائلي. نظرا لتخلف النظم والقوانين في هذه الدول، كما أن مدخرات قطاع الأعمال قد لا توجه إلى عملية التنمية.

**بالنسبة للقطاع الحكومي)** من أهم أسباب انخفاض الإيرادات الجارية للدولية قصور نظامها الضريبي وذلك عن طريق:

- ضآلة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي.
- اتساع نطاق العمليات العينية << المقايضة >>.
- عدم إمساك حسابات منظمة في قطاع الأعمال.
- انخفاض مستوى الوعي الضريبي الذي يتجسد بالتهرب الضريبي وعدم خضوع بعض الأنشطة للضريبة.
- بالإضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى تعيق عملية التمويل الداخلي منها:
- فقدان الثقة في المصارف وبالتالي اللجوء للاكتناز.
- الابتعاد عن المنافسة المحافظة على الأنشطة التقليدية التي تعرقل التنمية.
- ضيق أسواق الأوراق المالية.
- هروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية خاصة في حالة التضخم خوفا من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية.

**المطلب الثاني: عوائق مصادر التمويل الخارجي**

إن أول ما يواجه الدول النامية ويعترض سبيلها في تحقيق التنمية هو العراقيل التي تواجه صادراتها ونذكر منها:

١- عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي.

٢- ضيق حجم السوق المحلية إذ يصعب دخول مجال التصدير للسوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج في السوق المحلية.
٣- صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب استيراد معظم لوازم الإنتاج للعملية الصناعية.
٤- عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان النامية.
٥- عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.
٦- فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي.

ومن أهم هذه العوامل التي كان تأثيرها كبيرا على المديونية الخارجية للبلدان النامية في هروب رؤوس الأموال المحلية إلى المراكز المالية الدولية لدى البنوك المحلية وتراكمها لدى المراكز المالية الدولية والتي تقوم فيما بعد بدور الوسيط في تقديم القروض للبلدان النامية والتبعية المالية لها والقبول بشروطها المجحفة، أي بالرغم من مساعدتها للدول النامية فهي تخدم أكبر الدول المقرضة.

**المطلب الثالث: الإجراءات المقترحة لإنعاش مصادر التمويل**

**أولا: إنعاش مصادر التمويل الداخلي:**

تعاني المدخرات في البلدان النامية من مشكل تحصيلها ومن أجل مواجهة ذلك يجب إتباع سياسة اقتصادية تنموية تعمل على جذب الادخار وذلك من خلال:

**١- مدخرات القطاع العائلي:** ومن أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتعزيزها ما يلي:

- التوسع في صور الادخار التعاقدي بتشجيع التأمين على الحياة وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الأفراد.
- تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض أدواة الادخار لتشجيع الأفراد على اقتنائها والاحتفاظ بها.
- انتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأوراق المالية أكثر إغراء من الأموال العينة.

- توفير أنواع مختلفة من السندات وشهادات الاستثمار ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها.
- تنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وفائدته في تأمين مستقبلهم.
- زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات مثل صناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك الادخار.

**٢- مدخرات قطاع الأعمال:** تتوقف مدخراته على السياسة التبعة من طرف الشركات العامة والخاصة بتوزيع الأرباح، أيضا تتعلق بالسياسة المالية التي تنتهجها الدولة اتجاه هذه الشركات.

**٣- المدخرات الإجبارية:** يكون الادخار الحكومي من خلال فرض ضرائب ملائمة من خلال كفاءة الجهاز الضريبي ومنع التهرب الضريبي والزيادة من مستوى الإيرادات الجارية والتقليل من النفقات إلى جانب تحسين الكفاءة الاجتماعية للجهاز الحكومي.

أما فيما يخص التمويل الضخمي فمن أجل تفادي مخاطره يجب على الدول النامية المتبعة لهذه السياسة أن تعمل على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات مما يحول دون استمرار ارتفاع معدلات الأسعار.

**ثانيا: الإجراءات اللازمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية**

يعد رأس المال الأجنبي عنصرا هاما في عملية التنمية خاصة في المراحل الأولى لها، ومن هنا وجب على الدول النامية تبني سياسة تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير جو استثماري للأجانب من خلال إنشاء بعض المرافق العامة وتقديم العديد من التسهيلات والأولويات ومنح العديد من الإعفاءات والحوافز الضريبية إضافة إلى ضرورة توافر مايلي:

- البيئة السياسية والاستقرار السياسي.
- واقع ترتيبات سعر الصرف في القطر المضيف والنظام المصرفي له.
- التنظيمات الإدارية المتعلقة بالعلاقات بين المستثمرين الأجانب والحكومة المضيفة

إضافة إلى هذا نجد أنه بالرغم من أزمة المديونية التي تعاني منها هذه الدول، إلا أن هذه الهيئات الدولية يجب اقتناعها بالمسؤولية في الأزمة الاقتصادية ودفع للمساهمة في جعل

البيئة التجارية الدولية داعمة للتنمية. بالإضافة أنه يجب على الدول النامية أن تحقق تكامل اقتصادي إقليمي من خلال التناسق والتعاون فيما بينها، ويجب أن تنظم إلى الأسواق العالمية ( على المستوى الدولي ) بإصلاح الاختلالات في نظمها.

## خلاصة الفصل

تأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن الحاجة إلى التمويل الخارجي للتنمية، إنما نشأ نتيجة لقصور المدخرات المحلية عن الوفاء بالاستثمارات المطلوبة وهو ما يطلق عليه فجوة الموارد المحلية.

ولذلك كانت الإجراءات لإنعاش مصادر تمويل التنمية للنهوض بهذه الأخيرة نحو تحقيق معدلات أعلى وأفضل.

لقد استحوذت قضية التنمية على اهتمام الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما تبرزه الجهود العديدة لإحقاق برامج التنمية، إلا أن تحقيق عمليات التنمية يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها وتدفع الدولة إلى التمويل الخارجي وبهذا فإن التنمية تتطلب مصدرين أحدهما: محلي ( داخلي ) والآخر خارجي. ولكل من المصدرين عوائق يجب على حكومات الدول النامية إتباع إجراءات لإنعاش هذه المصادر وتعزيزها لتحقيق درجات أعلى وأفضل للتنمية بهذه الدول.

# الفصل الثالث
# واقع الوطن العربي اجتماعياً واقتصادياً وسياسيا
# The Reality of The Arab World Socially, Economically and Politically

## مقدمة

يتطرق هذا الفصل إلى مشاكل التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، ويغطي العديد من لمبادئ والمفاهيم والدراسات، وكذلك المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتميز بها هذه الأرض التي تقارب مساحتها الخمسة عشر مليون كيلومتر مربع، والتي يقطنها أكثر من ثلاثمائة مليون نسمة من سكان العالم.

تسود اللغة العربية في الوطن العربي كلغة رسمية، ولغة للتعليم والتواصل اليومي بين المجتمعات، وبهذا التحديد يكون موقف الدول التي انظمت إلى جامعة الدول العربية مثل الصومال وجزر القمر صعباً، وهناك ثنائية لغوية وفي الوطن العربي ثنائية لغوية هي أن يتكلم الناس في البلد لغتين الأولى العربية، والثانية لغة أخرى أجنبية كما هوالحال في السودان وموريتانيا، أومحلية كما هو الحال في العراق، ومن الدول العربية ما خلا من التعدد اللغوي كالعربية السعودية والكويت والإمارات والأردن، وفي كل بلد عربي لهجة خاصة به أو عدة لهجات يستخدمها المواطنون للتواصل اليومي فيما بينهم.

يمتد الوطن العربي جغرافياً في أهم مناطق العالم ستراتيجية، من المحيط الأطلسي غرباً حيث يقع المغرب العربي إلى الخليج العربي شرقاً، ومن بحر العرب جنوباً حتى تركيا والبحر إلابيض المتوسط شمالا، وتبلغ مساحته حوالي ١٣،٤٨٧،٨١٤ كيلومتر مربع (كما سيفصل بالكشف لاحقاً)، ومن هذه المساحة ٢٢% يقع في آسيا، و٧٨% في أفريقيا، وتبلغ السواحل العربية حوالي ٢٢,٨٢٨ كيلومتر. ويبلغ عدد السكان حوالي ٣١٢,٣٦٤,٣٩٢ مليون نسمة، ويبلغ معدل النموالسكاني في الوطن العربي ٢,٣% ويسجل أعلى نموفي سلطنة عمان إذ يبلغ ٣,٤٨% وأقل نسبة نموفي تونس ١,٣٨%.

أما الفئات العمرية فإنها تبلغ ٣٨% لغاية عمر الـ١٨سنة، و٥٨,٤% من١٨ سنة لغاية الـ٦٥ سنة، و٣,٥% من ٦٥ سنة فما فوق...ويبلغ معدل الولادات ٢٩,٣٨ لكل ألف نسمة بينما معدل الوفيات ٧,١٧ لكل ألف نسمة، أعلى معدل وفيات للأطفال يسجل في الصومال ١٢٣,٩٧ لكل ألف مولود حي وفي جيبوتي ١٠١,٥ حالة وفاة لكل ألف طفل يولد حياً، أما أقل معدل فهوفي الكويت حيث يبلغ ١١,٨٢ حالة وفاة لكل ألف مولود حي ثم الإمارات حيث تبلغ ١٦,٦٨ حالة لكل ألف مولود حي.

تبلغ نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة بين سكان الوطن العربي ٥٤,٨٢% وتأتي الأردن في المرتبة الأولى بين الدول العربية بنسبة تصل إلى ٨٦,٦% تليها لبنان. أما أقل معدل فيأتي في الصومال ويبلغ ٢٤% فقط واليمن ٣٨%.

| الدولة | عدد السكان(نسمة) | المساحة (كم٢) |
|---|---|---|
| الجمهورية العراقية | ٢٤٦٨٣٣١٣ | ٤٣٥٠٥٢ |
| الجمهورية العربية السورية | ١٧٥٨٥٥٤٠ | ١٨٥١٨٠ |
| الجمهورية اللبنانية | ٣٧٢٧٧٠٣ | ١٠٤٥٢ |
| المملكة الأردنية الهاشمية | ٥٤٦٠٢٦٥ | ٩٢٣٠٠ |
| المملكة العربية السعودية | ٢٤٢٩٣٨٤٤ | ٢٢٥٠٠٠٠ |
| مملكة البحرين | ٦٦٧٢٣٨ | ٧٠٧ |
| دولة قطر | ٨١٧٠٥٢ | ١١٤٢٧ |
| الإمارات العربية المتحدة | ٢٤٨٤٨١٨ | ٨٣٦٠٠ |
| ٢ عمان | ٢٨٠٧١٢٥ | ٣٠٩٥٠٠ |
| الجمهورية اليمنية | ١٩٣٤٩٨٨١ | ٥٥٥٠٠٠ |
| دولة الكويت | ٢١٨٣١٦١ | ١٧٨١٨ |
| جمهورية مصر العربية | ٨٠٣٣٥٠٦٣ | ١٠٠٢٠٠٠ |
| الجماهيرية العربية الليبية | ٥٤٩٩٠٧٤ | ١٧٧٥٠٠٠ |
| الجمهورية التونسية | ٩٩٢٤٧٤٢ | ١٦٥١٥٠ |
| الجمهورية الجزائرية | ٣٢٨١٨٥٠٠ | ٢٣٨١٧٤١ |
| المملكة المغربية | ٣١٦٨٩٢٦٥ | ٤٥٨٧٣٠ |
| الجمهوريةالإسلامية الموريتانية | ٢٩١٢٥٨٤ | ١٠٣٠٧٠٠ |
| الجمهورية السودانية | ٣٨١١٤١٦٠ | ٢٥٠٥٠٠٠ |
| جمهورية الصومال | ٨٠٢٥١٩٠ | ٦٣٧٦٥٧ |
| دولة فلسطين | ٣٥١٢٠٦٢ | ٢٧٠٠٠ |
| جمهورية جيبوتي | ٤٥٧١٣٠ | ٢٣٢٠٠ |
| جمهورية القمر المتحدة | ٦٣٢٩٤٨ | ٢٢٣٦ |
| المجموع | ٣١٢,٣٦٤,٣٩٢ | ١٤,٥٢٧,٠٩٨ |

ومن خلال دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للوطن العربي نلخص مجموعة الملاحظات الأولية الآتية:

تشكل نسبة القوى العاملة في الوطن العربي ٢٨% إذ يبلغ العدد حوالي ٨٢,٥١ مليوناً، وتبلغ نسبة الاراضي الصالحة للزراعة حوالي ٣,٦٣% من مساحته حيث تقع ٣٠% منها في حوض النيل و٤٤% منها في المغرب العربي و٢٢% في الهلال الخصيب والبقية في شبه الجزيرة العربية. وفي أدناه كشف يبين عدد السكان ومساحة كل دولة من دول الوطن العربي.

تعاني البلدان العربية من انخفاض مستوى التجانس الاقتصادي والسياسي والاجتماعي أحياناً، ولمفهوم التجانس الاقتصادي أبعاد عديدة كالتفاوت في حجم الموارد البشرية والتفاوت في حجم الموارد الطبيعية والتفاوت في حجم ومستوى وسائل الإنتاج والتقدم التقني والتفاوت في توزيع الدخل وحجمه، أما التجانس السياسي فيبدو من خلال التفاوت أيضاً بين أنظمة الحكم التي تترأوح بين العشائري والملكي والجمهوري والعسكري وغير ذلك، ثم يبدو أيضاً من خلال وجود أوعدم وجود المؤسسات الديمقراطية والحزب الواحد الحاكم أو التعددية السياسية، ويبدو مفهوم التجانس الاجتماعي من خلال التفاوت في مستوى التعليم ونسبة الأمية ومستوى الخدمات الصحية والخدمات الثقافية وغيرها.

ولابد من التنبيه إلى خطورة استمرار التباعد الاقتصادي وتراجع العمل العربي الاقتصادي المشترك بين البلدان العربية أياً كانت الخلفيات في ذلك، إذ تظهر بعض المؤشرات أن حجم التجارة العربية البينية لا يزيد عن 7 إلى ٩% من إجمالي حجم التجارة الخارجية العربية،** وبالمقارنة فإن التجارة البينية للمجموعة الاوربية تمثل ٧٠% من إجمالي التجارة الخارجية للمجموعة، كما تجدر الاشارة إلى أن الاقتصاديات العربية أكثر اندماجاً مع اقتصاديات العالم الخارجي، يتمثل ذلك من خلال المبادلات التجارية مع وجود وسائل اتصال ونقل أفضل بين البلدان العربية والدول الأجنبية مما هو متوفر بين البلدان العربية ذاتها.

شهدت المجتمعات العربية خلال السبعينات من القرن العشرين، من التغييرات، أكثر وأعمق ما شهدته في أي فترة مشابهة في تاريخها الحديث (وربما في تاريخها كله) وكما يأتي ذكره:

* تضاعف عدد السكان مرة ونصف.

* ازدياد حجم المدن بمعدل ثلاث مرات.

* ارتفع عدد المدارس والجامعات خمس مرات.

* تضاعف متوسط الدخل ثلاث مرات.

* تضاعف الحجم المطلق للطبقة العاملة الحديثة ثلاث مرات.

* ارتفاع عدد أجهزة الراديو خمس عشرة مرة.

ارتفاع عدد أجهزة التلفزيون خمس وعشرين مرة.

* نفجار خمس حروب ممتدة أو أكثر في المنطقة.

* تضاعف عدد المسافرين إلى خارج الوطن العربي خمس عشرة مرة.

* ازدياد حجم الديون الخارجية لبعض الدول العربية أكثر من ثلاثين مرة.

* ازداد حجم أرصدة بعض الدول العربية في الخارج أربعين مرة.

هذه قائمة بأهم التغيرات العميقة التي حدثت في الدول العربية خلال تلك المدة، وقد لا تبدو مفردات هذه القائمة لأول وهلة كافية، ومترابطة، أو ذات معنى خاص، ولكن المتأمل لا بد أن يدرك إلابعاد إلاضافية المهمة التي تؤشر أزمة الدول تجاه مجتمعها المدني، وبالتحديد تجاه إلاجيال العربية القادمة.

على أنه من الممكن أن نشير إلى بعض المميزات الاقتصادية المشتركة لهذه الدول مثل سوء استغلال الموارد الاقتصادية، كما إن معظم الاقتصادات العربية أحادية الجانب تعتمد في مواردها على سلعة واحدة أو بعض السلع المحدودة وتتسم بتخلف وتفكك هياكلها الإنتاجية وانخفاض الإنتاج والإنتاجية كما إن الاقتصادات العربية تتميز بضيق السوق المحلية وتفتتها واعتمادها المطلق على التجارة الخارجية وضعف القاعدة التكنولوجية، ومن جهة أخرى فإنها تتميز بانخفاض متوسط الدخل الفردي (باستثناء الدول النفطية) وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة.

ومع ذلك فإن المنطقة العربية يمكن تعريفها على أنها منطقة متصلة جغرافياً ولها تاريخ وثقافة وعقيدة مشتركة وتواجه تحديات التخلف والتبعية الخارجية والتجزئة وهي بذلك ترتبط بمصير واحد.

بعد تلك البيانات الأساسية سنتناول الموضوع من عناصره المهمة التي لابد لأي باحث في موضوع التنمية أن يتطرق لها بغرض وضع المطلع على خلفية علمية مبوبة لما سيتأثر به البحث بصدد التنمية الاقتصادية وتأثيرات البيئة السياسية فيها، وقياس تلك النتائج مما يستدعي معرفة وفهماً عميقين للحالة الراهنة والمؤشرات من خلال نتائج الأرقام المحكمة وذلك بالتطرق بالتفصيل إلى المحاور في أدناه:

**المحور الاجتماعي: Cocial Axis**

ويتضمن هذا المحور العلاقة بين السكان وسبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من الأمن وإلى النهوض برفاه الإنسان واحترام حقوق الإنسان كما يتضمن تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية ومدى مشاركة السكان في اتخاذ القرارات التي تهم حياته الاجتماعية والثقافية وفاعلية المرأة في المجتمع العربي ومدى مساهمة التكنولوجيا في حياة الأفراد.

ويشتمل هذا المحور على العناصر الاتية:

١- **عدد السكان:**

يشكل موضوع الزيادة السكانية مشكلة كبيرة في البلدان النامية على عكس الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة الولادات نتيجة الزواج المبكر وسيدة الثقافات التي تشجع ذلك، وينعكس هذا مباشرة على مشكلة البطالة ومشاكل التعليم والصحة وبالتالي على برامج التنمية حيث إن زيادة الدخل الحقيقي لا تكون أكبر أو موازية لمعدل الزيادة في السكان.

يقدر عدد سكان الوطن العربي حسب تقديرات العام ٢٠٠٤ بحوالي ٣٠٦ مليون نسمة وقد بلغ في العام ١٩٩٤ حوالي ٢٤٢ مليون نسمة مقابل ١٣٩ مليون نسمة في العام ١٩٧٣. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد سكان مصر وحدها (حوالي ٦٧ مليون نسمة) يمثل أكثر من ربع سكان الوطن العربي في حين أن خمسة دول عربية أخرى يفوق تعدادها

العشرين مليون هي السودان ٣٣ مليون والمغرب ٣٠ مليون والجزائر ٣٥ مليون نسمة ٢٧ مليون نسمة والعربية السعودية ٢٣ مليون نسمة أما الدول التي لا يتعدى عدد سكانها مليون نسمة هي قطر ٦٣٦ ألف والبحرين ٦٩٠ ألف وجيبوتي ٧٤٥ ألف نسمة. ويعتبر معدل النمو الطبيعي للسكان في الدول العربية من المعدلات العالية في العالم (٢,٣٩ خلال المدة ١٩٩٥ – ٢٠٠٣ سنوياً في المتوسط مقارنة بنسبة ٠,٦% في المتوسط للدول الصناعية المتقدمة و١,٧% في المتوسط للعالم ككل.

أما من حيث إجمالي الناتج المحلي فإنه يمكن التمييز بين أربع مجموعات من الدول العربية تتشابه إلى حد بعيد في خصائصها وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في إنماط أدائها الاقتصادي، المجموعة الأولى: وتشمل الإمارات والسعودية وعمان وقطر وليبيا والكويت، إذ يبلغ الناتج الإجمالي المحلي لهذه المجموعة حوالي ٦٥ % من إجمالي ناتج الدول العربية بإلأسعار الثابتة في حين أن عدد سكانها يمثل أقل من ١٠% من إجمالي السكان في الوطن العربي، أما المجموعة الثانية: والتي تشمل البحرين وتونس والجزائر وسورية والعراق ومصر، فإن الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة يبلغ حوالي ٢٩% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن عدد سكانها يمثل حوالي 55% من إجمالي السكان في الوطن العربي، والمجموعة الثالثة: تشمل الأردن ولبنان والمغرب، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول حوالي ٥% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن عدد سكانها يمثل حوالي ١٥% من إجمالي السكان في الوطن العربي، أما المجموعة الرابعة: والتي تشمل جيبوتي والصومال والسودان وموريتانيا، اليمن، فإن الناتج المحلي الإجمالي يمثل حوالي ١% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن نسبة عدد سكانها تصل إلى ٢٠% من إجمالي سكان الوطن العربي، فمتوسط دخل الفرد يتراوح من ٢٦٠ دولار في (الصومال) في حين يصل إلى أكثر من ١٨٠٠٠ دولار في (الكويت). وانطلاقاً من هذه الحقيقة فإنه من الصعب العثور على بلد عربي يمكن أن يمثل الدول العربية كمجموعة.

**٢- معدل النمو السكاني: The Population Growth Rate**

ويؤشر هذا العنصر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه كنسبة مئوية..يلاحظ أن معدل النمو السكاني العربي خلال السنوات ١٩٩٤ – ٢٠٠٤ بنحو٢,٤% متراجع من حوالي

٢,٦% خلال المدة من ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤، ورغم هذا التراجع يبقى الوطن العربي الأعلى في معلات النمو السكاني بين دول العالم (ما عدا جنوب افريقيا)، إذ يبلغ معدل النموفي الدول المتقدمة ٠,٨% والدول النامية ١,٩% ومن المتوقع أن يستمر اتجاه معدل النمو وفقاً لتقديرات الامم المتحدة بنحو ٢,١% خلال المدة من٢٠٠٢ – ٢٠١٥ وهو أيضاً يفوق نظيره العالمي البالغ ١,١% والدول النامية ١,٣% للمدة نفسها وبالتقديرات ذاتها.

يلاحظ من الكشف رقم(٣) لاحقاً أن دولة الإمارات العربية المتحدة تأخذ الصدارة في قائمة الدول العربية بارتفاع معدل النموالسكاني الذي يساوي ضعف معدلات الدول الأخرى حيث يبلغ أكثر من٨%، ويزيد هذا المعدل عن٣% في بعض الدول الأخرى، بينما ينخفض إلى أقل من ١,٥% في دول عربية أخرى، ويلاحظ الانخفاض الشديد لمعدلات النمو السكاني في لبنان والصومال وتونس حيث تبلغ أقل من١%. كشف معدل النمو السنوية للسكان في الوطن العربي ب %:

**٣ـ نسبة سكان المناطق الحضرية**

**The proportion of the urban population**

إن نسبة زيادة سكان المناطق الحضرية تتماشى إيجابياً مع نسبة الزيادة السكانية العامة حيث بلغت نسبة سكان الحضر سنة ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٥٣% من إجمالي سكان الوطن العربي بينما كانت النسبة ٤٠% خلال العام ١٩٧٥ ويتوقع أن تصل النسبة إلى أكثر من٧٥% عام ٢٠١٥، علماً بأن تلك النسبة تتفاوت بين الدول العربية ففي الوقت الذي تبلغ أكثر من ٩٠% في الكويت وقطر والبحرين ولبنان، تصل إلى حوالي ٣٠% في الصومال والسودان وجزر القمر واليمن، وأن الزيادة هذه بلغت ذروتها خلال الأربعين سنة الماضية خاصة في دول الخليج العربي وليبيا وببطء ملحوظ في باقي الاقطار العربية وهذا ما تطلب التوسع الكبير في المدن الكبرى بكل احتياجاتها ومتطلباتها حيث بلغت عدد من المدن لأكثر من مليون نسمة.

**٤ ـ التعليم والبحث والتطوير:**

**Education ,Research and Development**

هنا يمكن أن نؤشر وحدات قياس مختلفة بعض الشيء عما سبقها لما لها من أثر كبير على الوضع الاجتماعي للوطن العربي وما يمثله من تدهور بعض إلاحيان في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من مستوى الأفراد حتى مستوى المجتمع العربي، إذ أن إلاشخاص الذين تتجاوز أعمارهم الـ١٥ عاماً ولم يتعلموا القراءة والكتابة وهم إلاميون تبلغ نسبتهم حوالي ٤٠% من السكان البالغين في الوطن العربي، وتتفاوت هذه النسبة بين٧١% كما في اليمن و٩% كما في الأردن أي أقل من نصف المتوسط بالنسبة للدول النامية والبالغة حوالي ٢٦%. وتتصدر البحرين أعلى معدل بالالتحاق بالمدارس الثانوية إذ تبلغ ٩٢% تليها قطر ٧٨% والأردن ٧٦% حتى موريتانيا حيث تبلغ ١٧%.**

كانت مرحلة الثمانينات والتسعينات هي المرحلة الفضلى في معدلات التعليم الثانوي لجميع الدول العربية وهي أفضل من درجة التحسن في مرحلة التعليم إلاساسي خاصة بين الإناث مما أثر في تقريب الفجوة بين إلإناث والذكور بسبب زيادة الرغبة لدى الإناث في إكمال دراستهن الثانوية وترك أعداد كبيرة من الذكور مواصلة الدراسة.

أما في مجالات البحث العلمي التي هي عصب التقدم الاجتماعي وبالتالي الاقتصادي حيث دخول كافة مجالات التصنيع وإنتاج السلع إلى عالم البحث العلمي والتطور التكنولوجي يلاحظ أسفاً أن الدول العربية تحتل المرتبة الأخيرة بين المجموعات السكانية في العالم في هذا المجال من خلال مجموعة مؤشرات منها معدل الإنفاق على البحث العلمي وعدد براءات الاختراع وحقوق التصنيع، حيث إن الواقع العربي لم يأخذ بستراتيجيات العلم والتكنولوجيا التي هي سبب البقاء والتطور على الرغم من أن الوثائق الوطنية الخاصة بالعلم والتكنولوجيا في العراق ومصر والسعودية ولبنان والمغرب تشير إلى وجود مستوى عال من البحث والتطوير وتؤكد وجود القدرات العلمية والتقنية.

| الدولة | الإنفاق على البحث والتطوير % من الناتج المحلي الإجمالي | العاملون في البحث والتطوير لكل مليون نسمة من ١٩٩٠-٢٠٠١ |
|---|---|---|
| الأردن | ٠,٣٦ | ١٩٤٨ |
| سوريا | ٠,٢٠ | ٢٩ |
| تونس | ٠,٥٠ | ٣٣٦ |
| ليبيا | ..... | ٣٦١ |
| مصر | ٠,٢٠ | ٤٩٣ |
| الكويت | ٠,٢٠ | ٢١٢ |
| قطر | ..... | ٥٩١ |
| عمان | ..... | ٤ |
| الدول النامية | ٠,٦ | ٣٨٤ |
| الدول المتقدمة | ٢,٦ | ٣٤٨٣ |
| العالم | ٢,٥ | ١٠٩٦ |

وأما الإنفاق على البحث العلمي فإنه أقل مما يذكر مقارنة بالدول المتقدمة وكذلك فإن نسبة العاملون في البحث والتطوير العلمي لكل مليون نسمة لا يتجاوز في بعض الأحيان نسبة ١% من الأرقام الواردة في الدول المتقدمة.* وفي أدناه كشف يمثل مقارنات لبعض الدول العربية بدول العالم:

وبسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادية العربية لم تتمكن الدول العربية من زيادة نسبة زيادة الإنفاق على البحث والتطوير **وكان** أقصى ما تمكنت الدول العربية من الوصول إليه هو٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي وكان الهدف المطلوب تحقيقه هو٢% بحلول العام ٢٠٠٠ وفضلاً عن السبب الاقتصادي فقد كان ضعف القطاع الخاص في اقتصاديات الدول العربية سبباً في بقاء الدول بالتوجه إلى شراء المعرفة والتكنولوجيا من الخارج خاصة في المشاريع الصناعية الكبيرة.

### ٥- البطالة: Unemployment

تعد البطالة من الظواهر المتفشية في الوطن العربي خاصة خلال العقدين الماضيين بسبب فشل أو ضعف النموالاقتصادي وتراجع الإنتاج، مما أدى إلى تراجع معدلات التشغيل، خاصة وإن الحاجة لدخول سوق العمل في تزايد مستمر مع ازدياد معدل السكان بصورة خاصة أعمار الشباب التي يتكون منها معظم السكان العرب وبالخصوص منهم الإناث حيث تصل معدلات البطالة إلى ضعف مستواها بين الذكور، ذلك على الرغم من معدلات النمو في

فرص التشغيل العربي تفوق معدلات الدول النامية والمتقدمة. إذ بلغ ٢,٥% خلال المدة من ١٩٩٥ _ ٢٠٠٢، لكنه لم يتماشى مع معدلات العرض من العمالة البالغ ٣,٤% خلال نفس المدة، فضلاً عن عدم تحسين الإنتاجية الفردية وزيادة الدخل الحقيقي مما أثر سلباً على دخل العاملين وانعكس على حالتهم الاجتماعية وزيادة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة. ونعتقد أن المشكلة تزداد خطورة كلما تقدمنا نحو الأمام بسبب استمرار زيادة معدلات البطالة وعدم إمكانية استيعاب السوق لعرض العمل إذا ما بقيت الحال كما عليها في الوطن العربي.

| الدولة | معدل النموالسنوي للقوة العاملة/٢٠٠٤ | معدل البطالة |
|---|---|---|
| الأردن | ٥,٩ | ١٥,٣ |
| الإمارات | ٣,٩ | ٢,٣ |
| البحرين | ٣,٦ | ٣,١ |
| تونس | ٢,٥ | ١٤,٩ |
| الجزائر | ٣,٨ | ٢٧,٣ |
| جيبوتي | ٣,٤ | ...... |
| السعودية | ٦,٣ | ٤,٦ |
| السودان | ٢,٨ | ١٧,٠ |
| سوريا | ٤,٥ | ١١,٧ |
| الصومال | ٣,٥ | ..... |
| العراق | ٣,٦ | ...... |
| عمان | ٧,٧ | ١٧,٢ |
| فلسطين | ...... | ٣١,٣ |
| قطر | ٢,٣ | ٢,٣ |
| الكويت | ٣,٨ | ١,١ |
| لبنان | ٣,٣ | ٨,٤ |
| ليبيا | ٣,٤ | ١١,٧ |
| مصر | ٢,٣ | ٩,٢ |
| المغرب | ٢,٥ | ١١,٦ |
| موريتانيا | ٣,١ | ٢٨,٩ |
| اليمن | ٤,٤ | ١١,٥ |
| الإجمالي | ٣,٤ | ١٢,٤ |

يلاحظ من خلال تدقيق المؤشرات الرقمية لمعلات النمو السنوية للأقطار العربية أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بينها فيما يخص مستويات التشغيل ومعدلات نمو فرص العمل تبعاً

للظروف الاقتصادية لكل بلد، من حيث الموارد الطبيعية والبشرية والهيكلية الاقتصادية، حسب ويقدر متوسط نسبة البطالة في الدول العربية بنحو١٥% من إجمالي قوة العمل، أي بمعنى أن هناك أكثر من ١٥ مليون عاطل يبحثون عن العمل من القادرون عليه ولا يجدونه، ووفقاً للبيانات الموضحة بالكشف لاحقاً يتضح أن التفاوت يقع بين ٣١,١% في فلسطين و١,١% في الكويت.

تشكل نسبة الشباب من العاطلين نسبة ٩٠% في مصر والعراق ونسبة من ٤٠% - ٦٠% في الأردن وفلسطين ولبنان والجزائر وتونس واليمن، وقد ارتفع المعدل في سوريا للفئات العمرية من ١٥-٢٤ سنة، ولأن البطالة في الوطن العربي تقع في الغالب بين الشباب طالبي العمل لأول مرة، فإن ذلك يدلل على عدم إمكانيات الاقتصادات العربية على تهيئة فرص العمل الكافية للداخلين الجدد لسوق العمل بسبب ضعف التنمية الاقتصادية وقلة الاستثمارات الكبيرة التي تستوعب الأعداد الكبيرة فضلاً عن أن أغلب هؤلاء لا يمتلكون الخبرة والمهارة والمعرفة في سوق العمل.

**٦- المرأة: WOMEN**

إن بعض الدول العربية أخذت على عاتقها تطوير دور المرأة في المجتمع خاصة من ناحية اشراكها في العمل من أجل تفعيل دورها في عملية التنمية، وبدا جلياً أن دخول المرأة في سوق العمل لدى العديد من الدول العربية ولو أنه بدأ مؤخراً ومن بينها الأردن حيث بلغت نسبة النساء من قوة العمل الأردنية ١٥,٥% وقطر والإمارات٢% وفي لبنان ٢٢% وترتفع هذه النسبة إلى ٢٩% في إلاقطار الزراعية كالصومال وموريتانيا، ويقع عمل المرأة فضلاً عن العمل الزراعي غير المأجور في مجال التعليم والخدمات الطبية والإدارية، أما مساهمتها في قطاع الإنتاج فهي محدودة جداً في معظم البلدان العربية ويعود السبب إلى عدة عوامل منها تعليمية تتعلق بارتفاع نسبة الأمية لدى الفتيات وقلة المعاهد المهنية الخاصة بالفتيات وإلى عوامل ثقافية واجتماعية.

أن عمل المرأة المساهم في بناء الأسر المشاركة في عمليات التنمية يعتبر من الأدوار المهمة في المجتمع والذي لا يدخل ضمن الإحصاءات التي تحسب ذلك الجهد حيث لا توجد لحد الآن وسائل لقياس حجمه أو حجم مساهمته في الناتج القومي.

أما من جانب الدور السلبي لعمل المرأة خارج منزلها فإنه قد يؤدي إلى تفكك الأسرة لتركها الأولاد دون عناية وتربية كافية خاصة إذا كان غياب الأب والأم متزامناً، فضلاً عن إرهاق المرأة جسمياً لأنها قد تؤدي أعمالاً لا تناسب قدراتها الجسمانية، وقد يتسبب العمل بزيادة نسبة الطلاقات نتيجة إهمال المرأة لبيتها وأطفالها مما يؤدي إلى ظهور الخلافات الزوجية، وأخيراً فإن عمل المرأة قد يؤدي إلى تقليص الفرص أمام الذكور لإيجاد الأعمال.

وفي المجال السياسي وجدت المرأة من ينتخبها لتساهم في عضوية البرلمانات العربية أو تتبوأ مناصب وزارية إلا أنها لا تزال تحت المستوى الذي يمثل وجود المرأة في المجتمع.

٧- **الفقر:** POVERTY

يشكل الفقر تحدياً أساسياً في عملية تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، مما يتطلب الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محلياً وإقليمياً وكذلك وضع آلية للتكافل الاجتماعي على المستوى الوطني فضلاً عن تحقيق التكامل بين الدول العربية في مختلف المجالات بما فيها إعطاء الأولوية للعمالة العربية لتساهم في الحد من البطالة وانتشار الفقر.

على الرغم من عدم وجود مؤشرات إحصائية تقيس الفقر في المنطقة العربية، خاصة الفقر بين النساء، فإن الدلائل والمؤشرات الأخرى المرتبطة بالفقر، مثل: معدلات الأمية، ونسبة المساهمة في قوة العمل، تشير إلى عمق الفجوة النوعية في معظم الدول العربية.

وتعد مؤشرات التعليم في العالم العربي منخفضة بشكل يثير القلق في عالم أصبحت المعرفة والتكنولوجيا هي المعيار بين من يمتلك أسباب القوة ومن لا يمتلكها؛ فمعدل الأمية في العالم العربي يصل إلى ٥٩,٧ في المائة، بينما الرقم السائد في الدول النامية ككل هو٧٢,٣ في المائة.

ويبلغ معدل النشاط الاقتصادي للإناث ٦٦,١ في المائة من معدل النشاط الاقتصادي للذكور في جميع الدول النامية، وتعد أقل فجوة بين معدل النشاط الاقتصادي

للإناث والذكور في المغرب، والكويت، وتونس، ومصر، وأكبر فجوة توجد في عمان والعراق والسعودية.

إن ظاهرة الفقر مركبة، ترتبط بعوامل عدة، لا تقتصر أسبابها على الفقر المادي والقياسات الكمية للدخل والمصادر، بل تشمل فضلاً عن أبعاد "الفقر المطلق" عوامل اجتماعية وثقافية تعد أحد أبعاد الفقر النسبي، والتي قد تؤدي إلى الفقر المطلق.. وفي هذا الإطار، فإن مفهوم الفقر يتخطى بعد الحد الأدنى المادي للعيش ليشمل الإمكانات والقدرات لكل فرد بما فيها تلك المتصلة بالفقر المطلق المادي أو النسبي الاجتماعي والثقافي.

تعود ظاهرة الفقر في الوطن العربي إلى جملة أسباب ومتغيرات معقدة يمكن إجمالها بالعوامل الداخلية والخارجية. وإذا أعدنا النظر ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما لسمناه من تحسن في المؤشرات الخاصة بتوزع الدخل والضمانات الاجتماعية. ذلك أن تلك البرامج لم تنطلق من رؤى وحاجات داخلية، بل أتت في سياق تنفيذ استراتيجية اقتصادية كونية، وضع أسسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومن الغريب أن مستويات المعيشة في السبعينيات كانت أفضل مما هي عليه في التسعينيات. وقد لعبت أسعار النفط الدور الأبرز في مجال الإنفاق الحكومي، فالتقلبات والارتفاع غير الطبيعي في أسعار النفط انعكست على النمو، وقد أدى ذلك إلى تراجع دور الدولة في الشأن الاجتماعي.

لا بد من ملاحظة أن أي اقتصاد لا يخلو من ظاهرة الفقر. ولكن اتساع تلك الظاهرة هو الأمر المقلق. إذ يرتبط ذلك بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية. إن السياسات الاقتصادية الموجهة لصالح الطبقة الغنية هي إحدى أهم آليات إنتاج الفقر. وأهم السياسات المسببة للفقر هي السياسة النقدية من خلال التأثير في سعر الفائدة. ويؤثر سعر الفائدة في خفض الحوافز المرتبطة بالاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي. ويسبب ذلك انخفاض الطلب على العمالة. وقد ارتفع متوسط معدل البطالة في البلدان العربية عن ١٥ بالمئة. وهي نسبة مرتفعة جداً بالمفهوم الاقتصادي. وقد أدى انخفاض النمو الاقتصادي العربي إلى ارتفاع معدل البطالة. إذ لم تتجاوز نسبة النمو ١,٢ بالمائة، وذلك خلال المدة من ١٩٨٠ إلى سنة ٢٠٠٠.

لقد تم توزيع ثمار النمو في الوطن العربي وفقاً لنمط توزيع الدخل. إن انخفاض معدل النموالاقتصادي لم يؤثر بشكل جوهري في خفض الفقر. وارتفاع البطالة يتطلب معدل

نمو يتجاوز ٥ بالمئة، حتى يمكن زيادة فرص العمل. يمكن لمعدلات النمو المرتفعة تخفيض معدل الفقر. ولكنه لن يحقق الرفاهية. ويشير أمارتياسن إلى أن «ارتفاع الدخل لا يعطي دلالات على ارتفاع رفاهية هؤلاء الأفراد لمحدودية خياراتهم في الحياة».

تؤدي بعض السياسات النقدية إلى ارتفاع معدلات التضخم، وذلك في العديد من البلدان العربية، لا سيما المنخفضة الدخل منها مثل السودان واليمن والصومال وموريتانيا. ويؤثر ذلك بشكل سلبي في خفض القيمة الشرائية. ويؤدي تقييم العملات في بعض البلدان العربية إلى تباطؤ في معدلات النمو، وخاصة في البلدان العربية المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل. وقد توجهت سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى خفض قيمة العملة. وفي هذه الحالة يتضخم الدين الخارجي (مقيساً بالعملة المحلية) كما ترتفع أيضاً قيمة خدمة الدين.

أما السياسات المالية للدولة فتؤثر بطريقة مباشرة أوغير مباشرة، من خلال آليات توزيع الدخل ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وتؤدي الأوضاع غير التنافسية إلى التطرف في توزيع الفائض الاقتصادي لصالح رأس المال دون الأجر. كما أن تخصيص مبالغ هائلة للإنفاق العسكري أدى إلى تراجع الاهتمام بالرعاية الاجتماعية. كما أدى ذلك أيضاً إلى تراجع الاستثمار. وهكذا تراجعت دولة الرعاية الاجتماعية، وفقا لسياسات الإنفاق المتبعة. وقد أدت إلازمات الاقتصادية في بعض البلدان العربية إلى هروب رؤوس الأموال الدولية. وأسهمت تلك الأزمات في إنتاج الفقر، من خلال انخفاض الطلب على العمل، فضلا عن تدني الأجور.

ترتب على السياسات الاقتصادية في البلدان العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض ضعف مساهمة الفقراء في هيكل السلطة في المجتمع. كما إن انحياز السلطة إلى الفئة الغنية دون الفقيرة أدى إلى اتساع مقاييس اللامساواة في كل البلدان العربية إجمالاً.

لا تقتصر أسباب انتشار الفقر على ندرة الموارد الطبيعية والسياسات الاقتصادية للدولة بل أيضاً على اتجاهات الاقتصاد العالمي والمتغيرات الخارجية المؤثرة على ظاهرة الفقر أو على الحد منها. لا سيما أن الحكومات العربية سارعت إلى توسيع حالة الانفتاح الاقتصادي، والتجاوب مع أجواء العولمة التي سادت في الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين. إن تطبيق تلك السياسات قاد إلى أوضاع اقتصادية جديدة ساعدت على انتشار

الفقر. والرأسمالية نفسها وعند تطبيق آلياتها لا بد لها من إنتاج عوامل الفقر. وفي العولمة فإن إزالة الفقر أمر صعب جداً. لأن آليات العولمة تعمل في جغرافية واسعة جداً، وتضطر المجتمعات إلى التكيف قسرياً مع المتغيرات والحقائق الجديدة، وعندئذ يجب التطلع إلى وسائل للتحكم بالآثار الجانبية لها وهذا ما يسمونه بشبكات الأمان الاجتماعي، التي ترفق عادة مع تلك السياسات الاقتصادية غير العادلة.

إن الليبرالية الجديدة هي الخلفية النظرية لخطاب المنظمات الدولية وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، والتي تحاول أن تنزع من الدولة دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية. وقد نتج عن تطبيق سياسات تلك المنظمات الدولية مضاعفة أرباح المراكز الاحتكارية في العالم والذي بدوره أدى إلى اتساع دائرة اللامساواة وإعادة إنتاج الفقر في البلدان العربية النامية. إن نتائج البرامج الداعية إلى الإصلاح الاقتصادي، وعدم المساواة في توزيــع الدخل في البلدان منخفضة الدخل، في حين يحدث عكس ذلك في البلدان مرتفعة الدخل، إذ تضيق فجوة اللامساواة في تلك البلدان.

إن اتساع الفقر في البلدان العربية يعود في جانب أساسي منه إلى تبني سياسات الليبرالية الجديدة، دون النظر إلى الواقع والتاريخ الاقتصادي لتلك البلدان. والحل لكل ذلك يرجع إلى الانتقائية في تطبيق مبادئ العولمة، فليس حتماً على كل اقتصاد عربي اتباع نظريات وتوصيات لا تتفق مع مسار الحياة الاجتماعية فيه.

**٨- الاتصالات والإنترنت: Telecommunications and the Internet**

تعد الاتصالات والحواسيب من المؤشرات الواضحة لقياس درجة تطور المجتمعات في أي بلد، ووفقاً لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، تأتي الدول العربية في موقع متأخر عن المتوسطات العالمية لكثافة الخطوط الهاتفية العالمية فبينما كان متوسط كثافة الخطوط الهاتفية الرئيسة حوالي ١٨ خطا لكل ١٠٠ من السكان في العام ٢٠٠٢ لم يتجاوز نصف الرقم في الدول العربية وإنما في بعض الدول مثل اليمن لم يتجاوز ال٢% بينما بلغت أعلى معدلاتها في الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت ٣٤% وكانت الإمارات والكويت وقطر والبحرين أكثر الدول مساهمة في النمو الحاصل في الوطن العربي، وعلى

الرغم من حجم الاستثمار الكبير الحاصل للارتقاء بالخطوط الهاتفية في البلدان العربية إلا أنه يستدعي بذل الجهود مكثفة لتنمية البنية الأساسية للتقارب بين الدول العربية والعالم.

أما الهواتف النقالة فإنه حسب بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات في نهاية ٢٠٠٢ بلغ عدد المشتركين في الهاتف النقال ١٧,٦٩ لكل ١٠٠ نسمة في الوطن العربي، وهو يقترب كثيراً من المستوى العالمي والبالغ١٨,٧٧، أما التفاوت فيما بين الدول العربية فإنه كبير جداً إذ تبلغ النسبة في الإمارات ٧٥,٨٨ كحد أعلى و٠,٥٩ في السودان كحد أدنى.

فيما يتعلق بالحواسيب الشخصية فإنه يمكن القول أن العشر سنوات الأخيرة شهدت تطوراً كبيراً في نمو متوسط عدد الحواسيب حيث بلغ معدل الدول العربية مجتمعة ٦,٧٢ بينما يبلغ المعدل العالمي ٩,٢٢ حيث شهدت بعض الدول العربية خصوصاً في الإمارات وقطر والكويت والبحرين بحيث تجاوزت النسبة العالمية، وأما بقية الدول العربية فما زالت بعيدة عن المعدلات العالمية. ويؤشر استخدام الإنترنيت مدى مساهمة الدول في عصر المعلومات حيث تشير أحدث البيانات أن مستخدمي الإنترنيت في الدول العربية تشكل نسبتهم نصف المستوى العالمي البالغ ٩،٧٢.*

هذا وتتفاوت الدول العربية فيما بينها بمعدل مستخدمي الإنترنيت ففي دول الإمارات والبحرين ولبنان تجاوز عدد المستخدمين المعدل العالمي بينما نلاحظ افتقار ذلك في دول أخرى كالسودان واليمن وسوريا نتيجة تدني الدخل وارتفاع الرسوم وسياسة حكومية مقيدة لمستخدمي الإنترنت.

**المحور الاقتصادي: ECONOMIC AXIS**

أما الاقتصاد، فإنه يهتم باستغلال الموارد البشرية والطبيعية استغلالاً أمثل بقصد زيادة رفاه المجتمع وإشباع حاجاته إلى أقصى حد والقضاء على الفقر واستثمار الموارد الإنتاجية النادرة بأقل كلفة، مع تعظيم النمو لهذه الموارد وزيادتها، حتى يتمكن المجتمع من إنتاج المزيد من السلع والخدمات اللازمة للمجتمع.

ويشتمل على العناصر الآتية:

**١- الناتج المحلي الإجمالي**

يلاحظ من خلال دراسة مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي وهي من المؤشرات المعتمدة لدى صندوق النقد العربي خلال العقد من ١٩٩٤ لغاية ٢٠٠٤ ما يأتي:*

أ- إن الناتج الإجمالي لمجموع الدول العربية قد تضاعف خلال تلك المدة إذ أصبح ٨٦٩,٣٨٠,٧ مليون دولار في ٢٠٠٤ بعد أن كان ٤١٧,٧٢٢,٦ مليون دولار في العام ١٩٩٤. وفي أدناه كشف بالناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الصادرة من جامعة الدول العربية /صندوق النقد العربي / تقرير ٢٠٠٤:

ب- إن السعودية لا تحتل المرتبة الأولى فقط، وإنما تشكل حوالي ثلث الناتج العربي على مر تلك المدة إذ بلغت ٢٥٠,٥٥٨,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٤.

ج- إن موريتانيا والصومال ليست فقط أقل الدول العربية في معدل الناتج المحلي، وإنما تشكل أرقاماً ضعيفة جداً قياساً بالدول الأخرى الأقل إنتاجاً، إذ تبلغ أكثر من مليون واحد بقليل.

د- تشكل البحرين والأردن واليمن أقل الدول الأخرى في ناتجها المحلي وتبلغ ١١,٠٦٦,٥ و١١,٥١٤,٤ و١٢،٩٠٨،٠ مليون دولار على التوالي على الرغم من مضاعفة الناتج خلال العقد المذكور.*

**٢- معدل النموالسنوية للناتج المحلي الإجمالي**

نلاحظ من كشف معدلات النموالسنوية للناتج المحلي الإجمالي ما يأتي:

أ- إن العراق الذي بلغت نسبة النمو السنوية ٦٩,٣% خلال العام ٢٠٠٤، لا يمثل حقيقة اقتصادية نتيجة زيادة معدلات الناتج المحلي، وإنما يمثل حالة استثنائية نتيجة ظروف الاحتلال إذ كانت النسبة ٢٥,٧-% خلال العام ٢٠٠٣.

ب- تعد الجزائر أكثر الدول العربية نمواً خلال العام ٢٠٠٤ حيث بلغت نسبة النمو٢٤,٧%، تليها الكويت وقطر والإمارات بنسب ٢٠,٧% و٢٠,٠% و١٧,١% على التوالي حيث حافظت الدول الأخيرة على معدل نموها مقارنة بالسنة السابقة.

ج- الاتجاه السلبي للنمو لجمهورية مصر العربية خلال السنوات من ٢٠٠١ لغاية ٢٠٠٤ وهذا ناتج عن حقيقة اقتصادية باعتبار أن الظرف العام المصري لم يتغير ولم يكن هناك طارئ اقتصادي وإنما هناك أسباب أخرى.

د- بلغ مجموع معدلات النمو السنوية للوطن العربي ذروته خلال العام ٢٠٠٤ إذ بلغت النسبة ١٥,٨% بعد أن كانت ١٤,١-% خلال العام ١٩٩٤ بسبب المعدلات السلبية في العراق والجزائر وليبيا واليمن.

وفيما يلي كشف بمعدلات النمو السنوية للدول العربية:*

**٣- متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:**

من كشف متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يمكن ملاحظة ما يأتي:

أ- إن متوسط دخل الفرد العربي قد بلغ ٢,٨٤٥ دولار خلال العام ٢٠٠٤، وهذا لا يعبر عن أي حقيقة واقعية لما يمثل الحصة الحقيقية للفرد العربي بسبب التفاوت الكبير بين متوسطات الدخل للدول العربية.

ب-تمثل قطر أعلى معدل لدخل الفرد بين كافة الدول العربية وتبتعد عن أقرب معدل بالضعف عنه، حيث بلغ متوسط دخل الفرد السنوي ٤٢,٦٥٦ دولار خلال العام ٢٠٠٤ بينما بلغت الإمارات والكويت بالمرتبتين الثانية والثالثة بمعدلين ٢٣,٧٧١ و٢١,٠٦٧ دولاراً على التوالي:

ج– يبلغ أدنى معدل حوالي خمسمائة دولار سنوياً لكل من موريتانيا واليمن والسودان، بينما يتراوح كل من مصر وسوريا والمغرب والعراق معدلاتها لأكثر من ألف دولار سنوياً خلال العام ٢٠٠٤.وهذا مؤشر مهم لأسلوب توزيع الدخل ليس على المستوى المحلي للأقطار العربية بل لمجموع الوطن العربي الذي يعكس حالة من دراسات الاقتصاد القومي وكذلك يحمل أسباب رفض بعض الدول العربية عملية التكامل الاقتصادي العربي نتيجة التفاوتات الكبيرة في الموارد البشرية والطبيعية وكذلك عدد السكان ونسبة النمو لكل بلد عربي.

أدناه كشف بمتوسط دخل الفرد العربي للبلدان العربية حسب إحصائيات صندوق النقد العربي للعام ٢٠٠٤:*

**٤ـ مجموع الإيرادات والنفقات الحكومية:**

بلغت مجموع النفقات الحكومية الإجمالية في موازنات الدول العربية ٢٤٢,٠٩٣,٠ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٤ بينما بلغت الإيرادات ٢٧٦,٤٣٦,٠ مليون دولار للسنة نفسها، وتبلغ السعودية أعلى معدل في الإيرادات والنفقات بين مجموع الدول العربية حيث تبلغ إيراداتها ١٠٤,٦١١ مليون دولار ونفقاتها ٧٦,٥٣ مليون دولار لسنة البحث ٢٠٠٤ **أي** ما يعادل ١,٣٦٨ إيرادات/النفقات وهو معدل مقبول جداً اقتصادياً. أما باقي البلدان العربية فإنها تأتي من ثلث الأرقام السعودية فما دون إلى أن تصل إلى أدنى مستوياتها في موريتانيا والبحرين ولبنان ومستويات أعلى من الأدنى وأقل من المتوسط كما في الأردن والسودان وسوريا وليبيا واليمن.

والكشفان التاليان يبين أن بوضوح تلك الأرقام بملايين الدولارات حسب الإحصائيات من صندوق النقد العربي للسنوات من ١٩٩٤ لغاية ٢٠٠٤.

**٥ـ الفائض أو العجز الكلي:**

من خلال المقارنات من الكشفين السابقين يمكن استنتاج الأرقام الواردة بالكشف أدناه، وذلك من خلال المقارنات بين إيرادات ونفقات الموازنة الحكومية لكل دولة، إذ يتضح أن دول الفائض تتمثل بالسعودية بمقدار ٢٨,٥٥٨ مليون دولار بينما تليها الجزائر بمقدار ٧,١٤٤ مليون دولار، وأما دول العجز فإن مصر تتصدر الدول العربية بمقدار ٤,٦٣٨ مليون دولار تليها لبنان والمغرب.

**٦ـ الاحتياطيات الدولية الرسمية من الذهب:**

يتضح من كشف الاحتياطيات الدولية الرسمية للدول العربية من الذهب، أن الملاءة المالية لكل دولة يعتمد على مدى اتباعها قاعدة الذهب في التعامل ومدى الملاءة النقدية التي يقابلها كمية الذهب وفقاً للنظرية المذكورة، علماً بأن وحدة الكميات بمليون أوقية، وكما يأتي:

إن لبنان تمتلك احتياطياً ثابتاً من الذهب منذ العام ١٩٩٤ والبالغ ٩،٢٢ مليون أوقية وهو أعلى كمية في الوطن العربي تليها الجزائر بكمية ٥,٥٨ مليون أوقية ثم ليبيا فالسعودية بكميات متساوية تقريبا والبالغة ٤,٦٠ مليون أوقية، أما موريتانيا واليمن فإن احتياطيهما لا

يشكل شيئاً بالنسبة لكل الدول العربية بل هما أقل الدول امتلاكاً للاحتياطي من الذهب. وفي أدناه الكشف المعتمد من صندوق النقد العربي للعام ٢٠٠٤:

٧- **الصادرات والواردات:**

أما كشفا الصادرات والواردات التي تعتمد على مدى إمكانيات الدول العربية من تصدير النفط بالدرجة الأساس فإن ترتيب الدول العربية، فتأتي السعودية بالمرتبة الأولى، وأما مجمل الدول الأخرى التي لديها موقف إيجابي بين الصادرات والواردات فهي، الجزائر والعراق والإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت وليبيا واليمن، وأما الدول التي تزيد وارداتها عن صادراتها فهي، الأردن وتونس والسودان وسوريا ولبنان ومصر والمغرب، فالأكثر فجوة بين الصادرات والوردات وهي، موريتانيا والصومال.وفي أدناه الكشفإن الصادران من صندوق النقد العربي حيث يبينان ذلك بوضوح:

## المحور السياسي: POLITICAL AXIS

يُعد الوطن العربي من الدول التي بدأت بها دراسات الاقتصاد السياسي مؤخراً، كفلسفات وأفكار منفصلة عمّا سبقها من دراسات وأفكار عولمية، لذا سيركز هذا المحور على بيان السياسات العربية والتعرف على المسائل الجدلية في عملية صنع القرار العربي، وطبيعة الزعامة التي تعتبر الوصية على مصالح الشعب وإطلالة تلك الفلسفات السياسية على محاور التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية العربية.

مبدئياً يجب أن نعرف أن ليس ثمة نموذج سياسي للدول العربية تجسده دولة عربية معينة ومثل ذلك الحال في الاقتصاد العربي، لذا يجب علينا من الناحية المنهجية أن نكون حذرين من تعميم أي وصف أوتجربة وحتى فيما يتعلق بالمعرفة والأفكار الخاصة بالوطن العربي، أن الدراسات خلال القرن الماضي افترضت تجانساً بين بلدان الوطن العربي، وهي محقة إذا حسبت التقارب التاريخي ووحدة اللغة والتراث والدين، لكن إذا ما اقتربنا من واقع اليوم السياسي المتمثل بعدم الاستقرار السياسي والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية وضعف العلاقات العربية وعدم وجود تشريعات قومية نافذة اقتصادية وسياسية مما أدى ذلك إلى حالة من التخوف والتحسب بين الدول العربية علاوة على وجود التأثيرات الخارجية ومنها التبعية السياسية.

وبنظرة تأريخية سريعة للدول العربية قبل أن تتكون لها كياناتها المعاصرة حيث كانت تابعة إلى الدولة العثمانية من الناحية الشكلية حتى دخول الاستعمار إلى بعض الدول العربية، مثل الاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٥م واحتلال الانكليز لليمن عام ١٨٣٩ وقيام الحمايات الاستعمارية البريطانية والفرنسية على عدد آخر من البلدان العربية، حيث أقدمت السلطات الإنكليزية على عقد اتفاقيات مع عدد من مشايخ وسلاطين وأمراء الجنوب والخليج العربي حتى بداية القرن العشرين، وفرضت فرنسا معاهدة حماية مع تونس عام ١٨٨١ ومع المغرب عام ١٩١٢ ودخل السودان تحت الحكم الثنائي الانكليزي المصري عام ١٨٩٩ واحتلت إيطاليا ليبيا عام ١٩١٣.

وبعد الحرب العالمية الأولى لم يبق تحت السيطرة العثمانية سوى سوريا والعراق والحجاز وبعض أجزاء شمال اليمن إذ احتل الإنكليز مصر للمرة الثانية عام ١٩١٩ وقد أطبق الإنكليز والفرنسيون والإيطاليون على الأغلبية الساحقة للوطن العربي، وإجمالاً استغرقت السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي مائة وعشرين عاماً (١٧٩٧-١٩٢٠) إذ إن اكتمال الدولة العربية ورسم حدودها استغرق ما لا يقل عن نصف قرن ابتداءً من العام ١٩٢٠ زامن هذا التشكيل الارتباط بالانتداب أو الاتفاقيات المقيدة لسيادتها مع الدولتين الاستعماريتين المنتصرتين في الحرب العالمية الأولى بريطانيا وفرنسا، فمثلاً استمر من العام ١٩٢١ إلى العام ١٩٣٩ في العراق ومن العام ١٩٢٢ إلى العام ١٩٣٦ في مصر وفلسطين ومن العام ١٩٢٢ إلى العام ١٩٤٧ في الأردن ومن العام ١٩٢٣إلى العام ١٩٤٥ في سوريا ولبنان وأما البلدان العربية الأخرى فإنها استقلت بأوقات متفاوتة فليبيا في العام ١٩٥١ وتونس والمغرب في العام ١٩٥٦ والسودان في العام نفسه والكويت والجزائر في العام ١٩٦٢ واليمن الجنوبي في العام ١٩٦٧ والإمارات وقطر والبحرين وعمان في العام ١٩٧١.

ونبين فيما يأتي مسيرة تطور أنظمة الحكم في الدول العربية:

١- ابتداء التأثر بالنظم الأوربية، بمحاولات الدولة العثمانية لبعض النصوص التشريعية، بالتأثر بتشريعات فرنسا وألمانيا خاصة بعد صدور دستور الدولة العثمانية عام ١٨٣٩.

٢- بزوغ الثورة العربية الكبرى نتيجة الحركة القومية العربية في إطار الصراع الذي عانت منه الإمبراطورية العثمانية، فطالبت بقيام الدولة العربية، التي تكونت آنذاك، بسن أحكام دستورية ذات نظام ملكي في كل من سوريا عام ١٩٢٠ وفلسطين عام ١٩٢١ ومصر عام ١٩٢٣ والعراق عام ١٩٢٥ وشرق الأردن عام ١٩٢٨، وعدد من القوانين في بلدان شبه الجزيرة العربية، وهي بلدان كانت على علاقة خاصة بالمملكة المتحدة أو تحت سيطرتها، وقامت دول أخرى ذات نظام جمهوري بسن قوانين جمهورية مثل قوانين دول دمشق، حلب، جبال الدروز، العلويين، اتحاد دول سوريا المستقلة، الدولة السورية، الدولة اللبنانية تحت الانتداب الفرنسي.

٣- كانت البلدان العربية، تونس والمغرب وسوريا ولبنان تستلهم النصوص التشريعية الفرنسية، وتطبقها بصورة مباشرة الجزائر، وبالمقابل كان الدستور المصري مختلطاً بين النظامين البرلماني والرئاسي بعد قيام النظام الجمهوري المأخوذ جزء منه من الدستور البلجيكي، ومثلما أثر الدستوران السوري والمصري في التشريعات الدستورية في العراق والأردن والكويت والبحرين وسلطنة لحج، استلهم الدستور السوداني عدا دستور ١٩٧٣ ودستوري ١٩٩٨ و٢٠٠٥ من التشريع الإنكليزي مع الأخذ بنظام الحكم الجمهوري.

٤- نرى في بداية التشريع الدستوري العربي أن هناك محاولات ليبرالية، إلا أنها لم تؤتِ ثمارها لحين دخول عهد الثورات والحركات التصحيحية والانقلابات المضادة، واختلفت الأحكام الدستورية العربية خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية وصدرت أحكام مؤقتة وغير مؤقتة اتسمت بالتقلب وحاولت القيادات السياسية في كل البلدان العربية ذات النظام الجمهوري الأخذ بمبادئ شتى، اتخذت الأغلبية نظام الحزب الحاكم الوحيد دون أن تتقيد بالأنظمة الدستورية التقليدية عدا لبنان (برلمانية) أو رئاسية في حين تدرجت الدول العربية ذات النظام الملكي في النظام الدستوري الحديث وقامت المملكة المغربية على النظام المزيج في ظل التعددية السياسية.

# الفصل الرابع

## التنميــة والتخلــف
## Development and Underdevelopment

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وجدت دول العالم كافة ضرورة وجود منهج للتخطيط المستقبلي لمواجهة متغيرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية، وبفعل الزخم الاقتصادي وسيطرة دول الغرب على الأسواق اكتسبت مسمى ""العالم الأول""، أما شرق أوربا فمع منهجيتها نحو التوجه المركزي لبناء الدولة الاشتراكية والتي تستطيع التحكم بالغأيات المهمة للمجتمع فقد اكتسبت تسمية "" العالم الثاني""، أما باقي الدول فقد أطلق عليها ""العالم النامي"" أو ""العالم الثالث"" الذي يكون الوطن العربي محور دراستنا جزءاً منه.

وبمرور الزمن وجدت الدول في العالمين الأول والثاني نفسها في تقدم مستمر وتخصص معروف وإنتاج كبير فيما بدأت الرسمآلية بالنمو السريع وتجديد نفسها بعد أن أنجزت المهام العلمية والفكرية والتقنية الرأسمآلية حتى بلورت ما يُسمى الآن بـ(العولمة) تحت مسميات كثيرة منها الثورة العلمية، والعالم قرية صغيرة، وبناء منظومات عالمية في الاتصالات وغيرها، كذلك حدثت تحولات كبيرة في شرق أوربا، بينما بقيت دول العالم الثالث النامية تحت تأثير صعود العالم على أكتافها تحلم بالتنمية وهذه هي مشكلتنا الحقيقية، ليس بسبب المنظرين ولكن بسبب المنفذين والمتنفذين وهذا هو أيضاً سبب تقاطعنا مع العالم الأول.

إن مفكري العالم الثالث لعبوا دوراً مهما في التنبيه لما حولهم من مشكلات اقتصادية واجتماعية وأبرزوا في نصائحهم انعكاسات الإثار السلبية للتخلف وما يعنيه من الفشل من الاستفادة الكاملة من موارد بلدانهم بسبب مقاومة المؤسسات الاجتماعية، وبينوا في كثير من كتاباتهم المقارنة الحقيقية بينهم وبين الدول المتقدمة، كما بينوا طرق الخلاص من التخلف أو تخفيف آثاره الاقتصادية والاجتماعية، وفي الوقت نفسه بينوا ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية قبل اهتمامهم بالتنمية الاقتصادية والسياسية.

## التنمية الاقتصادية: Economic Development

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بدأية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، ووجدت من المفيد أولاً أن نعرض أهم تعريف للتنمية وأشملها، لما تضمنه من عناصر مهمة في التنمية وشروط العمل وإلاستمرار بها وهو:

(عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحمأية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب).*

هناك تفسيرات أخرى لمسيرة التنمية الاقتصادية فهناك من يقول إنها معنية ومهتمة بالتخصص الكفء للموارد الإنتاجية الموجودة النادرة أو المعطلة، كما إنها تهتم أيضاً بتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن فضلاً عن أنها يجب أن تتعامل مع الآليات والأدوات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل وجود كل من القطاع العام والخاص، لأن هذا ضروري لأدراك وتحقيق التحسن في مستويات المعيشة وبطريقة سريعة ومستمرة .

ومن ثم فإن اقتصاديات التنمية هي أعم وأشمل بكثير من اقتصاديات النيوكلاسيكية التقليدية أو حتى من الاقتصاد السياسي لأنها يجب أن تركز وتغطي كل المتطلبات الاقتصادية والسياسية والثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسية والهيكلية السريعة للمجتمعات التي تعاني من المشاكل التنموية، وهذا يتطلب دوراً حكومياً كبيراً مع توافر درجة عآلية من التنسيق في عملية اتخإذ القرارات الاقتصادية.*

وفي ضوء التغييرات التي شهدها العالم في مختلف المجالات وخصوصاً العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والثقافية والبيئية علاوة على الاقتصادية والسياسية جعلت العالم يتأثر سريعاً بين أجزائه وأقاليمه ودوله وشعوبه بكل ما يجري وفي أي مكان ولهذه التغييرات والتحولات انعكاسات أيجابية وسلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الدول النامية

ومنها الدول العربية إلامر الذي يستدعي تعزيز فرص الاستفادة من إلأيجابيات التي أفرزتها هذه المتغيرات والتقليل من المخاطر إلى حد كبير.

لذا فإن النظرة المستقبلية للتنمية تستدعي فهم هذه التحولات والتغييرات التي تعيد رسم مشهد التنمية في أرجاء العالم كافة وليس في البلدان النامية فحسب.

**مفاهيم أخرى للتنمية**

إن مصطلح التنمية عموماً سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية يقول عنها البروفسور (كيم) إلاستإذ بجامعة كارولينا الأمريكية (لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي، وبالتالي فمصطلح –مجتمع نامٍ – مصطلح خاطئ، فالمجتمعات يمكن فقط أن يقارن ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدماً في عملية التنمية. ونلاحظ كذلك خطأ يشابه ذلك، فالاقتصاد أو المقتصد الخاص بمجتمع معين قد ينمو ولكن المجتمع هو الذي يتنامى وكذلك قد تتغير المؤسسات أو قد يتغير السلوك السياسي ولكن المجتمع هو الذي يتنامى وبالتالي فالتتنمية المجتمعية هي التنمية والتغييرات الأخرى في المؤسسات الاجتماعية هي فقط جوانب من التنمية المجتمعية).

يُعَد علم اقتصاد التنمية فرعاً مستقلاً وغاية الأهمية كامتداد للاقتصاديات التقليدية أو بالنسبة للاقتصاد السياسي، فبينما تنبع أهميته أيضاً من دوره في التخصيص إلامثل للموارد الاقتصادية النادرة والنمو المستمر والمتزايد للناتج الكلي عبر الزمن، فإن اقتصاديات التنمية تركز أيضاً وبصفة أساسية على الآليات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا بد منها لإدراك وتحقيق التحسينات السريعة والممتدة على نطاق واسع ومستمر في مستويات المعيشة للسواد الأعظم من الفقراء في دول العالم الثالث.

يمكن لدارس اقتصاديات التنمية أن يفهم القضايا الحرجة التي يمكن التوصل إليها من خلال دراسة فلسفة التنمية الاقتصادية، ويمكن القول بأن الدارس يتساءل عما إذا تجيب

التنمية الاقتصادية عن الإسئلة النظرية التي يتم تدأولها من خلال دراسة هذا البحث، والذي سنجد الإجابات من خلال فصول هذا البحث ومن تلك المحاور:

١- إن مستقبل الدول العربية في العقود القادمة يتعلق بشكل أساسي بأدائها الاقتصادي.
٢- إن اندماج الاقتصاديات العربية تحت مظلة كيانات اقتصادية قوية يمكنها من مواجهة تحديات العولمـــة.
٣- هل تؤيد مشروع التكامل الاقتصادي العربي رغم عدم الاستقرار السياسي؟
٤- إلى أي مدى تعتقد أن البيئة السياسية مؤثرة في التنمية الاقتصادية العربية.
٥- الاستقلال الاقتصادي مترابط مع الاستقلال السياسي.
٦- من أسباب التخلف عدم وجود نظريات اقتصادية من داخل المجتمع العربي.
٧- ضعف التخطيط التنموي الاقتصادي والإنساني.
٨- البطالة من أخطر التحديات التي تواجه العملية التنموية في الوطن العربي.
٩- البنيان الاجتماعي العربي له التأثير الرئيس في وضع السياسات الاقتصادية.
١٠-إن انتهاج السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تؤهل للاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي تزيد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.
١١- التشديد على تنمية القطاعات الستراتيجية ومجموعة الشركات الستراتيجية والتعاون الإقليمي يعزز القدرة على التنمية الاقتصادية.
١٢-أهمية وضع خطة شاملة وواضحة لتطوير تكنولوجيا المعلومات مدعومة من القيادة السياسية العليا.
١٣- إن البحث والتطوير العلميين كفيلان بحل المشكلات التي تواجه الوطن العربي إذا ما اقترنت بدعم البيئة السياسية.
١٤- إن المشروع الأمريكي للشراكة الشرق أوسطية مبني على أغراض ودوافع سياسية واقتصادية وثقافية ستساهم في زيادة تشتت الوطن العربي.
١٥- إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية تعطي انطباعاً واضحاً عن فشل إدارة شؤون البلاد وعدم استغلال إمكاناتها المتاحة من ثروات طبيعية وزراعيـة وتجاريـة واستثمارية.

١٦- إن إردة الفلسفات السياسية للدول العربية تمنعها من القيام بتنفيذ تجمع تعأوني اقتصادي عربي مما يضعف عملية التنمية.

١٧- ضعف فلسفة الفكر الاقتصادي الذي يحدد الإطار القانوني والتشريعي التي تحكم أصول وقواعد السياسات الاقتصادية.

١٨- مخاطر عدم الاستقرار السياسي والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية وضعف العلاقات العربية البينية وغياب الديمقراطيـة، أدى إلى ضعف الثقـة بين الدول العربية وخلق حالة من التخوف والتحسب، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي منعت البعض من أن تكون سيدة قرارها.

إن الإجابة قد تكون معقدة وغاية في الصعوبة لكنها ضرورية للحصول على فهم منظم للمشاكل الاقتصادية الهامة التي تواجه البلدان العربية ومن خلالها يمكن وضع التحليلات والاستنتاجات الرئيسة خاصة وأن كثيراً من البلدان العربية تشترك في كثير من الحالات مع مشاكل الدول النامية الأخرى، لذا فإننا يجب أن نخرج من بعض النظريات التقليدية إلى مداخل حديثة يمكن من خلالها فهم تلك القضايا الشائكة في التنمية الاقتصادية.

## أثر النظم الاجتماعية في عملية التنمية

## The Impact of Social Systems in The Development Process

إن النظم الاقتصادية في الدول النامية ومنها الدول العربية يجب النظر إليها من خلال تحليلها داخلياً في إطار النظام الاجتماعي للدولة، وأيضاً من خلال التطورات العالمية والتأثيرات الإقليمية، والنظام الاجتماعي يمكن النظر إليه على أنه يشمل العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين ما يسمى بالعناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية وهي تحوي الاتجاهات الخاصة بالحياة والعمل والسلطة والبيروقراطية العامة والخاصة والهياكل الإدارية والقانونية والأنماط الأسرية والعقائدية والتقاليد الثقافيــة ونظم ملكية الأراضي ودرجة شعور الناس وأهميتهم بتحقيق الأنشطة والقرارات المرتبطة بالتنمية.*

وعلى حد تعبير المفكر الآندنوسي (سويرجايتوكو) الرئيس السابق لجامعة الأمم المتحدة في طوكيو: (إن نظرة للخلف عبر عدة سنين، فإنه يتضح لنا الآن بوضوح أنه في ظل انشغالنا بالنمو ومراحله ومع توافر المهارات ورؤوس الأموال فإن منظري التنمية قد أبدوا

اهتماماً غير كافٍ بالمشاكل الهيكلية والمؤسسية ولتقويـــة القوى الدينية والثقافية والتاريخية في عملية التنميـــة).**

**أهمية التنمية الاقتصادية: The Importance Of Economic Development**

من خلال ما تقدم نرى أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية يمكن أن نلخص منها ما يلي:

١- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.

٢- توفير فرص عمل للمواطنين.

٣- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.

٤- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.

٥- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

٦- تسديد ديون الدولة.

٧- تحقيق الأمن القومى.

**متطلبات التنمية الاقتصادية: The requirements of economic development**

١- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.

٢- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.

٣- توفير الموارد البشرية المتخصصة.

٤- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

٥- توفير الأمن والاستقرار.

٦- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

إن من أهم مراحل التنميـــة الاقتصادية هو ((التخطيط)) لذا سنقوم بشرح بعض النظريات الخاصة بمتطلبات التنمية خاصة في البلدان العربية.

**عمليــة التخطيـــط: The planning process**

هناك الكثير من أساليب التخطيط لعملية التنمية وهناك مشتركات كثيرة في عملية التخطيط في البلدان الناميــة، إلا أننا وجدنا أن Tony Kiuick قد وضع النقاط التي تتميز بها عملية التخطيط:

١- يبدأ التخطيط من الاتجاهات والأهداف السياسية الحكومية ومحاولة تعريف التخطيط للأهداف السياسية وخاصة عندما تكون مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالتنمية المستقبلية الاقتصادية.

٢- تضع خطة التنمية استراتيجية يمكن عن طريقها إنجاز هذه الأهداف التي يتم ترجمتها في شكل مجموعة من الأهداف المحددة.

٣- تحاول الخطة تقديم مجموعة من المبادئ والسياسات ذات الاتساق الداخلي ومنسقة مركزياً ويتم اختيار هذه المبادئ والسياسات كوسائل مثلى لتنفيذ الستراتيجية وتحقيق الأهداف وتكون هناك نية لاستخدامها كإطار يتم الاسترشاد به بشأن القرارات اليومية.

٤- تشمل الخطة على الاقتصاد بأكمله ومعنى الشمول هنا يتناقض مع مفهوم تخطيط القطاع العام أو أجزاء أخرى فقط من الاقتصاد القومي.

٥- لضمان الأمثلية والاتساق تستخدم الخطة نموذجاً للاقتصاد الكلي بقصد دعم الإسقاطات التي تتعلق بالأداء المستقبلي لاقتصاد الدولة.

٦- في المعتاد، تغطي خطة التنمية مدة زمنية محددة ولتكن خمس سنوات مثلاً، ويتم التعبير المادي عنها في شكل وثيقة كخطة متوسطة الأجل ويمكن استخدام مدى زمني أطول من خلال إضافة خطط سنوية تكميلية.

أما مراحل التخطيط كما يراها توني كويك فهي:

- نماذج النمو الإجمالي، وتتضمن تقديرات اقتصادية كلية للتغييرات المخططة أو المطلوبة في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.
- نماذج المدخلات/ المخرجات، متعددة القطاعات والتي تتحقق من اتساق المتغيرات الخاصة بالإنتاج والموارد والتوظيف والنقد الأجنبي لمجموعة معينة من الأهداف

الخاصة بالطلب النهائي وبما يضمن التنسيق بين تدفقات الناتج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وأخيراً وربما هو الأكثر أهمية أن تتضمن الخطة مشروعات استثمارية محددة داخل كل قطاع باستخدام أسلوب تقييم المشروعات والتحليل الاجتماعي للتكلفة والعائد، إن مراحل التخطيط الثلاث (الكلي والقطاعي والمشروع) تشكل الأدوات الفكريــة المتاحة أمام سلطات التخطيط.*

**خصائص الدول النامية: The characteristics of the developing countries**

وهي الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض وتسمى أيضاً دول العالم الثالث كما ورد سابقاً:

١- الخصائص الاجتماعية **Social characteristics**

- انتشار الأمية.
- انخفاض المستوى الصحي.
- ارتفاع معدل الوفيات
- ارتفاع معدل المواليد.
- عمل الأطفال.
- غياب دور المرأة في العملية الإنتاجية.

٢- الخصائص السياسية: **Political characteristics**

- الديكتاتورية.
- التبعية للخارج.
- عدم الاستقرار السياسي.
- سيطرة فئة على الحكم.
- الاقتصاد المزدوج.

٣- الخصائص الإدارية: **Management characteristics**

- الفساد الإداري.

- الوقت الضائع.
- نقص التنسيق.
- نقص في القيادات.
- انتشار الواسطة والمحسوبية.

٤- الخصائص الاقتصادية: **Economic characteristics**

- ضعف الإنتاج الصناعي.
- دوام المديونية.
- انتشار البطالة.
- الاعتماد على الإنتاج الزراعي.
- قلة المدخرات.
- التفاوت في توزيع الدخل.
- انخفاض في متوسط الدخل.

**مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية**

**Economic Growth and Development**

يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المؤية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي National Income إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

إن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع.

ولغرض وصف المستوى الآنمائي الذي ارتقاه اقتصاد ما تستخدم عبارات خطة Process, الدخل القومي الحقيقي Real National Income، الأجل الطويل Long term، فالتنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغيير كمالي، سطحي، مرحلي، عابر يقتصر على عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة متشابكة تستهدف تغيير جوهري في البنيان

الاقتصادي ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية Productivity per capital بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

لا شك في أن هذه العملية شاقة لدرجة الخطورة فليس من السهل أحداث هكذا تغيير فالهياكل الاقتصادية تبدي مقاومة ضد أي تغيير، وكلما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً كلما ازدادت قوة المقاومة والعكس صحيح.

وهكذا بالنسبة إلى الدخل القومي الحقيقي فإنه يجب أن يفهم على أنه مجموع ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال مدة من الزمن (غالباً ما تكون سنة) مَقيساً بالوحدات المادية وفي حال استخدام النقد مقياسا للدخل فإنه ينبغي احتساب معدلات التضخم.* كذلك يرتبط اصطلاح التنمية الاقتصادية بالأجل الطويل لذا وجب أن يكون ارتفاع الناتج القومي مستمراً وغير منقطع لأجل طويل، والأجل الطويل ينبغي أن لأيقاس ببضع سنين بل يجب أن يدوم لخمسة عشر عاماً في الأقل، والحقيقة إن الاستمرار بالتنمية الاقتصادية مشكلة تعاني منها البلدان الغنية والفقيرة لكن الأسراع في التنمية يعد الأهم بالنسبة للبلدان الفقيرة.

## عناصر النمو الاقتصادي والتنمية

## The Elements of Economic Growth and Development

بصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو أو تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل وهذه العناصر ستلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار وهي:

١- العمالة Employment

٢- رأس المال Capital

٣- الموارد الطبيعية Natural resources

٤- الإدارة والتنظيم Administration and Management

٥- التكنولوجيا Technology

**العمالة**: إن الكفاءة والخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة غير الكفوءة غير الماهرة أي التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكنة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية ويظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة اجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصاً الصناعة والخدمات ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات ومدراء المصارف والأطباء.

**رأس المال**: والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كماً ونوعاً بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، ان عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار وهذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدة الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال ذلك لان الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك.

**الموارد الطبيعية:** ويعد هذا العنصر مساعداً فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان ما زالت نامية.

**الإدارة والتنظيم:** يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع.

**التكنولوجيا:** أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها وبعبارة أخرى فأ عناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات.

**العالم والتنمية**:

يمكن تصنيف العالم اقتصاديا من حيث أهتمام الدول بعملية التنمية إلى ما يأتي:

يشير تعبير **العالم الأول** إلى البلدان التي تتمتع بتطور صناعي وتكنولوجي كبيرين والتي استطاعت توفير حياة ذات مستوى عالي لقسم كبير من مواطنيها وأن يُعترف بهذا المستوى عالميا. وتعدد الولأيات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا وأيطاليا وكندا أهم البلدان التي تشكل هذا العالم.

تلخيص معنى تعبير **العالم الثاني** بمجموعة الدول التي خاضت التجربة الإشتراكية، معارضة بذلك المنظومة الفكرية للعالم الأول. تتميز دول العالم الثاني عن دول العالم الأول برفضها لثقافة الليبرآلية وللرأسمآلية المفتوحة، كما تتميز عن العالم الثالث بالمستوى التعليمي فيها وحجم دولها وبقوتها النسبية

استُعمل تعبير **العالم الثالث** لأول مرة سنة ١٩٥٢ في مقالة صدرت للاقتصادي والسكاني الفرنسي ألفريد سوفي في إشارة إلى الدول التي لا تنتمي إلى مجموعة "الدول الغربية" (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا...) ولا إلى المجموعة الشيوعية (الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية...). وقد استوحى *سوفي* هذه التسمية من الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي أثناء النظام القديم وقبل الثورة الفرنسية.

**العالم الرابع** أو **الدول الأقل تطوراً** هي مصطلحات تستخدم للدلالة على تلك الدول التي تعاني وفقاً للأمم المتحدة من أدنى المؤشرات فيما بتعلق بالتطور الاجتماعي والاقتصادي مع ترتيب متدني في قائمة التطور البشري بين دول العالم.

في السنوات الأخيرة أصبح للعديد من الدول النامية ثقل في مجال التصنيع، فباتت تلك الدول تسمى دول صناعية حديثاً (Newly industrialized countries)، في حين ظهر مصطلح العالم الرابع للإشارة إلى بقية الدول النامية التي بقيت متأخرة عن ركب التصنيع وما تزال تفتقر إلى البنية التحتية الصناعية.

حتى تصنف دولة ما على أنها من دول العالم الرابع فإنها يجب أن تحمل المعايير الثلاثة الآتية:

- متوسط دخل متدن للفرد (متوسط دخل وطني سنوياً للفرد دون الـ ٧٥٠$ لمدة ثلاث سنوات، ويلزم لتلك الدولة أن تحقق ٩٠٠ $ في ذلك المؤشر حتى تتمكن من الخروج من قائمة دول العالم الرابع).
- ضعف الموارد البشرية (بالاعتماد على مؤشرات التغذية، الصحة والتعليم في ذلك البلد).
- اقتصاد قابل للانهيار بسهولة (مثلاً أن يكون اقتصاداً معتمداً على إنتاج زراعي غير مستقر ويعاني من انعدام الثبات في الصادرات وإشكاليات أخرى).

تمتاز تلك الدول بالفقر المدقع وظواهر مثل الصراعات كالحروب الأهلية والفساد الإداري الشديد مع الافتقار إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي وكثيراً ما تكون تلك الدول واقعة تحت أنظمة حكم دكتاتورية أو تحت حكم أمراء الحرب.

كانت النيجر في العام ٢٠٠٦ هي أقل دول العالم تطوراً. وإجمالاً هناك ٥٠ دولة في هذا التصنيف، معظم تلك الدول في آسيا وجنوب الصحراء في أفريقيا

**نظريات التنمية الاقتصادية: Theories of Economic Development**

لابد من العروج على عدد من نظريات التنمية الاقتصادية لكي نعرف خلفية ما تم التفكير به على مر الزمن من أفكار ونظريات تؤطر عمل الباحث لموضوع التنمية الاقتصادية، وقد تم اختيار عدد منها وكما يأتي:

**١- نظرية آدم سميث:**

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه (ثروة الأمم) معنياً بمشكلة التنمية الاقتصادية وإنْ هو لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي تحمل سمات مهمة منها:

أ- القانون الطبيعي: اعتقد آدم سمث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يَعُد كل فرد مسؤولاً عن سلوكه أي إنه أفضل من يرعى مصالحه وأن هناك يداً خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق وإن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته وكان آدم سمث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.

ب- تقسيم العمل وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

ج- تراكم رأس المال يُعد ضرورياً للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د- إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

هـ- عناصر النمو تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم وهو مما يؤدي إلى زيادة التنمية.

و- يفترض آدم سمث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معاً في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معاً الشجرة ككل.

**٢- نظرية ميل:**

نظر ستيوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها هي:

أ- التحكم في السكان يعد أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية.

ب- إن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن الأرباح تمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.

ج- إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.

د- ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.*

**٣- النظرية الكلاسيكية:**

إن العناصر التي تميز هذه النظرية هي:

أ- سياسة الحرية الاقتصادية حيث يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي.

ب- التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي.

ج- تحقيق قدر كافي من المدخرات.

د- ميل الأرباح للتراجع نظراً لتزايد حدة المنافسة ويفسر سمث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

هـ- يعتقد أن حالة الاستقرار هي حتمية كنهأية لعملية التراكم الرأسمالي لأن تراجع الأرباح قد يصل إلى الصفر وتوقف تركم رأس المال ويصل مستوى الأجور حتى الكفاف ويفسر سميث ذلك هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة السكون.

**٤- نظرية شومبيتر:**

تفترض هذه النظرية اقتصاداً تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة بـ(التدفق النقدي) ومما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على وفق رأيه تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي فالمنظم ليس شخصاً ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شئ جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

أما الأرباح فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

**٥- النظرية الكنزية:**

اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية للدول المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكنزية هي:

أ- الطلب الفعال: فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

ب- الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفأية الحدية لرأس المال.

ج- سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

د- المضاعف الكنزي يقوم على فرضيات (وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج).

**٦- نظرية روستو:**

قسم روستو عملية التنمية إلى عدة مراحل تبتدئ بالمجتمع التقليدي الذي يحده إطار محدود من الإنتاج ويرتكز على علم وتكنولوجية بدائية، ثم مرحلة ما قبل الآنطلاق وهي مرحلة النمو المستمر وإحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لمواجهة الزيادة السكانية وتوسيع نطاق الواردات وتطوير بعض القطاعات الرائدة، ثم الإطار الثقافي بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة، ثم مرحلة الاتجاه نحو النضج والتي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق نطاق واسع من التكنولوجيا الحديثة، ثم مرحلة أخيرة وهي مرحلة الاستهلاك الكبير باتجاه تركيز السكان في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع.

إن ما طرحه روستو هو أقرب للسرد التاريخي من كونه نظرية تنموية لكنها بالتأكيد مفيدة لمن يريد أن يتطلع إلى مراحل بناء التنمية تاريخياً.

٧- **نظرية لبنشتين:**

يؤكد لبنشتين أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة، وأما الحوافز فإنها على نوعين، صفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي، وحوافز أيجابية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والأخيرة هي التي تقود إلى التنمية.

**٨- نظرية نيلسون:**

يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة، على وفق هذه النظرية، كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف في مستوى متوازن للدخل الفردي يكوّن معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض، ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط تفضي إلى هذا الفخ هي:

* انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.

* ندرة الأراضي للقابلة للزراعة.

*عدم كفأية طرق الإنتاج.

* الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

**٩- نظرية الدفعة القوية:**

تتمثل نظرية الدفعة القوية بوجود دفعة قوية أو برنامج كبير من الاستثمار بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، وصاحب فكرة النظرية (روزنشتين رودان) يفرق بين ثلاثة أنواع من عدم قابلية التجزئة الأول عدم قابلية دالة الإنتاج على التجزئة والثاني دالة الطلب وأخيراً عرض الادخار، ويرى رودان أن نظريته تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

**١٠- نظرية النمو المتوازن:**

يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، وقدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الأسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة ومن روادها روزنشتين ورانجر وأرثر لويس.

**١١- نظرية النمو غير المتوازن:**

تأخذ هذه النظرية اتجاهاً مغايراً لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن روادها (هيرشمان) الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع

أخرى من وفورات خارجية إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.

إن استعرض أغلب النظريات لا يعني بالضرورة أنها تفيد اقتصاديات الدول النامية ومنها البلدان العربية، ولكن ذلك يتطلب عرض الأفكار التي عالجت التنمية الاقتصادية وبإمكان المختصين اختيار ما هو أنسب للتطبيق من خلال واقعهم الاقتصادي والاجتماعي.

**النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية**

**Leading Theories of Economic Development**

لم تكن هي نظريات بحد ذاتها بمعزل عن التراث العلمي الاقتصادي لما ورد من نظريات آنفة الذكر، إلا أنها برأيي تمثل أوجهاً جديدة للفكر الاقتصادي بما يتلاءم والتغييرات الاقتصادية الكبيرة التي أصابت العالم بعد الحرب العالميــة الثانيــة، حيث أن النظريات التنموية كانت تنظر إلى عملية التنمية على أنها مجموعة مراحل من النمو الاقتصادي المتتابع وكان ذلك خلال المدة من الخمسينات وحتى أواخر الستينات، مما احتيجَ معه إلى وجود أفكار توضح مدى العلاقة بين العمليتين التنمويتين، فقد كانت النظرية الاقتصادية في التنمية ترى أن الأصل هو الكمية والمزيج من الادخار والاستثمار والمساعدات الأجنبية التي تمثل ضرورة حتى تستطيع دول العالم الثالث أن تسير نحو الطريق الطويل للنمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة. وبناءً عليه وعلى وفق الإحداث التاريخية فإن التنمية أصبحت مرادفاً للنمو الاقتصادي الكلي السريع.

ويمكن عرض الأوجه الخمسة الرئيسة كما يأتي:

١- نظرية المراحل الخطيـــة.

٢- نظرية نماذج التغيير الهيكلي.

٣- نظرية ثورة التبعية الدوليــة.

٤- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة.

٥- نظرية النمو الحديثـــة.

**١- نظرية المراحل الخطيـــة: The Linear- Stages Theory**

بعد الحرب العالمية الثانية أرادت الدول الفقيرة أن تباشر بشكل جدي في التغيير الاقتصادي، حيث لم تكن تتوافر لهم بسهولة أدوات ومفاهيم يتم من خلالها تحليل عملية النمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريفي ومجتمعات تتصف بالغياب لهياكل الاقتصاد الحديث. لكنهم اعتمدوا على الخبرات المكتسبة من **خطة مارشال** التي من خلالها تمكنت دول أوربا الممزقة نتيجة الحرب أن تعيد بناء اقتصادياتها في سنوات قليلة.

**مراحل النمو لروستو:**

إن ما جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي Walt W. Rostow كان له تأثير كبير وصريح لمراحل النمو في التنمية خاصة بعد الحرب السياسية الباردة التي امتدت من العام ١٩٥٠ وحتى العام ١٩٦٠ وقد بين روستو أن الآنتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول، فقد جاء بكتابه مراحل النمو الاقتصادي بأنه يمكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية بوضعها داخل خمس مجموعات هى:

- مرحلة المجتمع التقليدي The Traditional Society
- مرحلة توفير شروط عملية الانطلاق نحو النمو المستدام

The precondition for Take- Off into Self-Sustaining growth

- مرحلة الآنطلاق The Take-Off
- مرحلة الاندفاع نحو النضج The drive to maturity
- مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع والكبير

The of high mass consumption

إن هذه المراحل بمجموعها هي نظريـــة للنمو الاقتصادي وهي ليست مراحل وصفية أو تاريخية عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة، ولقد دلت الدراسات على أن أغلب الدول المتقدمة قد مرت بالمراحل المذكورة نحو النمو المستدام والدول المتخلفة التي ما زالت في أي من مرحلة المجتمع التقليدي أو مراحل توافر الشروط عليها أن تتبع نفس الخطوات.

**مراحل النمو لهارد- دومار:**

من المعروف أن إدامة أو استبدال المهلك من السلع الرأسمالية يحتاج إلى ادخار جزء من الدخل القومي لكي يقوم بإضافات استثمارية جديدة إلى رأس المال، فإذا افترضنا بعض العلاقات المباشرة بين حجم رصيد رأس المال الكلي K والناتج القومي الإجمالي Yعلى سبيل المثال وإذا كان من الضروري لإنتاج ما يعادل ١$ أن نقوم باستثمار ٣$ فإن ذلك يعني أن إضافة صافية إلى رصيد رأس المال في شكل استثمار جديد سوف تؤدي إلى زيادة متناسبة في تيار الناتج القومي الإجمالي GNP.*

ويفترض ميشيل تودار ولتسهيل مثال تطبيقي لنظرية هارد دومار أن معامل رأس المال/ الناتج تكون تقريباً ١/٣، وهي معروفة اقتصادياً، وعرفنا معدل رأس المال الناتج بـK وافترضنا أن معدل الادخار القومي S يكون ثابتاً عند نسبة من الناتج القومي تعادل ٦% والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي، نستطيع الآن وضع نموج بسيط للنمو الاقتصادي:

١- الادخار S يكون نسبة S من الدخل القومي Y وبالتالي فإننا نكون المعادلة البسيطة الآتية: S=

٢- الاستثمار I يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال K ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد رأس المال K^ على النحو الآتي:

$I = \wedge K$

لأن الرصيد الكلي لرأس المال K له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج Y وفقاً لمعامل رأس المال /الناتج، فإن K تكون:

$K=K/Y$ Or $K= \wedge K/\wedge$ Or

$\wedge K= K\wedge Y$

٣- إن إلاخدار القومي الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار القومي I ويمكننا كتابة هذه المعادلة المتساوية على النحو الآتي:

$I = S$

ومن خلال المعادلات ١ يمكن أن نعرف S= sY، ومن المعادلتين ٢ و٣ يمكن أن نعرف أن: I= ^K = K^Y

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار على النحو الآتي:

S = SY= K^Y= ^K = I

أو ببساطة تكون كالآتي:

SY= K^Y بقسمة طرفي المعادلة على Y ثم على K فإننا نحصل على المعادلة الآتية:

^Y/Y=S/Y يلاحظ أن الجانب الأيسر من المعادلة ^Y/Y يشير إلى معدل التغيير أو معدل النمو في ال GNP (فهي تمثل تغييراً مئوياً في الـGNP).

إن المعادلة الأخيرة تمثل ترجمة بسيطة لمعادلة هارود_ دومار المشهورة في نظريـــة النمو الاقتصادي، فهي تقرر أن معدل النمو في GNP(^Y/Y) يكون محدداً بالارتباط بين معدل الادخار القومي S ومعامل رأس المال/ الناتج K، وبشكل أكثر تحديداً فإنها تقول (إنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل القومي سوف يرتبط بعلاقة مباشرة أو موجبة مع معدل الادخار، كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من الـGNP زاد بالتالي الـGNP، ويرتبط كذلك بعلاقة عكسية أو سالبة مع معامل رأس المال/ الناتج، فالارتفاع في K سوف يؤدي إلى الانخفاض في GNP).

**نظرية نماذج التغيير الهيكلـــي:**

تركز هذه النظريـــة على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي، وهناك مثالآن شهيران لنماذج التغيير الهيكلي همـــــا:

النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لـ (آرثر لويس)

- أنماط التنمية التي تمثل تحليلاً عملياً لـ (هوليس تشينري)

**نظريـــة التنميـــة لـ آرثر لويـــس:**

وهي من أهم النظريات الحديثة في عالم التنمية، وركز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، والذي عدل بعد ذلك على يد كل من Juhn Fei

&Gustave ranis، إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات والذي ما زال التمسك به مستمراً حتى اليوم في العديد من الدول.

وفي ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجياً من القطاع التقليدي، مما سمح للويس إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية، أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فبمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع مفترضاً ما يأتي بالنسبة للأجور:

- إنه ثابت.
- إنه يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت في المتوسط والقائم إلى حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي، حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى في الأقل بنحو ٣٠% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف إلى الحضر.

هنا يمكن أخذ بعض الملاحظات على هذه النظرية منها:

لقد افترضت النظرية أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفراً، وأن جميع الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج، وأنه افترض زيادة رأس المال في القطاع الصناعي والخدمي نتيجة إعادة المستثمرين استثمار أرباحهم، وهذا يخدم إلى حد ما عملية التنمية الحضرية التي نعتقد أنها تتطلب أن يكون النمو متوازناً بين مختلف القطاعات لاعتماد القطاع الصناعي المتوسع إلى الناتج الزراعي خاصة في الدول النامية التي يتوسع بها القطاع الزراعي، فإنه بأمكاننا أن ننمي القطاع الزراعي من القطاع التقليدي إلى القطاع الزراعي الحديث الذي يعتمد على التكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج واستثمار العمالة في الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي وسحب العمالة الفائضة إلى قطاع الصناعة المتحضر بالحد

الذي يسد الحاجة الأولية للإنتاج الصناعي وخلق عمالة متعلمة ومتدربة من المناطق الحضرية لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في آن وأحد، والمحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازية والابتعاد عن الإفرازات الأخرى التي قد تسببها سحب العمالة من الريف إلى الحضر، هذا علاوة على أن القطاع الزراعي لا يعتمد على النمطية في الحاجة إلى العمالة وإنما غالباً ما يكون الطلب موسمياً، وقد نستطيع أن نقرب بالوسائل العلمية مواسم الطلب لتكون البطالة في هذا القطاع قليلة ولا تشكل عائقا في النمو، وإنما تكون سبباً في عملية التنمية المنتظمة والمستدامة، علاوة على إمكانية أن نفترض أن كثيراً من رأس المال المتراكم نتيجة الأرباح قد يستثمر في البنوك فيما إذا كانت أسعار الفائدة مجزية أو تغطي نسبة عآلية من أرباح المستثمرين لأنها تحقق فرصة مثالية آمنة للمستثمرين سواء أكانوا داخل البلد أم خارجه، وكذلك بالنسبة للأجور في المناطق الحضرية فهي غالباً ما تكون أعلى مما يتقاضاه العمال في المناطق الريفية فيما عدا من يشاركون الزراعيين أرباحهم فإنهم غالباً ما لا يستثمرون تلك الأرباح في التنمية الزراعية بل يذهب جزء كبير منها للادخار والجزء الآخر للاستهلاك والجزء الأخير للاستثمارات الخدمية والتجارية، وذلك بسبب ضعف الثقافة التنموية والأمية وخاصة في دول العالم الثالث.

**نظريــة هوليس تشينري: Hollis B. Chenery**

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هذه العوامل تشتمل على:

- السياسة الحكوميــة.
- حجم الدولـــــة.
- المصادر الطبيعيــة.
- أهداف الدولـــة.

- التكنولوجيـــــا.
- رأس المال الخارجي
- التجارة الدوليــة.

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقاً لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

إن مؤيدي هذه النظرية أثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف للدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول.

ومما يمكن أخذه على هذه النظريــة ما يأتي:

قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة أو ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي أو أستقلالها، كذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، كما أن موضوع الدعم والمعونة الخارجية أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول إن مجموعة الخطوات الاقتصادية التنموية التي تعتمد على الموارد والاستقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلة للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة.

**نظرية ثورة التبعيـــة الدوليّـــة:**

نتيجــة الآنفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري العالم الثالث.

وتعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلاً عن وقوعها في تبعية الدول الغنيـــة وسيطرتها. وفي هـــذا الصدد هناك ثلاثة تيارات فكرية لثورة التبعية الدوليــة:

- نموذج التبعية الإستعمارية الجديدة.

- نموذج المثال الكاذب.
- فرضيــة التنمية الثنائيــة.

**التبعية الاستعماريـــة الجديدة:**

إن الفكر الماركسي في التنمية الاقتصادية يعزو استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أم مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (الدول المتقدمة) والحد الخارجي أو المحيط (الدول الأقل تقدماً) فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبـــة، بل هي في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

لذا فإن التخلف هنا ظاهرة خارجية، على عكس نظريات المراحل الخطية والتغييير الهيكلي، فقد كان تأكيد القيود الداخلية مثل عدم كفأية الادخار والاستثمار أو نقص التعليم والمهارات، فالتخلف هنا مسؤولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها والتبعية الكاملة لها.

**نموذج المثال الكاذب:**

ويقوم هذا النموذج على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.

**فرضية التنمية الثنائيـــة:**

ويفترض هنا تركز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية:*

أ- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة أو

تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما.

ب- اتساع هذا التعأيش واستمراره ليس مرحلياً، ويرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرية ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.

ج- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع.ومن خواصها أيضاً أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيراً بالرواج أو الآنتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل وتعميق تخلفه.

**نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة: The Neoclassical Counterrevolution**

لقد ظهرت الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في كل من الولأيات المتحدة وكندا وبريطانيا والمانيا الغربية سابقاً في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن العشرين، وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصـــة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيوكلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالـــم وهما البنك الدولـــي وصندوق النقد الدولـــي.*

إن النظريـــة تقول (بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث)، ويقول رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية أمثال، Lord Peter Bauer, Deepak Lal, Harry Johnson, Bela Balassa، إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة وتقليل صور التدخل الحكومي والاختلالات السعرية سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي. وهنا وجه

اختلاف حول أسباب التخلف للدول النامية مع ما يدعيه أنصار نظرية التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسيكية أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها دول العالم الأول أى الدول المتقدمة والوكالات الدولية التى تسيطر عليها، وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة، وانتشار الفساد وعد الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية.

**نظرية النمو الحديثة : The New Growth Theory**

إن الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية يجب التحرر منه بغرض النمو الاقتصادي، هذا ما كان هاجس الاقتصاديين خلال السبعينات والثمانينات، حيث زادت حدة ديون العالم الثالث مع أزدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول.

لذا فإن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي GNP الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، فهذه النماذج تنظر إلى أن GNP بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.

إن المبدأ الأساس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ. لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو الـ GNP ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لـ(سولو) ويطلق عليه بواقي سولو، وبناءً عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصادات المغلقة، ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا.

## نظريات التنمية ودول العالم الثالث
## Theories of development and Third World countries

يرى الباحث، بعد استعرض عدد غير قليل من نظريات التنمية الاقتصادية في العالم، منها ما هو مصنف ضمن التراث العلمي الاقتصادي بالنظريات الكلاسيكية، ومنها ما هو حديث، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وصولاً إلى السنوات القريبة من هذا التاريخ، حيث وجدت أن لكل نظرية مظاهر قوة وضعف، وأن كل نظرية جاءت لتعالج عيوب النظرية السابقة، وليس من الممكن أن يكون هناك إجماع على تعميم نظرية ما لكل دول العالم بعيداً عن البنى الارتكازية والمؤسسية لكل دولة، بل إن الاختلافات في التنظير الكبير لموضوع التنمية يجعل من هذا الموضوع ذا أهمية خاصة وذا رؤية مثيرة وسبباً لزيادة البحث عما هو أفضل ولا اختلاف في ذلك.

ومما استطعنا أن نتلمسه من بعض النظريات التي صممت للتصدير سواء عن قصد أم غير ذلك أنها مضرة بمصلحة اقتصاديات الدول النامية، أو في الأقل هي أقرب للضرر بالنتائج لما يجب أن تكون عليه من مساهمة في عملية النمو الاقتصادي، وهذا لا يعني نسف كل ما كتب من تنظير أو تجارب لأنشطة اقتصادية عالمية، ولكننا يمكن أن نتوصل إلى حقيقة إمكانية التعامل معها بعد أجراء التعديلات المناسبة التي تتلاءم والخصائص الاجتماعية والمؤسسية والهيكلية التي تتميز بها دول العالم الثالث، وهذا يعني أن في عملية التنمية لدول العالم الثالث توازنات إنتاجية وسوقية وسعرية يجب الأخذ بها، إلى جانب التدخلات الحكومية التي يجب أن تسعى لتحقيق التوازن في عدالة التوزيع في المجالات كافة لإحداث نتائج اقتصادية واجتماعية تنموية، وأن تساهم الدولة والسوق الحرة في وضع الحلول المبدئية لمشاكل المجتمع كالفقر والنمو السكاني والتجارة الدولية والسياسة السعرية والعمالة والخصخصة والاستثمارات الخارجية وغيرها.

ومما يلاحظ على بعض النظريات أنها أعطت الدور الرئيس في التنمية إلى السوق الحرة، ولم يكن للدولة أي دور في التخطيط لعملية النمو، وحيث أننا نرى أنه كلما كانت الدولة ممثلةً للإرادة الحقيقية المستقلة لإدارة سياسات البلد الاقتصادية كان بإمكانها تحقيق ستراتيجيات مهمة في طريق النمو الاقتصادي، إذ إن الدول النامية ومنها بلدان الوطن العربي تمتلك الأسباب الموضوعية في رسم السياسات الاقتصادية للنمو الاجتماعي والاقتصادي كالموارد البشرية والطبيعية والتخطيط الاقتصادي باستثناء دور الدولــة،وحيث أن إرادة الدولة التي ترى أن معالجة الفساد وعدم الكفاءة وإيجاد الحوافز الاقتصادية المناسبة وخصخصة بعض المشاريع الإنتاجية والخدمية واتباع سياسات سعرية لها أثرها المنظم لعملية التجارة الخارجية مع حماية المنتوج المحلي والتركيز على الصناعات التصديرية والترحيب بالمستثمرين وفقاً لما يضمن مصالح الدولة السيادية والاقتصادية، ستؤدي إلى توازن واستمرار في عملية النمو الاقتصادي، ولا بد من التذكير بنظرية المثال الكاذب الذي يضع الحلول المعقدة أو التي تقود إلى نتائج عكسية في دول العالم الثالث فيما لو اعتمدت هذه الدول على استيراد الخطط الاقتصادية الجاهزة من دول العالم الأول، ولنا من اقتصاديات الصين وماليزيا خير تجربة لما ذهبنا إليه (عندما استقلت الصين عام ١٩٤٩ كان الاقتصاد الصيني يعاني من الاضطراب بسبب الحرب والتضخم وكان من مهام الحكومة بناء النظام الاقتصادي العام وإزالة البطالة والمجاعات المنتشرة، وكان عدد سكانها آنذاك حوالي المليار نسمة، وثلثا أراضيها تعتبر جبلية وصحراوية، وعشرها فقط هو المزروع، كان الاعتماد الرئيس في البناء على التجربة السوفيتية سرعان ما تلاشت بسبب الخلافات السياسية، وتمكنت الدولة من الاعتماد على النفس وإعادة توجيه أكبر الاستثمارات الزراعية، وبعد مدة من النمو أحدث السياسيون ثورة ثقافية، حيث تم حقن الاقتصاد بأيدلوجية محددة وهي مقاطعة المنتجات الأجنبية وفي العام ١٩٧٥ وضعت الحكومة خطة حتى العام ٢٠٠٠ لتصبح ذات قوة اقتصادية كبرى، وعرفت هذه الخطة

في حينها ببرامج التحديث، وكانت على أربع مراحل، وكانت مضامينها تركز على رفاهية المستهلك وزيادة الإنتاجية والاستقرار السياسي وتأكيد زيادة الدخل الشخصي وزيادة الاستهلاك، وإنتاج منتجات جديدة في ظل وجود نظام الحوافز، كما عمدت الحكومة إلى تخفيض دور الإدارة المركزية وجعلها مختلطة حيث عملت على وجود قانون تشريع الإصلاح الزراعي، وخفضت عبء الضرائب على المشاريع غير الحكومية، وعملت على توفير تسهيلات الاتصال المباشر بين الصينيين والشركات التجارية الأجنبية، وكانت نتيجة هذه الإصلاحات المبنية على الخلط بين الاتجاه المركزي والمبادرة أن تكون الصين في الوقت الحاضر ذات المليار وثلاثمائة مليون نسمة لاعباً دولياً بارزاً في الصناعات، وخاصة تلك التي تركز على القوى العاملة، وتنتج المصانع الصينية الآن ٧٠% من الإلعاب والدمى في العالم و٦٠% من الدراجات الهوائية ونصف إنتاج العالم من الاحذية وثلث إنتاجه من الحقائب، ويستحيل في العادة أن تجد منتجات غير صينية من هذه الاصناف على رفوف المتاجر في العالم، ومع ذلك فليست الصناعات المتواضعة هي الوحيدة التي تلعب بها الصين دوراً مهماً في العالم، إذ إنها تنتج ربع الإنتاج العالمي من الغسالات وخمس إنتاجه من البرادات ونصف إنتاجه من الأفران وكل هذه المنتجات هي الجزء الأكثر نمواً في صادرات الصين، وأخيراً نقول إن إنتاج الصين لن يكون باتجاه التقدم أفقياً، ولا بد من التذكير بشعار ماوتسي تونغ "اتجه بشكل ملتو لكن اتجه للأمام بشكل صريح.*

لا يوجد تعريف واحد للتخلف الاقتصادي يشمل كل ملامحه فالتعاريف تتعدد بتعدد المعايير المستند إليها ويقترح (سيمون كورنت) ثلاثة تعارف:

١- التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظراً لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.

٢- قد يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة.

٣- قد يعني أيضاً الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.

ويوجد تعريف آخر للتخلف الاقتصادي مثل انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن حد معين، ولكن هذا التعريف لا يعد دقيقاً للحكم على التخلف فبعض البلاد المتخلفة المصدرة للبترول يرتفع فيها الدخل القومي بدرجة كبيرة.

**أسباب التخلف الاقتصادي**

لكل حالة مسبباتها المباشرة وغير المباشرة التي تسهم في تثبيتها ولكي نكون أقرب للموضوع ارتأيت توزيع الأسباب كما يأتي:

**الأسباب المباشرة:**

* محددات البيئة السياسية
* ضعف الإنتاج وعدم كفاءته
* وجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة
* ضعف الفن الإنتاجي وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة
* سيادة الثقافات غير الاقتصادية
* ارتفاع نسبة الأمية
* الزيادة السكانية
* التخلف الاجتماعي

**الأسباب غير المباشرة:**

* انخفاض الدخل القومي
* انخفاض حصة الفرد من الدخل القومي
* انخفاض كمية الإنتاج ونوعيته
* محدودية مستوى التعليم
* وجود ظاهرة عمل الأطفال
* البطالة بأنواعها المقنعة والموسمية
* الإنفاق البذخي
* تأخر المرأة في كثير من المجالات

## أثر القطاعين العام والخاص في التنمية والتخلف
## Following The Public And Private Sectors In Development And Underdevelopment

في المفهوم العام الذي ساد الفكر الاقتصادي لمدة طويلة كان يقصد بالقطاع العام قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة في حين يقصد بالقطاع الخاص قطاع الأعمال الذي يملكه الأفراد حيث يتضح من التعريف أن الملكية هي المعيار السائد للتفريق بين القطاعين.

وعلى هذا الأساس هناك ثلاثة قطاعات تعمل في اقتصاديات معظم البلدان النامية ومنها الوطن العربي هي:

١- القطاع العام: ويقصد به قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة

٢- القطاع الخاص: ويقصد به قطاع الأعمال الذي يملكه الأفراد

٣- القطاع المختلط: ويقصد به قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة والأفراد بالاشتراك.

وفي القطاع المختلط عادة ما يوزع رأس المال بين القطاعين العام والخاص (إما محلي أو أجنبي) شريطة أن تزيد نسبة الدولة عن ٥٠% أو ٥١% كما في التشريعات عموماً.

وبعد ظهور عملية التحول إلى القطاع الخاص (الخصخصة) منذ مطلع الثمانينات فإن معيار الملكية لم يعد هو المعيار الوحيد، إذ أصبح معيار الإدارة محل اهتمام أكثر مما ترمي له من أهمية انفصال الإدارة من الملكية الخاصة في المشاريع الكبيرة رغم أن كلاً منها ينتمي إلى القطاع الخاص، بمعنى أن الحكومة تلتزم بإدارة الاقتصاد الوطني أو تجاوزها ذلك للتدخل في أمور إدارة القطاع العام من خلال ملكيتها له، وهذا الموضوع أثار اهتمام المختصين كثيراً فيما سمي بتحرير الاقتصاد القومي.

<u>طبيعة القطاعين العام والخاص في الدول العربية:</u>

**أولاً : طبيعة القطاع العام:**

١- عدم كفاءة الإدارة

٢- عدم الكفاءة في التسعيرة لمنتجاته

٣- عدم جودة ونوعية السلع والخدمات التي تنتجها

٤- كبر حجم الخسائر المتحققة

إن جملة الانتقادات الموجهة للقطاع العام لم تكن الحقيقة المطلقة، فليست الطبيعة الاحتكارية والملكية العامة السبب الرئيس للمشاكل في هذا القطاع، بل يجب أن لا نغفل المناخ العام الاقتصادي السائد والسياسات المحددة لنشاطه والمفروضة عليه والأهداف المتعددة المطلوب تحقيقها.

**ثانياً : طبيعة القطاع الخاص:** هنا يعمل القطاع ضمن معايير اقتصادية خاصة منها:

١- دافع الربح

٢- تعظيم العوائد من الاستثمار

٣- السعي إلى تخفيض التكلفة

٤- استغلال الموارد استغلالاً أمثل

٥- مستوى إنتاج يرضي المستهلك

٦- ضمان استمرار الطلب في الوسط التنافسي

٧- تحقيق كفاءة اقتصادية

وبلا شك فإن الحكم ليس مطلقاً، فهناك جانب منه غير منظم ومنه الصناعات والأعمال الحرفية وعمل المرأة في المنزل والعمل في الحقل والمهن الصغيرة التي يمارسها الأفراد وهذه الأمور تلقي الظلمة والعتمة على ما يمثله القطاع الخاص من دور في عملية التنمية لعدم اشتماله على نتائج نشاطه الفعلي غير المنظم كافة.

ومن ثم فإن أنشطة القطاع الخاص في البلدان العربية واسهاماته استثماراً وإنتاجاً يتم احتسابها على أساس التقديرات الكلية للاقتصاد القومي وطرح اسهامات القطاع العام منه نحصل على إسهامات القطاع الخاص، وبذلك تكون النتائج غير مطمئنة وغير دقيقة وهذا ما يتبع في تقديرات الدول والمنظمات الدولية المتخصصة.

## تضخم حجم القطاع العام بالدول العربية

## Inflation size of the public sector in the Arab States

إن للدول العربية والنامية عموماً الحق في بناء اقتصادها وتنمية مواردها واستغلالها والتعاون مع الآخرين والعيش بعيداً عن الاستغلال والهيمنة، إلا أنها في سبيل تحقيق ذلك تدخلت بصورة كبيرة في الاقتصاد الوطني لبلدانها مما أدى إلى تضخم القطاع العام*

ونبين فيما يأتي أهم تلك الأسباب:

١- النجاحات التي حققتها الثورة الروسية في العام ١٩١٧ في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والدفاعية مما أدى إلى بعض الدول الاخذ بهذه التجربة.

٢- الكساد الكبير الذي حدث في العام ١٩٢٩ وأصاب الاقتصاد العالمي الرأسمالي وظهور الفكر الكينزي الذي دعا إلى تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد.

٣- تأكيد الدول الرأسمالية نفسها أهمية تدخل الدولة إلى جانب القطاع الخاص لإحداث التنمية وتشجيع المؤسسات المالية الدولية.

٤- تأمين الاستقلال الاقتصادي كأساس للاستقلال السياسي.

٥- افتقار البنية الأساسية التي تعتبر القاعدة الأساسية للانطلاق نحو البناء والتنمية الشاملة.

٦- استقطاب المدخرات المحلية لمشروعات التنمية.

٧- تطبيق النظام الاشتراكي أسرع في تحقيق معلات النمو الاقتصادي من النظام الرأسمالي مما دفع بعض الدول لأعتناق الاشتراكية.

أما عن دور القطاع العام في التنمية فقد أثبتت التجارب أنه لا سبيل إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية عموما إلا بدور متزايد للدولة من أجل تنمية شاملة ومتوازنة ومستقرة تحقق لاقتصادياتها النمو المتسارع حتى تتمكن من الخروج من واقعها، لاسيما وأن الدول النامية عامةً والعربية خاصةً تعاني من مشاكل في هذا الصدد منها:

- إنخفاض متوسط دخل الفرد.
- تردد القطاع الخاص من الاستثمارات فى المشاريع التى تكفل حدوث إنطلاقة تنموية.
- اتجاه رؤوس الأموال الخاصة إلى الاستثمارات فى العائدات السريعة.

**معايير قياس أثر القطاعين العام والخاص بالتنمية أو التخلف**

**Criteria for measuring the impact of public and private sectors in development or underdevelopment**

لغرض قياس دور القطاعين في مدى مساهمتهما في عملية التنمية من عدمها علينا أن نقلب المحاور الآتية كمعايير أساسية لفحص ذلك الأثر بأسلوب علمي مقبول يتفق عليه

أغلب الاقتصاديين، ولا يمنع ذلك من وجود معايير أخرى يمكن الفحص من خلالها...وكما يأتي:

**الناتج المحلي الإجمالي**

**القطاع العام:**

كان الاعتقاد السائد بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة في الستينات والسبعينات أن الدولة لديها القدرة على السيطرة على شروط وآليات تراكم رأس المال وتنمية الثروة القومية والتوسع في الأنشطة الإنتاجية، حيث بلغت نسبة النمو أو التراكم الأساسي للبلدان النامية عموما في الستينات حوالي ٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي.

**القطاع الخاص:**

تعد هذه المساهمة من المؤشرات الدالة على قدرة القطاع وكفاءة أدائه، وهذه المساهمة تختلف من دولة إلى أخرى لأسباب أهمها نوع النظام الاقتصادي القائم ودرجة تدخل الدولة، وحجم الإنفاق الحكومي، وقدرة القطاع الخاص ومستواه، وأخيراً معدلات توزيع الدخل بين المواطنين.

**الصناعة**

**القطاع العام :**

قطاع الصناعة هو أحد الميادين التي خاضها القطاع العام والتي تمكن من زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة، وقد حظي قطاع الصناعة باهتمام الدول النامية بقطاعها العام في ظل مبدأ سياسة إحلال الواردات والصناعة من أجل التصدير الذي اتبعته كثير من الدول النامية، وقد حققت تلك الدول النامية معدلات لا بأس بها في النمو سعياً نحو التصنيع المتنامي ورفع كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة.

**القطاع الخاص:**

يعتمد هذا القطاع إلى حد كبير على قدرته وحجم تدخل الدولة والتسهيلات الممنوحة له، وقد نال القطاع الخاص دعماً كبيراً في الصناعة كما هو الحال في جنوب شرق آسيا أو بعض دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية، ومما يلاحظ أن اتجاهات القطاع الخاص

باستثماراته في هذا المجال في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى خصوصاً في ظل التحولات الجديدة.

**الزراعــة:**

**القطاع العام:**

يختلف قطاع الزراعة عن القطاعات الأخرى، حيث إن الملكية الزراعية تكاد تكون مقصورة على الملكية الخاصــة في البلاد العربية خصوصاً، حيث اقتصرت مهمة القطاع العام الزراعي على القيام بتنظيم نمط الزراعة ومكافحة الآفات الزراعية وتوفير المستلزمات وتسويق المحاصيل وتحديد الدولة لأسعار بعض المنتجات الرئيسية.

**القطاع الخاص:**

لا زال هذا القطاع في البلدان العربية والنامية عموماً يعمل فيه الغالبية الكبيرة من السكان الذين ينتجون من أجل الاكتفاء الذاتي وما يزيد يعرض للبيع، وقطاع الزراعة في كل الأحوال هو ميدان للنشاط الخاص، وسيظل كذلك بحكم ارتباط الناس بالأرض وتوزيعهم الجغرافــي.

**التـعدين:**

**القطاع العام:**

يمتلك القطاع العام معظم مرافق التعدين غير أن عقود الإيجار تمنح للقطاع الخاص من أجل الاستكشافات والاسغلال، وتتبع عملية استكشاف النفط واستخراجه وتكريره وتوزيعه في المشاركة بين الحكومة وشركات النفط غير الحكومية، أما الغاز فيتبع تماماً القطاع العام كذلك توليد الكهرباء.

**القطاع الخاص:**

إن مساهمة القطاع الخاص في قطاع التعدين قد تقتصر على القطاع الخاص الأجنبي، وهناك محاولات ضعيفة في الوطن العربي لمساهمة القطاع الخاص المحلي في عمليات التوزيع وبعض مراحل الإنتاج، لكنها محدودة ولا تخلو من تدخل الدولة.

**القطاع السياحي:**

**القطاع العام:**

اهتمت الدولة بالسياحة وأصبحت من الأنشطة المهمة التي تدر عوائد للاقتصاد، وتعم التنمية والنمو، ولقد لجأت الدول العربية إلى تنشيط هذا القطاع وقامت بالاستثمارات في

مختلف أنواع الخدمات السياحية فإنشأت الفنادق والمطاعم السياحية والقرى السياحية وشركات السفر وخدمات النقل الجوي والبري.

**القطاع الخاص:**

زاد دور القطاع الخاص مع ازدياد أهمية السياحة، فقد أسهم في بناء الفنادق والمطاعم السياحية وأنشأ وكالات السفر السياحية، وأخذ زمام الأمور في التحدي الكبير لدور القطاع العام، ووجه استثماراته الكبيرة نحو الاستغلال السياحي خاصة ما يتمتع به الوطن العربي من مزايا وتضاريس وتاريخ حضاري كبير فضلاً عن السياحة الدينية.

**التنمية الاجتماعية:**

**القطاع العام:**

إن الحكومة بقطاعها العام هي المسؤولة عن هذه القطاعات سواء أقامت به الحكومات بصورة كلية أم أسندت تنفيذ بعضها إلى القطاع الخاص فيما يطلق عليه حق الامتياز، مثل المطارات والموانئ والطرق والكهراء والمياه والصرف الصحي، فالقطاع العام مسؤول عن توفير هذه المشاريع بالطريقة التي يراها مناسبة ومن إسهامات القطاع العام أيضاً الخدمات التعليمية والخدمات الصحية والمجال الثقافي وإلاعلامي ومشاريع البنى التحتية.

**القطاع الخاص:**

إن للقطاع الخاص دوراً مهماً في تنمية المجتمع، كما هو حال القطاع العام، في مجالات التعليم بمراحله كافة، وكذلك الخدمات الصحية والنقل والمواصلات وتشغيل الموارد البشرية وتنميتها، والمجال الثقافي والمساهمة في مشاريع البنى التحتية.

**التجارة والتوزيع:**

**القطاع العام:**

إن ما يميز قطاع التجارة الداخلية والخارجية هو الطابع الخاص إلا أن كثيراً من الدول النامية تدخلت في عملية التجارة وتولت القيام بالبيع المباشر للسلع والأفراد تحت غطاء توفير السلع بأسعار معقولة معتقدة الحكومة أنها تكسر احتكار القطاع الخاص.

**القطاع الخاص:**

القطاع الخاص يمارس التجارة بقصد الربح وزيادة الثروة حيث لعب أفراده دوراً كبيراً في التجارة الداخلية والخارجية، حتى قبل أن تنظم الدولة كيفية التعامل وتسن التشريعات التجارية المنظمة لها، ولقد كان دور القطاع الخاص في الدول النامية دوراً مهماً في مختلف المراحل على مستوى الجملة والتجزئة، وقد حد تدخل الدولة في التجارة الخارجية والداخلية من نشاطه، بسبب فرضه الضرائب والرسوم على الصادرات والواردات، وتحديد الكميات، أو ما يطلق عليه نظام الحصص، وتدخل الدولة كبائع ومشترٍ في السوق، وسن بعض القوانين والتشريعات التي تحد من نشاط القطاع الخاص في هذا المجال.

يلاحظ مما تقدم أن لكل من القطاعين دوره وأثره في عملية التنمية الاقتصادية سواء في البلدان المتقدمة أو الدول النامية، ولا استغناء عن بعضها، بل إن أي ضعف في أي من القطاعين سيؤثر حتما في عملية التنمية بالنتيجة، ويتوقف ذلك على نوع النظام السياسي وطبيعته، وعلى أي مدى يسمح باقتصاد السوق، ومتى تتدخل الدولة للحد من نشاط معين، أو ترك المنافسة الحرة تلعب دورها، واقتصار دور الدولة على مراقبة التخطيط ومتابعة النتائج، بما يكفل حق المجتمع وتوزيع الأدوار بين القطاعين.

**التنمية المستدامة: Sustainable Development**

لم يتطرق تعريف التنمية الوارد في بداية الفصل إلى حقوق الأجيال القادمة التي تمتد لفترات أوسع من فترة خطط التنمية موضوعة بحث التعريفات السابقة، وفي جانب العلوم الاقتصادية الحديثة التي تناولها الاقتصاديون خلال القرن الحادي والعشرين جاء مصطلح التنمية المستدامة الذي لا بد من التعريج على مفهومه خاصة فيما يتعلق منه بحدود البحث في المنطقة العربية.

تضمن تقرير Brandt land سمي هذا التقرير باسم السيدة Harlem Brandt landرئيسة وزراء النروج التي ترأست اللجنة الدولية للتنمية البيئية في سنة ١٩٨٣) خلال العام ١٩٨٧ لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة والذي كان يقصد به التنمية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الاجيال الحالية، مع عدم الرهن بمستقبل الأجيال القادمة.

كان التقرير على أساس عمل مؤتمر (ريو/البرازيل) سنة ١٩٩٢ الذي اهتم بشكل رسمي بهذا الموضوع من خلال المصادقة على (جدول أعمال القرن الحادي والعشرين) الذي أسس من الناحية النظرية مفهوم التنمية المستدامة.

أما قمة (جوهانسبورج) بجنوب أفريقيا في ٤ سبتمبر ٢٠٠٢ فقد تم فيها تأكيد مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عاملة لدعم التنمية المستدامة للعالم في الألفية الجديدة.

ويعرف تقرير براندت لاند التنمية المستدامة بأنها تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الاجيال القادمة، وتعرف بأنها نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية والإنسانية وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم.

ومن خلال التعريف الوارد أعلاه يمكن استخلاص عناصر التنمية المستدامة وهي:

- العنصر الاقتصادي (تحقيق النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل للموارد والثروة)
- العنصر الاجتماعي (تحقيق تنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع)
- العنصر البيئي (المحافظة على البيئة وحمايتها)
- العنصر الثقافي (احترام التنوع الثقافي في المجتمع)
- العنصر المكاني (تحقيق توازن بين المدن والأرياف والتهيئة العمرانية)

وهناك مفهوم آخر للتنمية المستدامة يختلف كثيراً عما ورد مفاده أنها عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالوطن العربي فإن هناك جملة معوقات لتنفيذ التنمية المستدامة كما هو الحال في وجود معوقات أو محددات للتنمية عموماً ومنها:*

- عدم الاستقرار في المنطقة العربية الناتج عن غياب الأمن القومي.

- مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة والمديونية.
- استمرار الازدياد السكاني في المدن وزيادة هجرة الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- زيادة الضغوط على المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات.
- تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للزراعة ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الإقطار العربية.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة وتنفيذها.
- البيئة السياسية.
- غياب حقوق الانسان فى كثير من البلدان العربية وجقوق المرأة السياسية.
- العولمة وآثارها التى تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.

# الفصل الخامس

# أثر فلسفة الدولة وتشريعاتها الإدارية والقانونية في التنمية الاقتصادية

## مقدمة

لقد كانت من أساسيات بحثنا ما جاء بفرضياتها من نفي أو إثبات العلاقة بين فلسفة الدولة وفكرها الاقتصادي وتأثير ذلك في عمليات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، كما ورد من خلال قراءة نتائج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وما لذلك من ربط مباشر بالقوانين والأنظمة المنظمة لتلك الفعاليات ومدى مساهمة السلطة السياسية في تحديد تلك النتائج قبل إقرار الفعاليات والنشاطات الاقتصادية التي نتجت عنها تلك المؤشرات.

لذا ستكون لنا وقفة جادة في معرفة الأسباب الحقيقة وراء الإخفاقات الاقتصادية الكبيرة والاقتناع بموقع الدول المتخلفة أو بطيئة التقدم رغم توفر أسباب الرقي الاقتصادي ومنها موقف الدساتير العربية من أوضاع السلطة وكذلك قوانين الاستثمار العربية وأثرها في العملية التنموية وأثر المساعدات الخارجية في القرار الاقتصادي العربـــي.

## السلطة والتشريع legislation and Authority

### موقف التشريع الدستوري من انتقال السلطة وأثره في الحياة الاقتصادية

### Position of The Legislation Constitutional Transfer of Power and its Impact on The Economic Life

تمثل السلطة واحدة من أهم القضايا التي شغلت الناس والجماعات والنخب والقادة بوصفها أحد مداخل الإصلاح والتغيير، وكان الوصول إلى السلطة وسيلة معلنة للإصلاح والعدل ومبرر النزاع والحروب والصراعات بين الدول والأسر والجماعات، ويبدو أن العمل السياسي والإصلاحي العربي لم يشتغلا كثيراً بآليات تنظيم انتقال السلطة وتداولها على أساس سلمي وعادل ويعطي الفرصة لجميع الناس بالتساوي في التنافس على السلطة واختيار الحاكم.

ويقدم تاريخ انتقال السلطة في الوطن العربي مجموعة من المؤشرات، أهمها:

**أولاً**: غلبة حكم الأسر والعائلات التي كانت تتولى السلطة وينتقل الحكم فيها إلى الأبناء والأخوة والأقارب، واللافت أن الدولة الإسلامية بدأت بنموذج متقدم في اختيار الحاكم قائماً على الشورى ولا يأخذ بالوراثة، وكان يمكن لهذا النموذج أن يغني التجربة الإنسانية في الحكم ويطورها لو أنه استمر، ولكنه توقف بعد ثلاثين سنة من تطبيقه على أربعة خلفاء (الخلفاء الراشدون) ثم دخلت الدولة الإسلامية في مرحلة من حكم العائلات لم تتوقف، والواقع أن النظام الوراثي في الحكم هو المتبع في المجتمعات الإنسانية كلها تقريباً، ولكن الدول الأوروبية طورت أنظمة الحكم فيها في القرنين الأخيرين تقريباً إلى أنظمة يقوم اختيار الحاكم فيها على أساس الانتخاب، وفي الدول التي اختارت الاستمرار في أنظمة الحكم الملكية تم الفصل بين الملك والحكم، فالملك يترأس السلطات ويشرف عليها ولكن الناس ينتخبون النواب الذين يحددون الحكومة حسب نتائج الانتخابات التي تتنافس فيها قوائم وأحزاب سياسية.

**ثانياً**: خريطة السلطة القائمة في الوطن العربي منذ قيام الدول الحديثة تشير إلى استمرار الوضع في الوطن العربي كما هو دون تغيير، وفي الدول التي استبدلت النظام الجمهوري بالملكي لم يتغير الوضع فيها كثيراً، وتحولت من حكم العائلات إلى حكم الأفراد الذين ربما يؤسسون لحكم عائلي.

**ثالثاً**: ومن أهم ملامح خريطة السلطة العربية الانقلابات العسكرية التي اجتاحت الوطن العربي في أواخر الأربعينات ولازمته في الخمسينات والستينات، ولكنها بدأت تتراجع منذ السبعينات حتى كادت تنتهي أو انتهت بالفعل، وقد غيرت هذه الانقلابات من تركيبة الحكم والسلطة وطبيعتهما في كثير من البلاد العربية مثل سورية ومصر والعراق وليبيا والسودان وأدت إلى تغييرات عميقة اجتماعية وسياسية واقتصادية.

**رابعاً**ً: وعلى الرغم من أن مفهوم تداول السلطة في التشريعات العربية قد نص عليه في غالبها وحُددت لمؤسسات الحكم مدد قانونية تنتهي بانقضائها إلا أن التطبيقات استمرت تنقص من قيمة تلك التشريعات، إذ غيرت أغلب الدول العربية دساتيرها أو علقتها أو عدلت مواد

الحكم فيها بما يخدم توجهات القوى المسيطرة على الحكم. كما توجد دول عربية أخرى لم تضع لها دساتير حتى الآن.

**خامساً**: وعلى الرغم من إجراء انتخابات نيابية في كثير من الدول العربية أو معظمها فإن الحياة النيابية العربية لم ترق إلى التأثير في تداول السلطة، ومازال دورها يقتصر على الرقابة والتشريع وتقديم المشورة والرأي، وهي وإن كانت بوضعها الحالي تساهم في تطوير الحياة السياسية وحفظ الحقوق العامة، والرقابة على الحكومات، فإنها لم تكن مرجعية لتداول السلطة كما يفترض أن يكون، والغريب أن التجارب القليلة التي كانت الانتخابات البرلمانية فيها هي المرجعية في اختيار الحكومة هي حالات تاريخية قديمة، وتبدو الانتخابات النيابية تتطور باتجاه احتكار السلطة والنفوذ وتعزيز الفردية والعسكرية بزينة برلمانية، وكان المسار البرلماني عكس ما يفترض إذ بدلاً من أن تتطور الحياة السياسية نحو التعددية والتداول السلمي فإنها اتجهت إلى الفردية، ولكن المغرب قدم حالة استثنائية عندما كلف الملك المغربي الراحل الحسن الثاني رئيس الحزب الاشتراكي (المعارض تاريخياً) عبد الرحمن يوسفي بتشكيل الحكومة المغربية، وذلك بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت وحقق فيها الحزب أغلبية نسبية.

**سادساً**: يمكن الحديث عن تعددية سياسية في الوطن العربي في كثير من أقطاره، وهي تعددية وإن لم تقدم للحياة السياسية فرص التنافس والتداول سوى حالات قليلة في السودان في فترة من الوقت والمغرب في تجربة واحدة هي الحكومة القائمة حالياً، وفي الأردن في العام ١٩٥٦ لمرة واحدة فقط ومدة زمنية لا تتجاوز السنة الواحدة، وفي مصر قبل العام ١٩٥٢.

ولكن الأحزاب السياسية قائمة في عدة دول عربية، وتعمل بشكل علني وتشارك في الانتخابات العامة، وهي وإن كانت محدودة التأثير تملك قدراً من التنافس لا يكفي للتداول ولا تملك هذه الأحزاب الحرية والشروط العادلة التي تتيح الحصول على الأغلبية لأي منافس، والأحزاب القادرة على المنافسة والتأثير وإحراز أغلبية لا يتاح لها العمل أو يحال بينها وبين الحصول على حصتها العادلة في الانتخابات.

**سابعاً**: وعند الحديث عن مستقبل تداول السلطة في الوطن العربي والمشكلات والمعوقات التي تمنع قيام ديمقراطية حقيقية تفسح المجال للمواطنين اختيار حكامهم وممثليهم ومحاسبتهم

أسوة بمعظم شعوب العالم ومجتمعاته حتى تلك الفقيرة والحديثة التكوين فإن تساؤلاً بديهياً يثار عن موقف الإسلام من التعددية السياسية والحريات وتداول السلطة وتنظيم انتقالها على أساس عادل وسلمي، ويبدو الأمر كما في دراسة المفكر الإسلامي راشد الغنوشي حول مبادئ الحكم والسلطة في الإسلام، إن الإسلام يفعّل التعددية السياسية ويدعو إلى المشاركة والعدل والمساواة بما يعني حق الأمة في اختيار حكامها ومحاسبتهم، فالإسلام ليس سبباً أو أحد الأسباب الثقافية والفكرية لتكريس الاستبداد واحتكار السلطة والنفوذ، وهل تفتقر الثقافة السياسية العربية إلى القيم والمبادئ الديمقراطية فتكون المشاركة والتعددية مطلباً غير ضروري أو ملح لدى الجماهير العربية، أو هي مجرد هواية تشبه تربية الطيور وجمع الطوابع والتحف الجميلة، أو هي أولوية بمرتبة حماية الزهور والطيور النادرة التي يخشى عليها من الانقراض، أو ما سوى ذلك من الهوايات والمشروعات الأنيقة والمعزولة، أم أن الواقع العربي الذي كونته قرون طويلة من التسلط والاستبداد أفرز تنشئة سياسية واجتماعية تكرس لدى العرب السلبية والامتثال للواقع.

يلاحظ أن جميع النظم العربية حتى الآن لا تعرف الانتقال الحقيقي للسلطة والذي يعني الانتقال السلمي للسلطة من رئيس إلى آخر أو من حزب أغلبية إلى حزب آخر بناء على رغبة المواطنين أصحاب الحق في اختيار من يحكمهم، باستثناء كل من لبنان والمغرب.

وحتى في لبنان ثمة بعض القيود منها أن مجلس النواب هو الذي يقوم باختيار الرئيس وليس المواطن في انتخابات عامة. ومن ثم تلعب المساومات بين الرئيس المرشح والاتجاهات النيابية دوراً مهماً في هذا السياق فضلاً عن حصر المنصب في الطائفة المارونية وهو أمر يدعم الطائفية. وعلى الرغم من تقليص سلطات رئيس الجمهورية بعض الشيء في اتفاق الطائف لصالح رئيس الوزراء، فإن النظام اللبناني ما يزال أقرب إلى النظم الرئاسية، وما يزال الرئيس يتمتع بسلطات قوته ومازال قادراً على السيطرة على مجلس النواب وتنصيب من يريد رئيساً للحكومة.

وفى المغرب فرض الملك على الحكومة وزير الداخلية لفترة غير قصيرة، وتمت إقالته بعد ذلك برغبة ملكية. وقد لا تستطيع حكومة اليوسفي الاستمرار لاسيما إذا تفكك الائتلاف الحزبي الحاكم، ومازال الملك صاحب الكلمة الأخيرة في النظام السياسي المغربي.

ويبدو أن معظم الملوك والرؤساء العرب ليسوا مستعدين للتنازل عن السلطة في حالة الملوك أو المنصب في حالة الرؤساء، فالملكية الدستورية تعني أن الملك يملك ولا يحكم أو يمارس السلطة من خلال وزرائه، وهو أمر ليس مطبقاً في النظم العربية بما في ذلك الأردن والمغرب. وفى النظم الجمهورية لا يبدو أن هناك رئيساً على استعداد لترك منصبه نزولاً على رغبة المواطنين، بل إن بعض الرؤساء العرب يرفض إجراء استفتاء أو انتخاب لتجديد رئاسته. إن بعضاً من قادة الانقلاب الأول مازالوا في مواقعهم. وفى حالات أخرى انتقلت السلطة من قائد انقلاب إلى قائد انقلاب لاحق، ويظل الموت هو العامل الوحيد الذي يسمح بانتقال السلطة.

ومن الأمور الخطيرة أن بعض النظم العربية لم تحدد بعد آلية لانتقال السلطة في حالة اختفاء القائد مثلما هو الحال في ليبيا وفي سلطنة عمان. وفى بعض الدول التي حدد الدستور آلية لانتقال السلطة في حال خلو المنصب فيها، لم يتم احترام الدستور بل تم تعديله بسرعة مدهشة ليناسب شخصاً بعينه، الأمر الذي يعني إمكانية عدم احترام الدستور لتعرف النظم العربية توريث المنصب في نظام جمهوري، الأمر الذي جعل البعض يطلق عليها الجمهوريات الملكية.

إن مستقبل انتقال السلطة في النظم السياسية العربية رهن بعدد من العوامل من أهمها ضرورة وجود نص دستوري واضح على آلية لانتقال السلطة يتم احترامها من قبل الجميع، وضرورة وجود تعدد حزبى وسياسى حقيقى يسمح بتنافس سياسى يكون المواطنين هم الحكم والمرجع الأخير فيه، وضرورة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية حقيقية تسمح بالتعبير عن إرادة الناخبين، وضرورة التخلي عن شعارات من قبيل ضرورات المرحلة التاريخية واعتبارات الصراع العربي الأسرائيلي والحفاظ على وحدة الأمة، والتأكيد على أن الشعوب العربية قادرة على اختيار قادتها الأكثر صلاحية وليس لأحد أن يختار لها متذرعاً بعدم الأهلية أو بعدم القدرة على الاختيار.

إن استقرار النظم السياسية العربية رهن بقدرتها على صياغة آلية دستورية تضمن الانتقال السلمي للسلطة في حالة خلو المنصب المحوري في النظام وتسمح بالانتقال السلمي للسلطة بين الاتجاهات المختلفة في النظم الملكية والجمهورية على السواء.

**أثر أسلوب انتقال السلطة على الحياة الاقتصاديـــة**

مما تقدم يرى الباحث أن حالة عدم الاستقرار السياسي واردة مع كيفية استلام السلطة وكيفية المحافظة على النظام السياسي بالكمية والنوعية التي تجعل السلطة تضحي بكثير من البرامج الاقتصادية والاجتماعية من أجل إنجاح برامجها السياسية والمحافظة على النظام السياسي، وأن لكل ما تقدم تأثيراً مباشراً في الحياة الاقتصادية في الوطن العربي من خلال ما يأتي:

- اتجاه السياسات الاقتصادية نحو القطرية والإقليمية.
- بصورة مباشرة أو غير مباشرة تكون السياسات الاقتصادية مكرسة للواقع الذي رسمته معاهدة سايكس بيكو عام ١٩١٦ الاستعمارية.
- قلة التوسع في السوق العربية.
- عدم إمكانية البلد العربي من التعامل مع السوق الدولية بندية مقتدرة سواء في التصدير أو الاستيراد.
- تمكين الشركات متعددة الجنسيات من النفاذ في الأسواق العربية بحرية وأن تحكم الاقتصاد العربي.
- انفتاح الاقتصاد العربي بصورة واسعة على الخارج بقدر انغلاقه على الداخل، حيث تبلغ نسبة التجارة البينية بين الدول العربية من ٧-٩ % من حجم التجارة الكلية.
- عجزت جامعة الدول العربية عن لم الشمل العربي بوساطة منظماتها الاقتصادية التي تمتلك الرؤية الحقيقية لمشاكل البلدان العربية الاقتصادية ولا تمتلك القوة على تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.

- عدم وجود خطة عربية شاملة تقوم على أساس مسح لقدرات الوطن العربي البشرية والطبيعية والمالية رغم وجود المؤتمرات العربية والستراتيجيات الاقتصادية التي تتحدث عن ذلك إلاّ أنها أسيرة النظرة القطرية.
- إن البلدان العربية تقترب من التنافس مما هو عليه من التكامل العربي الذي يدعو إلى التوزيع الصناعي والزراعي على الدول العربية لتعظيم النفع العام مع مراعاة إعطاء الأهمية اللازمة للدول التي لا تمتلك المقومات الضرورية من مواجهة حركة التقدم الاقتصادي.
- اشتراك الدول العربية في بروز آفة التخلف الأجتماعي والاقتصادي.

وهنا يتأكد أن جهود الدولة المؤسساتية تنصب على جوانب تثبيت السلطة وديموميتها وتوفير أسباب الثبات للنظام السياسي على حساب النشاطات الأخرى بل تسيير النشاطات كافة بهذا الاتجاه واستثمار الحالات الإيجابية من توفر عناصر الإنتاج لتوفير الحماية اللازمة للسلطة من خلال المعاهدات والاتفاقيات الأحادية التي تطرح الضمانات للسلطة من توفير قدر كاف من الأمن والأمان مقابل تنازل السلطة عن أهداف الوطن القومية وتكاملها الاقتصادي.

كما **أرى** أن تلك المحددات السياسية المتعلقة بانتقال السلطة وامتلاكها تؤثر بطريقة أو بأخرى في صنع القرار العام سواء في السياسة الداخلية وفي علاقاتها مع الدول الأخرى وينعكس هذا الأسلوب بصورة مباشرة على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بإدارة

كما إن طبيعة النظام من كونه نظاماً ديمقراطياً أم شبه ديمقراطي أم سلطوياً أم شبه سلطوي له تأثيره المباشر في تحريك الحياة الاقتصادية وإعطاء الفرصة لأصحاب الرأي من

ومن خلال طبيعة النظام يتحدد دور المعارضة السياسية التي تمثل التهديد المهم للسلطة في حالة عدم مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاستفادة من ملاحظاتها النقدية لتسيير الأمور والأخذ بالرأي الآخر كأحد الوسائل في تعديل المسارات الخاطئة التي قد تحدث من خلال النشاطات المختلفة، كما تتأثر الحياة الاقتصادية بدرجة استخدام العنف

السياسي بين السلطة والمحكومين أو من الجهات المعارضة للسلطة بدرجة كبيرة من حيث درجة ثبات الأمن السياسي الذي ينعكس مباشرة على الوضع الاقتصادي العام وحركة الأسواق.

أما التأثير الأكثر موضوعية فهو مدى قبول المحكومين ورضاهم عن السلطة وتقبلهم لا سيما عندما تتبع السلطة نظاماً أقتصادياً معيناً يتطلب قبول المحكومين أو مساهمتهم في إنجاحه خاصة في ظروف الحروب والكوارث والتقلبات الاقتصادية المفاجئة وكذلك مدى قبول السلطة للنصائح من المختصين وإمكانية الالتزام بها وتنفيذها وإن كانت تتعارض بعض الشئ مع مصالح السلطة.

**الاستثمارات العربيـــة: Arab investments**

**قوانين الاستثمار العربية وأثرها في العمليـــة التنمويـــة:** شهدت الاقتصادات النامية ومنذ بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم، تحولاً في توجهات السياسات الاقتصادية، من رفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه، بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل - مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي- أم من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلا عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية، أم من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية، وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية. وكان من أبرز مظاهر هذا التحول، سعي السياسات نحو زيادة درجات التحرر الاقتصادي لتعميق مستوى التكامل مع الاقتصاد العالمي، فأخذ العديد من هذه الاقتصادات يتخلى تدريجياً عن السياسات الحمائية وسياسات تعويض الاستيراد ويتحول نحو تبني سياسات أكثر انفتاحاً في مجال التجارة والاستثمار كسياسة تشجيع التصدير، فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي، وعلى الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديلاً عن الاستثمار والادخار المحلي، بل هو مكمل له. إن هذا

النوع من الاستثمار يحمل بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الضارة، التي تظهر كنتيجة لإزاحة جزء مهم من المشاريع المحلية من عملية الإنتاج والاستثمار، وهنا يبرز دور السياسات الاقتصادية في تعظيم المنافع وتقليل التكاليف ولا تزال هناك مجموعة من الدول النامية ولأسباب غير اقتصادية، لا تمتلك القناعة بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن رغبة هذه المجموعة في الحصول على عضوية منظمة التجارة الدولية، قد فرضت عليها، اتخاذ بعض الإجراءات الهادفة إلى تخفيف القيود على التجارة والاستثمار. حيث شهد العام ٢٠٠١ إدخال (٢٠٨) من التغييرات الناظمة للاستثمار في (٧١) بلداً، وكان ٩٠% من هذه التغييرات يهدف إلى جعل مناخ الاستثمار أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي هذا السياق يحدد تقرير الاستثمار العالمي ثلاثة عوامل، يرى أنها كانت تشكل القوى الدافعة الرئيسة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية، وفي عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات متعددة الجنسية، أولها تحرير السياسات الاقتصادية، وثانيها التغيير التكنولوجي السريع وما رافقه من انخفاض في تكاليف النقل والاتصالات- أي تلاشي المسافات- أما القوة الثالثة فقد جاءت كنتيجة للقوتين السابقتين، وهي احتدام عملية المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسية - التي تتولى عمليات الاستثمار- فهذه العوامل الثلاثة مجتمعة قد هيأت الظروف الملائمة لقيام تلك الشركات بالبحث عن مواقع إنتاجية جديدة لزيادة كفاءتها الاقتصادية، فأخذت تنقل جزءاً من نشاطها الإنتاجي نحو الدول النامية، كما ساهم الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة بزيادة حدة هذه الضغوط التنافسية وفي تزايد الحاجة إلى البحث عن مواقع جديدة تكون أقل تكلفة، إلى جانب كونها تمتع بعدد من المزايا النسبية الديناميكية كالخبرات والمهارات وبسرعة استيعاب التكنولوجيا الجديدة وبانخفاض الأجور، ويمكن القول إن عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات متعددة الجنسية قد اعتمدت على عدد من العوامل المتداخلة، ومن أهم هذه العوامل هو مدى وجود بيئة سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي، ومدى وجود حوافز مالية وضريبية وسياسات اقتصادية ليبرالية، فضلا عن الدور المحوري الذي تلعبه الظروف الإنتاجية السائدة في الدول المضيفة وفي مقدمة تلك الظروف، مدى وفرة العمل الماهر بتكلفة منخفضة وخلال المدة (١٩٧٥ - ٢٠٠٠) تنامت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من ٥٠ ضعفاً، فبعد أن كانت ٥٥

مليار دولار في العام١٩٧٥ وصلت إلى أقصى مستوى لها في العام ٢٠٠٠ فبلغت ١٢٧١ مليار دولار، إلا أنها سجلت تراجعاً حاداً في العام ٢٠٠١ نتيجة لحالة الركود التي شهدها الاقتصاد العالمي وخاصة في الاقتصادات الثلاثة الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والاتحاد الأوربي) فوصلت إلى ٧٣٥ مليار دولار، ذهب أكثر من ٦٨% منها إلى الدول المتقدمة وهي ٥٠٣ مليار دولار، وبلغت حصة الدول الانتقالية ٤% وهي ٢٧ مليار دولار، وأما حصة الدول النامية فبلغت حوالي ٢٨% وهي ٢٠٥ مليار دولار، ذهب منها ٩٤,٣٦٥ مليار دولار أو ما يعادل ٤٦% نحو دول جنوب وجنوب شرق أسيا، ولم تحظ الدول العربية سوى بـ١% من إجمالي التدفقات العالمية أو ما يعادل ٤%مجموع التدفقات الموجهة نحو الدول النامية، وجاءت المغرب بالترتيب الأول وحصلت على ٢,٦٥٨ مليار دولار والجزائر بالترتيب الثاني وحصلت على ١,١٩٦ مليار دولار، ومصر بالترتيب الثالث وحصلت على ٥١٠ مليون دولار وكان الترتيب الرابع من نصيب تونس وحصلت على ٤٨٦ مليون دولار وجاءت الأردن بالترتيب الخامس وحصلت على ١٦٩ مليون دولار، وظل الجزء الباقي من الدول العربية متلقياً هامشياً لتدفقات الاستثمار المباشر ولتقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية في الدول العربية في مناخ الاستثمار ومن ثم في نصيب تلك الدول من تدفقات الاستثمار.

**موقع الدول العربية فى المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار**

حرص عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول، التي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب. وأثبتت الدراسات الاحصائية بأن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته فى هذه الاستثمارات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الاجنبى ، كما لوحظ وجود علاقة إحصائية قوية بين موقع الدول في هذه المؤشرات، فالدولة التي تنخفض فيها نسبة المخاطرة على وفق إحدى المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، والدولة الذي يحرز موقعاً متقدماً في مجال التنمية البشرية يحقق درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم الناهضة وهكذا. وبهدف تسليط الضوء على

وضع الدول العربية في تلك المؤشرات سنتعرض عدد من المؤشرات المرتبطة بمناخ الاستثمار وكآلاتي:-

**١- مؤشر الحرية الاقتصادية**

**٢- المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة**

**٣- مؤشر التنافسية العالمي**

**٤- مؤشر التنمية البشرية**

**المؤشر المركب للمخاطر القطرية.**

**١ - مؤشر الحرية الاقتصادية:** يصدر هذا المؤشر من معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة " وال ستريت جورنال" منذ العام ١٩٩٥ ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية، وغطى المؤشر ١٥٦ في العام ٢٠٠١ من بينها ٢٠ دولة عربية. ويستند المؤشر على ١٠ عوامل تشمل (السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريفة الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية، ووضع الإدارة المالية لموازنة الدولة وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، والسياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم، وتدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، ووضع القطاع المصرفي والتمويل، ومستوى الأجور والأسعار، وحقوق الملكية الفكرية، والتشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وأنشطة السوق السوداء. وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية. وعند تطبيق مؤشر الحرية الاقتصادية في العام ٢٠٠١ ظهر أن هناك١٤ دولة تتمتع بحرية اقتصادية كاملة تتصدرها هونج كونج وسنغافورة ونيوزلندة و٥٧ دولة تتمتع بحرية اقتصادية شبة كاملة و٧١ دولة تشهد انعدام الحرية الاقتصادية تتصدرها كوريا الشمالية والعراق – ويتضح تأثير الاعتبارات السياسية فى هذا التصنيف - و لم تدخل أي دولة عربية في المجموعة الأولى ذات الحرية الاقتصادية الكاملة، بعد أن كانت البحرين ضمن هذه المجموعة في العام ٢٠٠٠ وجاءت في المرتبة التاسعة، وفي العام ١٩٩٩ وجاءت في المرتبة الثالثة، حيث تراجعت في العام ٢٠٠١ إلى المرتبة (١٥) ودخلت ضمن مجموعة

الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة والتي دخلت فيها أيضاً (٦) دول عربية هي على الترتيب (البحرين، والإمارات، والأردن، والكويت، وتونس، وسلطنة عمان) كما دخلت (٨) دول أخرى ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة هي على الترتيب (السعودية المغرب، والجزائر، وجيبوتي ولبنان، وموريتانيا، ومصر، واليمن) والباقي (٥) دول دخلت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة وهي على الترتيب (سوريا، وليبيا، والعراق، والسودان، والصومال) وهذا الترتيب يخضع لاعتبارات سياسية واضحة.

**٢- المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة**

تصدر مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية وولد بيير المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة منذ العام ١٩٩٦ وبشكل نصف سنوي ويغطي المؤشر ٤١ دولة من الاقتصادات الناهضة منها ٤ دول عربية. يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن ٦٣ مكوناً وهي:

أ- مؤشر البيئة الاقتصادية: ويضم هذا المؤشر٢١ عنصراً تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسة ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.

ب- مؤشر البنية التحتية للمعلومات: ويضم هذا المؤشر٢١ عنصراً تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية.

ج- مؤشر البيئة الاجتماعية : ويضم هذا المؤشر ٢١ عنصراُ تغطى مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعى.

ح- مؤشرات الصحة وحماية البيئة والطبيعة.

وتمنح هذه المكونات أوزاناً متساوية، ويدل ارتفاعه الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر وهذا يعني وضعاً أفضل من حيث مؤشرات ثروة دول الاقتصادات الناهضة.

على وفق المؤشر المركب الذي صدر منتصف العام ٢٠٠١ ويغطي معدل الأعوام ١٩٩٦ ــ٢٠٠٠ تصدرت تايوان القائمة مسجلة ١٥٩٨ تليها كوريا الجنوبية مسجلة ١٥٧٥

بينما جاءت ماليزيا في الترتيب السابع مسجلة ١٤٢٧ وجاءت فيتنام بالمرتبة الأخيرة ٤١ مسجلة ٨٣٧ وهو تقريباً نصف معدل تايوان، وقد جاءت النقاط التي سجلتها ٤١ دولة ناهضة في المؤشر المركب منخفضة مقارنة مع معدل الدول المتقدمة المسجل حول ١٩٨٩ ودخلت ٤ دول عربية في المؤشر تشمل الأردن في المرتبة ٢٣ مسجلة ١١١٧ وتونس ٢٤ مسجلة ١١١٧ والمغرب ٣٠ مسجلة ١٠٨٠ ومصر ٣٠ مسجلة ١٠٧١.

**٣- مؤشر التنافسية العالمي**

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ العام ١٩٧٩ لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصادياً مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال ويلاحظ أن مؤشر التنافسية ينقسم على مؤشر "جارٍ" ومؤشر"النمو" وهو يعكس توقعات أداء الدولة في المستقبل (٥ سنوات) ويدخل في المؤشر حالياً ٧٥ دولة منها دولتان عربيتان، ومن جهة أخرى يصدر المنتدى مؤشر استدامة الحفاظ على البيئة (يغطي ١٢٢ دولة) ومؤشر الجاهزية للعصر الرقمي (يغطي ٧٥ دولة) وفضلاً عن تقرير التنافسية العالمي يصدر المنتدى تقارير تنافسية أقليمية، وسيكون من بينها تقارير للتنافسية في الدول العربية خلال المدة ٢٠٠٢ –٢٠٠٣ ويتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين هما مؤشرا التنافسية المستقبلية ومؤشر التنافسية الحالية ويستند مؤشر التنافسية إلى متوسط ٨ عوامل هي (درجة الانفتاح، ودور الحكومة، ووضع القطاع المالي، والبنية الأساسية، والبيئة المعلوماتية، ونظم الإدارة، ووضع العمالة، ووضع المؤسسات) ويمنح المؤشر أوزاناً متساوية. ويعتمد على إجراء مسوحات رأي تشمل حوالي ٣٠٠٠ من رجال الأعمال والمستثمرين في ٥٣ بلداً. وعلى وفق مؤشر التنافسية الجاري للعام ٢٠٠١ الذي يضم ٧٥ دولة، جاءت فنلندا أولاً تليها الولايات المتحدة وهولندا وألمانيا وسويسرا. وجاءت بوليفيا وهندورأس وبنغلادش وأكوادور ونيكاراغوا على التوالي كأضعف الدول تنافسية. منذ تأسيس مؤشر التنافسية (الجاري والنمو المستقبلي) ودخلت في مؤشر التنافسية (الجاري والنمو المستقبلي) دولتان عربيتان فقط هما الأردن ومصر، وعلى وفق مؤشر التنافسية

الجاري للعام ٢٠٠١ تراجع ترتيب الأردن في القائمة من ٣٥ إلى ٤٤، كما تراجع ترتيب مصر من٣٩ إلى ٤٤. أما في تقرير التنافسية الإقليمي الخاص بأفريقيا، والذي صدر للمرة الأولى في العام ٢٠٠٠، ويشمل٢٤ دولة أفريقيا فقد دخلت ٣ دول عربية وجاءت من ضمنها تونس في المرتبة الأولى بينما جاء ترتيب المغرب خامساً ومصر سادساً.

**٤- مؤشر التنمية البشرية**

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنوياً منذ العام ١٩٩٠ وبضمنه مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب ١٦٢ دولة في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع – متوسط - ضعيف) وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر وخاصة لجهة احتساب معدل الدخل الفردي. وأضيفت إليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الاجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلاً على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسة والاقتصادية. كما وضع مؤشر الفقر للدول النامية ومؤشر للدول المتقدمة لجذب الانتباه مباشرة إلى مدى الحرمان والفقر داخل القطر، ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

أ- طول العمر(يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حدية الأدنى والأقصى ما بين ٢٥ سنة –٨٥ سنة).

ب- المعرفة (يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين صفر % و ١٠٠ %)

ج- مستوى المعيشة (يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين ١٠٠دولار و ٤٠,٠٠٠ دولار). ويتكون دليل المؤشر من ثلاثة مستويات، هي تنمية بشرية عالية (٨٠ % وأكثر)، تنمية بشرية متوسط (من ٥٠ % إلى ٧٩ %) و تنمية بشرية منخفض (أقل من ٥٠%) وتمنح هذه المؤشرات أوزاناً متساوية. وسجل معدل مؤشر التنمية البشرية للدول العربية مجتمعة ما نسبته ٠,٦٣٥ عام ٢٠٠٠ مرتفعاً عن معدله للعام ١٩٩٥ الذي بلغ ٠,٥٥ بينما ما زال منخفضاً عن معدل مؤشر التنمية

البشرية للدول النامية الذي يبلغ ٠,٦٤٢ ومعدل مؤشر التنمية البشرية العالمي البالغ ٠,٧١٢ لعام ٢٠٠٠.

وعلى وفق مؤشر التنمية للعام ٢٠٠١ تتوزع الدول العربية كآلاتي:

أ- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، وبحسب الترتيب هي:- البحرين، والكويت، والإمارات، وقطر.

ب- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة، وبحسب الترتيب هي:- ليبيا، ولبنان، والسعودية، وسلطنة عمان، والأردن، وتونس، وسوريا، ومصر، والجزائر.

ج - دول ضمن مجموعة التنمية البشرية الضعيفة، وبحسب الترتيب هي:- اليمن، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا. ولم يتم إدراج العراق والصومال وفلسطين في التقرير العام.

**٥- المؤشر المركب للمخاطر القطرية**

يصدر عن مجموعة (B.R.S) شهرياً الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ العام ١٩٨٠ ويتضمن الدليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها كما يصدر مؤشر مركب مستقبلي باستخدام النهج ذاته لاحتساب المخاطر القطرية، ويستند إلى أساس متوسط ثلاثة سيناريوهات تغطي حالات الوضع المتدهور والوضع المعقول والوضع الأفضل ويدخل في المؤشر ١٤٠ دولة منها ١٨ دولة عربية. يتكون المؤشر المركب من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية (يشكل نسبة ٥٠% من المؤشر المركب) ومؤشر تقويم المخاطر المالية (٢٥%) ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (٢٥%) كما هو موضح أدناه:

**مؤشر تقويم المخاطر السياسية (الحد الأقصى: ١٠٠ نقطة)**

| المكون | النقاط |
|---|---|
| درجة استقرار الحكومة | ١٢ |
| الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية | ١٢ |
| خريطة الاستثمار | ١٢ |
| وجود نزاعات داخلية | 12 |

| | |
|---|---|
| وجود نزاعات خارجية | ١٢ |
| الفساد | ٦ |
| دور الجيش في السياسة | ٦ |
| دور الدين في السياسة | ٦ |
| سيادة القانون والنظام | ٦ |
| الاضطرابات العرقية | ٦ |
| مصداقية الممارسات الديمقراطية | ٦ |
| نوعية البيروقراطية | ٤ |

**مؤشر تقويم المخاطر المالية (الحد الأقصى: ٥٠ نقطة)**

| المكون | النقاط |
|---|---|
| نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي | ١٠ |
| نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات | ١٠ |
| نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات | ١٥ |
| عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة | ٥ |
| استقرار سعر الصرف | ١٠ |

**مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (الحد الأقصى: ٥٠ نقطة)**

| المكون | النقاط |
|---|---|
| معدل دخل الفرد | ٥ |
| معدل النمو الاقتصادي الحقيقي | ١٠ |
| معدل التضخم | ١٠ |
| نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي | ١٥ |
| نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي | ١٠ |

ويشير دليل المؤشر إلى أن الدرجات (من صفر إلى٤٩,٥ نقطة تمثل درجة المخاطرة المرتفعة جدا) والدرجات (من ٥٠ إلى ٥٩,٥ نقطة تمثل درجة المخاطرة المرتفعة) والدرجات(من ٦٠ إلى٦٩,٥ نقطة تمثل درجة المخاطرة المعتدلة) والدرجات (من ٧٠ إلى٧٩,٥ نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة) والدرجات (من ٨٠ إلى ١٠٠ نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة جدا) وهذا يعني أنه كلما ارتفع المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة. أما وضع الدول العربية فوفقاً للمؤشر المركب للمخاطرة القطرية لشهر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ تم تصنيف ١٨ دولة عربية كآلاتي:

أ- (٣) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة جدا هي:- الكويت، والإمارات، وسلطنة عمان.

ب- (٨) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة هي:- البحرين، والسعودية، وليبيا، وتونس، والمغرب، وسوريا، والأردن، وقطر.

ج- (٣) دول عربية في درجة مخاطرة معتدلة هي:- مصر، واليمن، والجزائر.

ح- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة هي:- السودان، ولبنان.

خ- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة جدا هي:- العراق، والصومال.

**تحليل المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية**

بناءً على ما تقدم ومن تحليل المؤشرات الدولية المشار إليها أعلاه يمكن القول، أن مفهوم مناخ الاستثمار يشتمل على مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون أخر. وتؤدي العوامل الاقتصادية دوراً محورياً في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية، والأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية. فقد أوضحت البحوث التطبيقية الخاصة بمحددات الاستثمار.* أن الغالبية العظمى من الشركات المتعددة الجنسية، تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، والتي يمكن من خلالها تقدير حجم المخاطر، وعليه يمكن القول، إن ضعف عنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يعد أحد المحددات الرئيسة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ساهم العجز المالي الهيكلي الكبير والسياسات النقدية المتقلبة وسياسات سعر الصرف المتضاربة، وضعف الأنظمة المالية والضريبية في الكثير من تلك الدول، في المعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة، وفي خلق درجة عالية من عدم استقرار أسعار الصرف الحقيقية. وقد وقد أساءت هذه العوامل إلى مناخ الاستثمار في هذه المجموعة من الدول، في مقابل ذلك نجد أن مجموعة الدول التي حققت استقراراً في الاقتصاد الكلي، قد تمكنت من تحقيق بعض النجاح في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتسمى التغييرات فى السياسات الاقتصادية وبخاصة درجة الانفتاح الاقتصادى ، والاستقرار الاقتصادى، بالحوافز الجيدة لأنها تعمل على تهيئة مناخ الاستثمار الكفيل بتحقيق النمو القابل للاستثمار.

وتنويع مصادر الدخل، وكتمييز لها عن الحوافز السلبية التي تنجح في جذب التدفقات ذات الصبغة المضاربية واستثمارات المحفظة المالية، وعن الحوافز التفضيلية للشركات الأجنبية كالإعفاء الضريبي والجمركي،** ولا يقف المناخ الاستثماري عند حدود

العوامل الاقتصادية، ولكنه يتجاوز ذلك إلى السمات والخصائص الثقافية والاجتماعية السائدة، وفي مقدمتها درجة التجانس اللغوي والديني التي تساعد على توحيد السياسات والبرامج التسويقية، فضلا عن أهمية العوامل السياسية، فقد أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة ارتباط موجبة بين درجة الاستقرار السياسي في الدول المضيفة ومعدل تدفق الاستثمارات الأجنبية، فإذا كان البلد لا يتمتع بالاستقرار السياسي فإن ذلك لا بد أن يؤثر في قرار المستثمر المحتمل، ويدفعه بعيداً مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة أو الامتيازات التي تعرض لجذبه، كما يتوقف المناخ الاستثماري على بعض القوانين والمؤسسات المنظمة للأحوال الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بقوانين العمل. وخلاصة القول، إن الحوافز الجيدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون جيدة أيضاً لكل من المستثمرين المحليين والأجانب وتتضمن هذه الحوافز (السياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي، الدرجة العالية من الانفتاح الاقتصادي، ووجود هيكل ضريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر ولا يعطي المزايا لسياسة التمويل بالعجز، فضلا عن أهمية وجود استثمارات حكومية في البنى الأساسية) وستحاول الدراسة تحليل المؤشرات الاقتصادية آلاتية لمناخ الاستثمار في الدول العربية:-

أولا - مؤشر النمو الاقتصادي

ثانياً- مؤشر السياسة النقدية

ثالثاً- مؤشر السياسة المالية

رابعاً- مؤشر سياسة التوازن الخارجي

**أولا – مؤشر النمو الاقتصادي: Economic growth**

غالباً ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج. كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ

قرارهم الاستثماري. فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباً ما يحول دون لتوسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتجه مؤشر النمو الاقتصادي في الدول العربية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد ارتفع خلال العام ٢٠٠١ مقارنة بالعام السابق في كل من المغرب ولبنان وجيبوتي والسودان وتونس, كما ظل معدل النمو مرتفعاً في كل من البحرين وعمان وموريتانيا رغم انخفاضه عن مستواه العام الماضي، في حين حافظ المعدل على المستوى الذي بلغه في العام الماضي في الجزائر والأردن. أما السعودية واليمن والإمارات فقد انخفض فيها معدل النمو بالأسعار الثابتة واقترن ذلك بانخفاض الكميات المنتجة والمصدرة من النفط في هذه الدول، ولم تسجل أي من الدول التي توفرت عنها البيانات تراجعا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق، الأمر الذي يعكس الجهود التي بذلتها الدول العربية في السنوات الماضية لتنويع قاعدة الإنتاج. وربما يعكس هذا التطور الإيجابي النجاح النسبي لجهود الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي بادرت الدول العربية إلى تطبيقها في السنوات الماضية وبهدف المحافظة على توازنات الاقتصاد الكلي وتوسيع دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الاقتصادي والتوجه نحو الاعتماد على اليات السوق لتحسين القدرة التنافسية، ولتحقيق معدلات نمو حقيقي قابل للاستمرار. ومن المتوقع أن يترك ذلك أثراً إيجابياً على تحسين مناخ الاستثمار.

**جدول معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (٢٠٠٠-٢٠٠١).**

| الدول | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | التغير في المؤشر نقاط مئوية |
|---|---|---|---|
| الأردن | ٤,٠ | ٤,٠ | ٠ |
| الإمارات | ٥,٢ | ٢,٩ | ٢,٣ |
| البحرين | ٥,٣ | ٥,٠ | ٠,٣- |
| تونس | ٤,٧ | ٥,٢ | ٠,٥ |
| الجزائر | ٢,٠ | ٢,٠ | ٠ |
| جيبوتي | ٠,٧ | ٢,٠ | ١,٣ |
| السعودية | ٥,٢ | ٢,٢ | ٣- |
| السودان | ٨,٠ | ٦,٧ | ١,٣- |
| سورية | ٦,٠ | ٢,٠ | ٤- |
| عمان | ٥,١ | ٥,٠ | ٠,١- |
| قطر | ١١,٦ | ٥,٧ | ٥,٩- |
| الكويت | ١,٧ | ٢,١ | ٠,٤ |
| لبنان | ٠,٠ | ١,٣ | ١,٣ |
| ليبيا | ٣,٢ | ٤,٥ | ١,٣ |
| مصر | ٥,١ | ٤,٩ | ٠,٢- |
| المغرب | ٠,٩ | ٦,٥ | ٥,٦ |
| موريتانيا | ٥,٠ | ٥,٥ | ٠,٥ |
| اليمن | ٥,١ | ٠,٢ | ٤,٩ |

المصدر: صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠٠٢"ص ١٤.

**ثانياً - مؤشر السياسة النقدية**

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية. ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية. وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، كما ينظر إليه في بعض الأحيان بوصفه مؤشراً لدرجة الاستقرار السياسي خصوصاً في الأقطار التي تعاني من معدلات مرتفعه من التضخم الأمر الذي سيساعد على انتشار ظاهره الدولرة dollarization حيث تحل العملة الأجنبية وتحديداً الدولار محل العملة الوطنية كوسيط للمبادلة ومخزن للقيمة، وسينعكس ذلك بشكل ارتفاع في معدلات هروب المدخرات المحلية إلى الخارج. كما يؤدي التضخم إلى تشويه

النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأجل القصير، أو المضاربة في المباني، أو المعادن النفيسة، ويبتعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب أفاقاً بعيده المدى. وقد تتبع حكومة بلد ما سياسة نقدية انكماشية أو توسعية وفقاً لطبيعة اختلال الوضع الاقتصادي للبلد، ويترتب على اتباع السياسة النقدية الانكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات مجموعة من الآثار المباشرة في الاستثمار تتمثل أهمها:

١- إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار لأنه يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحصول على القروض وبالتالي زيادة تكاليف المشروع وانخفاض هامش الربح المتوقع.

٢- إن انخفاض الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى تضييق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار، ولكن قد لا تكون المحصلة النهائية لانخفاض الطلب بالضرورة سلبية على استثمار الصناعي حيث:

أ- إن انخفاض الطلب على السلع القابلة للتصدير قد يشجع في بعض الحالات على تسويقها خارجيا مما يؤدي إلى إمكانية تنمية الصناعات التصديرية وزيادة الدخول والعمالة فيها كما يترتب على أثر مضاعف لتلك الصناعات زيادة الدخول فى الصناعات الأخرى.

ب- قد يؤدي الانخفاض في الإنفاق والإنتاج إلى تخفيض مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، مسبباً تحويل إنفاق المستهلكين من السلع والخدمات الأجنبية إلى السلع والخدمات المنتجة محلياً مما يؤدي إلى تنمية الصناعات المحلية.

أما في حالة اتباع الحكومة سياسة نقدية توسعيه لزيادة الطلب الكلي، فإن الزيادات في عرض النقد ستؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة، وبالتالي تشجيع الاستثمار، كما قد تؤدي هذه الزيادة في الوقت نفسه إلى توسيع حجم السوق، وزيادة الإنتاج والاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب الكلي وإلا أدى لك إلى زيادة معدلات التضخم.

وفي هذا الإطار استمرت الدول العربية خلال العام٢٠٠١ في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى ضمان استقرار الأسعار، والحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية،

وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما ينسجم مع حركة النشاط الاقتصادي، وتوفير التمويل المناسب لدعم النشاط الإنتاجي والاستثماري لمختلف الوحدات الاقتصادية، ويستدل من البيانات التي توفرت عن غالبية الدول العربية بأن السياسة النقدية قد نجحت خلال العام ٢٠٠١ في مواصلة ضبط معدلات التضخم مَقيساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وبرغم الحيطة التي تتميز بها السياسة النقدية فإن هذه السياسة قد أتسمت بوجه عام بالمرونة بحيث ظل التوسع الذي شهده العرض النقدي متماشياً مع الارتفاع الذي حصل في الطلب الكلي على النقود وبخاصة المستخدم لأغراض تمويل المشاريع الإنتاجية للقطاع الخاص.

وكان من نتائج استمرار الدول العربية في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي واتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار أن اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض منذ منتصف التسعينات ولم يتجاوز معدل التضخم في أي من الدول العربية ٥,٠ % في العام ٢٠٠١ باستثناء السودان التي بلغ فيها معدل التضخم ٧,٤ في ذلك العام ويقدر انخفاض الأسعار في العام ٢٠٠١ مَقيساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل من السعودية بنسبة (-٠,٨ %) وقطر بنسبة (-٠,٧%) وعمان بنسبة (-١,٠) % وليبيا بنسبة (-٨,١ %) وبلغت نسبة ارتفاع الأسعار ٤,٧ % في موريتانيا، تليها اليمن ٤,٣ %، والجزائر بنسبة ٤,٢ % وارتفعت الأسعار في باقي الدول العربية بنسب تراوحت بين ٠,٥ % في البحرين وسورية و٢,٢ % في مصر.

**مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ ) بالنسبة المئوية**

| | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | التغير في المؤشر | درجة مؤشر السياسة النقدية |
|---|---|---|---|---|
| الأردن | ٠,٧ | ١,٨ | ١,١ | ٠ |
| الإمارات | ١,٣ | ١,٢ | -٠,١ | ٠ |
| البحرين | -٠,٧ | ٠,٥ | ١,٢ | ٠ |
| تونس | ٢,٩ | ١,٩ | -١ | ١ |
| الجزائر | ٠٣ | ٤,٢ | ١,٢ | ٠ |
| جيبوتي | ٢,٤ | ١,٨ | -٠,٦ | ٠ |
| السعودية | -٠,٦ | -٠,٨ | -٠,٢ | ٠ |
| السودان | ١٠,٠ | ٧,٤ | -٢,٦ | ١ |
| سورية | -٠,٥ | ٠,٥ | ١ | ٠ |
| عمان | -١,٢ | -١,٠ | ٠,٢ | ٠ |
| قطر | ١,٧ | -٠,٧ | -٢,٤ | ١ |
| الكويت | ١,٨ | ١,٧ | -٠,١ | ٠ |
| لبنان | ١ | ٠,٥ | -٠,٥ | ٠ |
| ليبيا | -٣,٥ | -٨,١ | -٤,٦ | ١ |
| مصر | ٢,٧ | ٢,٢ | -٠,٥ | ٠ |
| المغرب | ١,٩ | ٠,٦ | -١,٣ | ١ |
| موريتانيا | ٣,٣ | ٤,٧ | ١,٤ | ٠ |
| اليمن | ١٠,٩ | ٤,٣ | -٦,٦ | ٢ |

**ملاحظة:- تعطى درجات تغير المؤشر على النحو الآتي:-**

- انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأربع نقاط = صفر
- انخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = درجة واحدة
- انخفاض معدل التضخم بخمس نقاط مئوية إلى أقل من ٢٥ نقطة = درجتان
- انخفاض معدل التضخم بأكثر من ٢٥ نقطة = ثلاث درجات

**ثالثاً- مؤشر السياسة المالية**

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية يقاس بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتهدف الاقتصادات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير استقرار اقتصادي. وكما هو معروف فإن إدارة العجز في الموازنة العامة تتم من خلال

الضغط على الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات في إطار السياسات المالية التي تقررها الحكومات ومن ثم يستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات. وتتبع الحكومات سياسات ضريبية ومالية معينه لعلاج عجز ميزانية الدولة.

(١) قد تزيد الحكومة من إيراداتها من خلال رفع معدلات الضرائب، أو فرض ضرائب جديده، الأمر الذي يسيء إلى الأوضاع العامة، وكان من نتائج استمرار الدول العربية في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي واتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار أن اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض منذ منتصف التسعينات ولم يتجاوز معدل التضخم في أي من الدول العربية ٥,٠% فى عام ٢٠٠١ باستثناء السودان التى بلغ معدل التضخم فيها ٧,٤ فى ذلك العام، ويقدر انخفاض الأسعار في العام ٢٠٠١، مقيساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في كل من السعودية بنسبة (-٠,٨ %) وقطر بنسبة (-٠,٧%) وعمان بنسبة (-١,٠) % وليبيا بنسبة (-٨,١) % وبلغت نسبة ارتفاع الأسعار ٤,٧ % في موريتانيا، تليها اليمن ٤,٣ % والجزائر بنسبة ٤,٢ % وارتفعت الأسعار في باقي الدول العربية بنسب تراوحت بين ٠,٥ % في البحرين وسورية و٢,٢ % في مصر، خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب على الأعمال، مثل الضرائب على رأس المال المستثمر، أو الضرائب على الدخل، أو الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، حيث يشكل هذا النوع من الضرائب عبئاً إضافياً على المستثمر، ويزيد من تكاليف الإنتاج ويقلل من هامش الربح. أما الضرائب الأخرى فهي تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح للتصرف، أي انخفاض حجم النقد المتداول، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وأيضا انخفاض الطلب الفعال على السلع الصناعية، وبالتالي انخفاض الاستثمار.

(٢) قد تخفض الحكومة من إنفاقها الاستثماري، الأمر الذي يترتب عليه إفساد المناخ الاستثماري لكل من الاستثمار الخاص والأجنبي. حيث عادة ما يكون الاستثمار العام مكملاً للاستثمار الخاص والأجنبي ويتجه الاستثمار العام، أما إلى أنشطة إنتاجيه حيوية يحجم عنها الاستثمار الخاص لانخفاض عائدها المتوقع رغم أهميتها في تكوين جهاز إنتاجي مترابط

ومتنوع تقوى فيه الترابطات الأمامية والخلفية، وإما إلى استثمارات في البنية الأساسية التي تعد ضرورية أيضاً لتشجيع الاستثمار الخاص، كما قد تخفض الحكومة من إنفاقها الجاري مما يساعد على تخفيض الطلب وتضييق نطاق السوق. وأظهرت التطورات في السنوات الأخيرة أن السياسات المالية في الدول العربية تفتقر إلى المرونة الكافية نظراً لاعتمادها الكبير والمستمر على مصادر محددة للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات، الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بصورة كبيرة من جراء الصدمات التي قد تتعرض لها تلك المصادر. ففي الدول المصدرة للنفط، تشكل الإيرادات النفطية حوالي ثلاثة أرباع مجمل إيرادات المالية العامة وتشكل الإيرادات الضريبية وزناً مماثلا في الدول الأخرى ففي العام ١٩٩٨،* على سبيل المثال أدى انخفاض الإيرادات النفطية إلى انخفاض كبير في الإيرادات الحكومية للدول المصدرة للنفط قدر بما يقرب من ٢٥ % من مجمل الإيرادات، وبالنسبة للدول الأخرى، فإنه على الرغم من الإصلاحات الواسعة التي تعمل على إدخالها في أنظمتها الضريبية فإن الإيرادات الضريبية لم تحقق بعد النمو المرجو لها. ويلاحظ هنا أن نسبة العجز الكلي في الموازنات العامة للناتج المحلي الإجمالي ارتفعت مما يقرب من ٢,٤% في العام ١٩٩٧ إلى ٦,٢ % في العام١٩٩٨ واستمرت في مستوى ٥,٤% في العام ١٩٩٩ قبل أن يتحول إلى فائض وصلت نسبته إلى ٠,٨ % في العام ٢٠٠٠ نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية وقد ارتفع العجز مرة أخرى في العام٢٠٠١ إلى نحو ٢% ومن الملاحظ أن الدول العربية سعت إلى تخفيف أثر انخفاض أسعار النفط على مجمل الإيرادات، من جانب، وعدم النمو في الإيرادات الضريبية بالصورة المتوقعة، من جانب آخر، وعملت الحكومات في معظم هذه الدول على ضبط النفقات من خلال تخفيض الإنفاق الاستثماري مع ترك الإنفاق الجاري عند مستوياته السابقة. وفي ضوء الانخفاض المستمر الذي تسجله نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي وتواضع تراكم رأس المال الثابت فإن اللجوء إلى خفض الإنفاق الاستثماري من أجل التكيف مع الانخفاض في الإيرادات العامة أو مع عدم نموها بالصورة المطلوبة يمثل اتجاهاً خطيراً. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي للعامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ إلى عودة عجز مالية الحكومة في الدول العربية إلى الارتفاع الأمر الذي يعكس انخفاض أسعار النفط والسياسات المالية التوسعية في الدول العربية. وفضلاً عن ذلك، فإن من

الملاحظ أن عدداً من الدول العربية المصدرة للنفط لجأت عند ارتفاع العجز في الموازنة الحكومية إلى الجهاز المصرفي مرة أخرى لتمويل جانب منه، بعد أن تبنت سياسات ارتكزت على تمويل العجز الحكومي من مصادر حقيقية غير تضخمية، كذلك فإنه فضلاً عن عدم مرونة السياسة المالية بالدرجة الكافية، فإن من الأمور التي تجعل من أوضاع مالية الحكومة في أعداد متزايدة من الدول العربية غير قابلة للاستمرار هو تراكم الدين العام الداخلي، ومن الملاحظ في هذا الشان أن نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج الإجمالي آخذة في الارتفاع، وقد بلغت في عدد من الدول العربية مستويات عالية بحيث أصبحت خدمة هذا الدين تستحوذ على نسب متزايدة من الإيرادات العامة.

**جدول مؤشر السياسة المالية/ عجز الموازنة كنسبه من الناتج القومي الإجمالي**

| القطر | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | التغيير في المؤشر نقاط مئوية | درجة مؤشر السياسة المالية |
|---|---|---|---|---|
| الأردن | -٣,٤٠ | ٣,٠٤ | ٦,٤٤ | ٣ |
| الإمارات | -٢,٦٦ | -٥,٠٥ | -٢,٣٩ | -١ |
| البحرين | -٢,٢٠ | -١,٤٠ | ٠,٨٠ | ٠ |
| تونس | -٢,٣٧ | -٢,٤٣ | -٠,٠٦ | ٠ |
| الجزائر | ٩,٧٨ | ٤,٠٥ | -٥,٧٣ | ٣ |
| جيبوتي | -١,٠٥ | -٠,٩٦ | ٠,٠٩ | ٠ |
| السعودية | ٤,٤٦ | -٣,٨٦ | -٨,٣٢ | -٢ |
| السودان | -١,٢٠ | -١,٢٣ | -٠,٠٣ | ٠ |
| سورية | -٦,١٧ | -٤,٣٩ | ١,٧٨ | ١ |
| عمان | -٤,٢٥ | -٤,١٤ | ٠,١١ | ٠ |
| قطر | ١,١٠ | ٠,٧٧ | -٠,٣٣ | ٠ |
| الكويت | ١١,٢٦ | ٢٢,١٢ | ١٠,٨٦ | ٣ |
| لبنان | -٢٣,٣٣ | -١٩,٧٥ | ٣,٥٨ | ٣ |
| ليبيا | ٢,٧٣ | ١,٥٠ | -١,٢٣ | ١ |
| مصر | -٣,٩٠ | -٥,٨٤ | -١,٩٤ | -١ |
| المغرب | -٥,٩٤ | -٢,٧٤ | ٣,٢ | ٢ |
| موريتانيا | ٢,٥٤ | ١,٢٣ | -١,٣١ | -١ |
| اليمن | ٨,٠٦ | ١,٨٧ | -٦,١٩ | ٣ |

**ملاحظة:ـ تعطى درجات حسب المؤشر على النحو الآتي**

- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع بنقطة مئوية واحدة = صفر
- ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط= سالب درجة واحدة
- ارتفاع العجز من خمس نقاط مئوية إلى أقل من عشر نقاط= سالب درجتين
- ارتفاع العجز بأكثر من عشر نقاط مئوية= سالب ثلاث درجات
- انخفاض العجز بنقطة مئوية إلى نقطتين ونصف النقطة= درجة واحدة.
- انخفاض العجز بنقطتين ونصف النقطة إلى ثلاث نقاط ونصف النقطة= درجتان
- انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = ثلاث درجات.

**رابعاًـ مؤشر سياسة التوازن الخارجي**

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب بل يعكس أيضا حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات. وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادى ، وتوضح الادبيات المتخصصة أن العبرة فيما يتعلق بهذا المؤشر تكمن في عدم قابلية العجز للاستمرار، وأنه لا توجد قاعدة جامدة تبين حجم العجز الذي يمكن تحمله. وكما هو معروف فإن هنالك تقابلاً كاملاً بين العجز الخارجي والعجز الداخلي وتعتمد إدارة العجز الخارجي اعتماداً حرجاً على أسعار الصرف على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات. فقد تلجأ الحكومة إلى تخفيض قيمه عملتها الوطنية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، غير أن هذا التخفيض سيترك أثاراً سلبية في المناخ الاستثماري، حيث إن ارتفاع معدلاته ستضعف الثقة في العملة الوطنية وقد تؤدي إلى اللجوء إلى الدولرة وما يتبع ذلك من ارتفاع في تكلفة المشروعات، وانخفاض ربحيتها بسبب ارتفاع أسعار الواردات.

ويزداد هذا الأثر السلبي على المناخ الاستثماري كلما زادت حاجة المشروع إلى الواردات الرأسمالية والسلع الوسيطة. وفي المقابل قد لا يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات زيادة كبيرة، إذا لم تتح لها فرص النفاذ إلى السوق الخارجية، وإذا لم تكن السلع القابلة للتصدير على درجة كبيرة من الجودة والانخفاض في السعر كي تستطيع المنافسة. كما تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة أجراء دراسات جدوى دقيقة، وقد تعرض المستثمر لخسائر كبيرة وغير متوقعة، وهو مما يفسد المناخ الاستثماري.

وفيما يتعلق بالدول العربية فقد ساعد التحسن في عجز موازين الخدمات والدخل والتحويلات لمجموع الدول العربية في العام ٢٠٠١ في تخفيف أثر التراجع الذي حدث في فائض الموازين التجارية للدول العربية مقارنة بمستواه في العام ٢٠٠٠ وفي ضوء ذلك أسفرت موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية عن فائض يقدر بنحو ٤٧,٤ مليار دولار. ورغم أن هذا الفائض يمثل انخفاضاً قدره ٢٧,١ % بالمقارنة مع مبلغ الفائض الجاري الكبير الذي تحقق في العام ٢٠٠٠ إلا أنه يعادل مع ذلك أكثر من ستة أمثال الفائض المحقق في العام ١٩٩٩ وأكثر من أربعة أمثال متوسط الفائض السنوي للعامين ١٩٩٦ و١٩٩٧. ويشير ذلك إلى أن أوضاع الحسابات الخارجية الجارية لمجموع الدول العربية، قد تعزز كثيراً بعد التدهور الحاد الذي تعرضت له في العام ١٩٩٨ والربع الأول من العام ١٩٩٩ أثر انهيار أسعار النفط الدولية. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠١ بلغ فائض موازين الحسابات الجارية لمجموع الدول العربية نحو ٧,٦ % وذلك مقارنة بـ ١٠,٠ % في العام ٢٠٠٠ و١,٣ % في العام ١٩٩٩ ووفقاً للبيانات المتاحة، تحققت أعلى نسبة لفائض ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي في العام ٢٠٠١ في الكويت، وذلك للعام الثاني على التوالي، حيث بلغت تلك النسبة ٢٦,١%. كما بلغت نسبة الفائض في الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي ١٠,٨ % في ليبيا و٧,٨ % في السعودية و٥,٢ % في اليمن و١,٤ في البحرين. ومن الناحية الأخرى تحولت نسبة فائض ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٠ إلى نسبة عجز طفيف للعام ٢٠٠١ في الأردن، كما

بقيت نسبة عجز الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠١ في حدودها نفسها في تونس، وانخفضت نسبة العجز بشكل طفيف في مصر والسودان.

**جدول مؤشر سياسة التوازن الخارجي**
**نسبة أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي**

| القطر | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | التغيير في المؤشر نقاط مئوية | درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي |
|---|---|---|---|---|
| الأردن | ٠,٧ | ٠,٠ | -٠,٧ | ٠ |
| الإمارات | ١٨,٥ | ١٣,١ | -٥,٤ | ٣ |
| البحرين | ٧,٩ | ١,٤ | -٦,٥ | ٣ |
| تونس | -٤,٢ | -٤,٢ | ٠ | ٠ |
| الجزائر | ١٦,٥ | ١٣,٧ | -٢,٨ | ٢ |
| جيبوتي | -٧,٢ | -٥,٢ | ٢ | ٢ |
| السعودية | ٧,٦ | ٧,٨ | ٠,٢ | ٠ |
| السودان | -٤,٧ | -٤,٣ | ٠,٤ | ٠ |
| سورية | ٥,٧ | ٢,٣ | -٣,٤ | ٢ |
| عمان | ١٦,٨ | ١٦,٤ | -٠,٤ | ٠ |
| قطر | ٣٣,٣ | ٢٦,٤ | -٦,٩ | ٣ |
| الكويت | ٤١,٠ | ٢٦,١ | -١٤,٩ | ٣ |
| لبنان | -١٣,٣ | -٢٣,٩ | -١٠,٦ | ٣ |
| ليبيا | ٢٠,٢ | ١٠,٨ | -٩,٤ | ٣ |
| مصر | -٠,٨ | -٠,٣ | -٠,٥ | ٠ |
| المغرب | -١,٤ | ٤,٩ | ٦,٣ | ٣ |
| موريتانيا | ٠,٨ | -١,٢ | -٢ | ٠ |
| اليمن | ١٤,٤ | ٥,٢ | -٩,٢ | ٣ |

المصدر:- صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠٠٢"ص ٣٢٣.

**ملاحظة:- تعطى درجات حسب تغير المؤشر على النحو الآتي:-**

- ارتفاع العجز بنقطتين مئويتين ونصف النقطة إلى أقل من خمس نقاط= سالب درجة واحدة

- ارتفاع العجز من خمس نقاط إلى أقل من عشر نقاط= سالب درجتين

- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأقل من بنقطتبن ونصف= صفر.

-انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى أقل من نقطتين= درجة واحدة.

-انخفاض العجز بنقطتين مئويتين إلى أقل من أربع نقاط= درجتان.

-انخفاض العجز بأربع نقاط مئوية فأكثر= ثلاث درجات.

**حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية**

في محاولة لقياس الأداء الاقتصادي للدول العربية، وتوصيف مناخ الاستثمار فيها، نحاول هنا استخدام المؤشر المركب الذي يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية. وتستند المنهجية التي اعتمدناها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وميزان المدفوعات (أو عدم وجوده) وتدني معدل التضخم واستقرار سعر الصرف واستقرار وشفافية البنية السياسية والمؤسسات بحيث يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

وتقع الخصائص الأربع الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم اتباعها خلال فترات زمنية محددة ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة.

وقد شمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي: مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، مجموعة السياسات المعاملات الخارجية. أما في ما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر في مجمل المناخ مثل: درجة الاستقرار السياسي، والتطورات التشريعية والمؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، فإن المؤشر لا يعكسها، حيث يحتاج إلى ترقية أسلوب تقديرها لقياس كفاءة وفعالية هذه النظم. وعليه فالمؤشر المركب الحالي يتكون من المؤشرات الفرعية آلاتية:-

١- مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ويستخدم لتلخيص السياسة المالية وتطويرها سعياً إلى تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

٢- مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ويستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.

٣- مؤشر معدل التضخم: ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

ولتوضيح الطريقة الحسابية التي اعتمدت لقياس المؤشر المركب نعطي المثال الآتي:

أ- في حالة أن الدولة (أ) حققت نسبة عجز في الميزانية قدرها(٦%) في العام ٢٠٠٠ وأخرى قدرها (٢,٥%) في العام ٢٠٠١ فإن ذلك يعني أنها تمكنت من تخفيض العجز بمقدار٣,٥ %، أي بأكثر من ثلاث نقاط مئوية وعليه، فإن هذه الدولة تحصل على وزن رقمي هو ٣ درجات.

ب- أما إذا حققت الدولة (ب) فائض نسبته ٢ % في العام ٢٠٠٠ وعجز نسبته ٢% في العام ٢٠٠١ فإن ذلك يعنى ارتفاع العجز بحوالى ٤ نقاط مئوية ويصبح الوزن الرقمى سالباً واحداً. وهكذا طبقا للحدود الدنيا والقصوى المستخدمة في تقدير الأوزان المشار إليها اسفل الجداول الخاصة بالمؤشرات المذكورة.

ج- أما إذا حققت الدولة (ج) فائضاً خلال العامين فيحسب التغير في المؤشر على أساس الابتعاد عن نقطة التوازن أي نقطة الصفر، مع اتباع الطريقة ذاتها فيما يتعلق بالأوزان الرقمية وما ينطبق على هذا المثال ينطبق على بقية المؤشرات الفرعية الأخرى.

د- ويعرف المؤشر المركب-حسابياً– بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط السياسة المالية، ومتوسط مؤشر السياسة النقدية، ومتوسط سياسة المعاملات الخارجية). وفيما يأتي حساب المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية.

**جدول المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية**

| | درجة مؤشر السياسة النقدية | درجة مؤشر السياسة المالية | درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي | مجموع المؤشرات | قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار | نتائج حساب المؤشر االمركب للمناخ الاستثمار |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأردن** | 0 | 3 | 0 | 3 | 1 | وجود تحسن |
| **الإمارات** | 0 | -1 | 3 | 2 | 0.666667 | عدم وجود تحسن |
| **البحرين** | 0 | 0 | 3 | 3 | 1 | وجود تحسن |
| **تونس** | 1 | 0 | 0 | 1 | 0.333333 | عدم وجود تحسن |
| **الجزائر** | 0 | 3 | 2 | 5 | 1.666667 | وجود تحسن |
| **جيبوتي** | 0 | 0 | 2 | 2 | 0.666667 | عدم وجود تحسن |
| **السعودية** | 0 | -2 | 0 | -2 | -0.66667 | عدم وجود تحسن |
| **السودان** | 1 | 0 | 0 | 1 | 0.333333 | عدم وجود تحسن |
| **سورية** | 0 | 1 | 2 | 3 | 1 | وجود تحسن |
| **عمان** | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | عدم وجود تحسن |
| **قطر** | 1 | 0 | 3 | 4 | 1.333333 | وجود تحسن |
| **الكويت** | 0 | 3 | 3 | 6 | 2 | وجود تحسن كبير |
| **لبنان** | 0 | 3 | 3 | 6 | 2 | وجود تحسن كبير |
| **ليبيا** | 1 | 1 | 3 | 5 | 1.666667 | وجود تحسن |
| **مصر** | 0 | -1 | 0 | -1 | -0.33333 | عدم وجود تحسن |
| **المغرب** | 1 | 2 | 3 | 6 | 2 | وجود تحسن كبير |
| **موريتانيا** | 0 | -1 | 0 | -1 | -0.33333 | عدم وجود تحسن |
| **اليمن** | 2 | 3 | 3 | 8 | 2.666667 | وجود تحسن كبير |
| **المجموع** | 7 | 14 | 30 | 51 | 17 | |
| **المتوسط** | 0.38888 | 0.7777 | 1.666 | 2.83258 | 0.94419 | عدم وجود تحسن |

المصدر:- صندوق النقد العربي/ المصدر السابق.

الملاحظات:-

أ- تم حساب المؤشر لمتوسطات المؤشرات الثلاثة على النحو آلاتي:-

$$\frac{١,٦٦٦+٠,٧٧٧٧+0.38888}{٣} = ٠,٩٤٤١٩$$

ب- يتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو الآتي:

أقل من ١:- تشير إلى عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار

من ١ إلى ٢:- تشير إلى وجود تحسن في مناخ الاستثمار

من ٢ فما فوق:- تشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار

ويشير تحليل نتائج المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية والمذكورة في الجدول أعلاه إلى ما يأتي:-

١- عدم حصول تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار للدول العربية كمجموعة، لعدم بلوغ قيمة المؤشر الواحد الصحيح، وبلغت (0.94419) وهذا يؤكد الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لرفع قيمة هذا المؤشر.

٢- سجلت أربع دول عربية قيما مرتفعة في المؤشر، تجاوزت الرقم (٢) الأمر الذي يؤكد وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار ويعطي ذلك مؤشراً على نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق هذا الهدف وهذه الدول هي (الكويت، ولبنان، والمغرب، واليمن).

٣- سجلت ست دول عربية قيمة تتراوح بين ١ إلى أقل من ٢ في المؤشر، الأمر الذي يؤكد وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الأردن، والبحرين، والجزائر، وسوريا، وقطر، وليبيا).

٤- سجلت ثماني دول عربية قيمة تقل عن الواحد الصحيح في المؤشر في المؤشر، الأمر الذي يؤكد عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الإمارات، وتونس، وجيبوتي، والسعودية، والسودان، وعمان، ومصر، وموريتانيا).

**ثالثاً- نموذج إحصائي لتحليل للعوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار في الدول العربية**

بهدف التشخيص الدقيق لأهم العوامل المؤثرة في التغييرات في مناخ الاستثمار، وتحديد انعكاسات تلك التغييرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية تم تبني العلاقة الدالية آلاتية:-

$$FDI= f\ (N,GDP,GI,GP,DP,DB)$$

حيث

FDI:- يمثل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية (بالمليون دولار)

N :- يمثل حجم السكان (بالمليون نسمة)

DP :- يمثل حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بالمليون دولار)

GI :- يمثل حجم تدفقات إجمالي الاستثمار الثابت المحلي في الدول العربية (بالمليون دولار)

GP :- يمثل نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر السياسة النقدية.

DP :- نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشر لسياسة التوازن الخارجي.

DB :- مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر السياسة المالية

وتم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالطريقة آلاتية:-

١- باستخدام عينة مكونة من (١٨) مشاهدة تضم جميع الدول العربية باستثناء العراق والصومال، لعدم توفر البيانات وبالاعتماد على البيانات المنشورة في التقرير السنوي لصندوق النقد العربي لسنة ٢٠٠٢.

٢- باستخدام عينة مكونة من (٨) مشاهدات تضم جميع الدول العربية النفطية.

٣- باستخدام عينة مكونة من (١٠) مشاهدات تضم جميع الدول العربية غير النفطية.

وقد ظهرت النتائج المعروضة في الجدول الاتي:

**جدول نتائج النموذج إلاحصائي لتحليل للعوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار في الدول العربية**

| | | | المتغيرات المستقلة | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| F | R-Sq | R-Sq(adj) | DB | DP | GP | GI | GDP | N | |
| 14.01<br>F table =٤,١٠ | 88.4% | 82.1% | - 0.129<br>(-2.01)<br>١,٨٣٣ | - 0.0151<br>(-0.72)<br>١,٨٣٣ | + 0.378<br>(1.84)<br>١,٨٣٣ | +0.0320<br>2.18)(<br>١,٨٣٣ | - 0.0118<br>-5.54)(<br>١,٨٣٣ | + 0.0124<br>3.89)(<br>١,٨٣٣ | دول عربية<br>T test<br>T table |
| 552.18<br>F table=5.99 | 99.4% | 99.0% | +0.0380<br>2.15<br>2.29 | - 0.0216<br>-2.79<br>2.29 | + 26.3<br>2.54<br>2.29 | + 0.128<br>14.35<br>2.29 | - 0.0357<br>-29.95<br>2.29 | + 0.00988<br>4.46<br>2.29 | دول نفطية<br>T test<br>T table |
| 5.63<br>F table= ٤,٧٦ | 91.8% | 75.5% | + 0.015<br>0.15<br>٢,٣٥٣ | - 0.0106<br>-0.49<br>٢,٣٥٣ | + 0.452<br>2.50<br>٢,٣٥٣ | - 0.186<br>-1.13<br>٢,٣٥٣ | + 0.0642<br>1.49<br>٢,٣٥٣ | - 0.0111<br>-0.86<br>٢,٣٥٣ | غير نفطية<br>T test<br>T table |

* المصدر: د.فلاح خلف علي الربيعي / مصدر سابق.

يتبين من تحليل نتائج الجدول رقم (٦) ما يأتي:-

١- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لمجموعة الدول العربية، ارتفاع المعنوية الإحصائية للنموذج باستخدام اختبار (F) فضلاً عن ارتفاع قوته التفسيرية باستخدام كل من (R-Sq و(R-Sq(adj) كما أظهرت باقي النتائج مايأتي:-

أ- وجود توافق بين مسار التغييرات في حجم السكان(N) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو الدول العربية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة الموجبة لمتغير السكان (N) على الرغم من التأثير الضئيل لهذا المتغير في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكما يعبر عنه حجم المعلمة المنخفضة القيمة لهذا المتغير، ويشير اختبار (t) إلى المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة.

ب- عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في حجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للدول العربية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة السالبة للمتغير (GDP) ويشير حجم المعلمة منخفضة القيمة لهذا المتغير إلى تأثيره السلبي والضئيل في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويشير اختبار (t) إلى المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة.

ت- وجود توافق بين مسار التغييرات في حجم تدفقات إجمالي الاستثمار الثابت(GI) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) نحو الدول العربية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة الموجبة للمتغير (GI) وتشير المعلمة المنخفضة القيمة لهذا المتغير إلى تأثيره الإيجابي الضئيل في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويشير اختبار(T) إلى المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة.

ث- وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة السيولة المحلية (G) إلى الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) نحو الدول العربية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة الموجبة للمتغير (Gp) كما يشير حجم المعلمة المرتفع نسبياً مقارنة بالمعلمات الأخرى لهذا المتغير إلى أهمية هذا المتغير، ويمكن أن يفسر ذلك بوجود تأثير إيجابي ملحوظ للسياسة النقدية وبخاصة الاستقرار النسبي في أسعار الصرف في الدول العربية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويشير اختبار (t) إلى المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة.

ج- عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة السالبة للمتغير (DB) كما يشير حجم المعلمة المنخفض الأخرى لهذا المتغير إلى وجود تأثير سلبي ضئيل للسياسة المالية في مناخ الاستثمار معبراً عنه بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يشير اختبار (t) إلى عدم المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة.

ح- عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP) وتدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو الدول العربية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة السالبة للمتغير (DP) كما يشير حجم المعلمة المنخفض لهذا المتغير إلى وجود تأثير سلبي ضئيل للسياسة التوازن الخارجي في مناخ الاستثمار معبراً عنه بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يشير اختبار (t) إلى عدم المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة.

٢- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لمجموعة الدول العربية النفطية ارتفاع كبير في المعنوية الإحصائية للنموذج الحالي مقارنة بالنموذج السابق حيث بلغت قيمة إحصائه F=552.18، كما شهدت القوة التفسيرية ارتفاعاًً ملحوظاً حيث بلغت قيمة كل من(R-Sq=99.4% وR-Sq(adj)=99.0%)كما أظهرت باقي النتائج مايأتي:-

أ- وجود توافق بين مسار التغييرات في حجم السكان وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية النفطية، ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة الموجبة لمتغير السكان (N) وظل تأثير هذا المتغير ضئيلاً على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكما يعبر عنه حجم المعلمة المنخفضة القيمة لهذا المتغير، ويشير اختبار (t) إلى المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة.

ب- عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في حجم الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية النفطية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة السالبة للمتغير (GDP) كم يشيرالحجم المنخفض للمعلمة إلى تأثيره السلبي والضئيل في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ايضاً، ويمكن أن يفسر ذلك بضعف مستويات التنويع الإنتاجي في الدول النفطية وضعف دور قطاع الصناعة التحويلية في هذه المجموعة،،ويشير اختبار (t) إلى المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة.

ت- وجود توافق بين مسار التغييرات في حجم تدفقات إجمالي الاستثمار الثابت وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية النفطية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة الموجبة للمتغير (GI) وقد ارتفع حجم المعلمة في هذا النموذج مقارنة

بالنموذج السابق الامر الذي يؤكد على أهمية دور الاستثمار المحلي في تلك المجموعة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويشير اختبار(t) إلى المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة.

ث- وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية النفطية، ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة الموجبة للمتغير (Gp) كما يشير حجم المعلمة المرتفع نسبياً مقارنة بالمعلمات الأخرى لهذا المتغير إلى أهمية هذا المتغير، وتتفق نتيجة تحليل هذا المتغير مع النتيجة التي توصلنا إليها في النموذج السابق حول وجود تأثير إيجابي ملحوظ للسياسة النقدية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويشير اختبار (t) إلى المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة.

ج- وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النفطية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة الموجبة للمتغير (DB) كما يشير حجم المعلمة المنخفض الأخرى لهذا المتغير إلى وجود تأثير إيجابي ضئيل للسياسة المالية في مناخ الاستثمار معبراً عنه بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن أن يفسر ذلك بانخفاض نسب العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي وعدم اللجوء إلى سياسات التمويل التضخمي، كما يشير اختبار(T) إلى ضعف المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة.

ح- عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو الدول النفطية، ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة السالبة للمتغير (DP) كما يشير حجم المعلمة المنخفض لهذا المتغير إلى وجود تأثير سلبي ضئيل للسياسة التوازن الخارجي في مناخ الاستثمار معبراً عنه بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يشير اختبار(t) إلى عدم المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلنا إليه في النموذج السابق.

٣- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لمجموعة الدول العربية غير النفطية، انخفاضاًً كبيراً في المعنوية الإحصائية للنموذج الحالي مقارنة بالنموذجين السابقين حيث بلغت قيمة إحصائه F=5.63،على الرغم من بقاء النموذج معنوياً مقارنة بالقيمة الجدولية لإحصائه F بمستوى معنوية ٥%، كما شهدت القوة التفسيرية انخفاضاً نسبياً مقارنة بالنموذج السابق حيث بلغت قيمة كل من

( R-Sq(adj=75.5% وR-Sq=91.8%)

كما أظهرت باقي النتائج ما يأتي:-

أ- وجود علاقة عكسية بين مسار التغييرات في حجم السكان وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية غير النفطية، وهذه النتيجة مخالفة لما توصلنا إليه في النموذجين السابقين، ويمكن أن يفسر ذلك بارتفاع حجم السكان في هذه المجموعة مقارنة بما تحظى به من نسب ضئيلة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويشير اختبار (t) إلى ضعف المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة.

ب- وجود علاقة طردية بين مسار التغييرات في حجم الناتج المحلي الإجمالي(GDP) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)نحو الدول العربية غير النفطية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة الموجبة للمتغير (GDP) كم يشير الحجم المنخفض للمعلمة إلى التأثير الإيجابي الضئيل لحجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن أن يفسر ذلك بالتنويع الإنتاجي النسبي وارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في هذه المجموعة مقارنة بالدول النفطية، ويشير اختبار (t) إلى ضعف المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة.

ت- عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في حجم تدفقات إجمالي الاستثمار الثابت (GI) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) نحو الدول العربية غير النفطية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة السالبة للمتغير (GI الآمر الذي يؤكد أن المستوى الضئيل للاستثمار المحلي في تلك المجموعة يترك أثاراً سلبية في مناخ الاستثمار

معبراً عنها بنسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه المجموعة، ويشير اختبار (t) إلى ضعف المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة.

ث- وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي(Gp) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) نحو الدول العربية غير النفطية، ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة الموجبة للمتغير (Gp) كما يشير حجم المعلمة المرتفع نسبياً مقارنة بالنموذجين السابقين إلى أهمية هذا المتغير، وتتفق نتيجة تحليل هذا المتغير مع النتيجة التي توصلنا إليها في النماذج السابق، لتؤكد وجود تأثير إيجابي ملحوظ للسياسة النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويشير اختبار (t) إلى المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة.

ج- وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (DB) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) نحو الدول غير النفطية، ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة الموجبة للمتغير (DB) كما يشير حجم المعلمة المنخفض الأخرى لهذا المتغير إلى وجود تأثير إيجابي ضئيل للسياسة المالية في مناخ الاستثمار معبراً عنه بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي وتتفق هذه النتيجة مع النموذج الخاص بمجموعة الدول النفطية، كما يشير اختبار(t) إلى ضعف المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة.

ح- عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو الدول غير النفطية، ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة السالبة للمتغير (DP) وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلنا إليه في النموذجين السابقين كما يشير اختبار (t) إلى عدم المعنوية الإحصائية لتلك المعلمة.

<u>بناءً على متقدم نورد الاستنتاجات الآتية:-</u>

١- تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً محورياً في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية، والأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توفر عناصر

الإنتاج وأسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية. وتمثل التغييرات في السياسات الاقتصادية وبخاصة درجة الانفتاح الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي، مجموعة الحوافز الجيدة لأنها تعمل على تهيئة مناخ الاستثمار الكفيل بتحقيق النمو القابل للاستمرار وتنويع مصادر الدخل، وتمييزاً لها عن الحوافز السلبية التي تنجح في جذب التدفقات ذات الصبغة المضاربية واستثمارات المحفظة المالية، وعن الحوافز التفضيلية للشركات الأجنبية التي تركز على تقديم الإعفاءات الضريبية والجمركية.

٢- شهد العام ٢٠٠١ إدخال (٢٠٨) من التغييرات الناظمة للاستثمار في (٧١) بلداً، وكان ٩٠% من هذه التغييرات يهدف إلى جعل مناخ الاستثمار أكثر تلاؤماً للاستثمار الأجنبي المباشر. وجاءت هذه التغييرات لتؤكد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل - مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي- آم من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلا عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية، أم من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدراية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية وزيادة مستوى وفورات الحجم.

٣- إن عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات متعددة الجنسية نحو الدول النامية، قد اعتمدت على عدد من العوامل المتداخلة، ومن أهم هذه العوامل هي مدى وجود بيئة سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي، و مدى وجود حوافز مالية وضريبية وسياسات اقتصادية ليبرالية، فضلا عن الدور المحوري الذي تلعبه الظروف الإنتاجية السائدة في الدول المضيفة وفي مقدمة تلك الظروف، هو مدى وفرة العمل الماهر بتكلفة منخفضة.

٤- ساهم العجز المالي الهيكلي الكبير والسياسات النقدية المتقلبة وسياسات سعر الصرف المتضاربة، وضعف الأنظمة المالية والضريبية وارتفاع نسب العجز في ميزان المدفوعات في معظم الدول النامية، في المعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة، وفي خلق درجة عالية من عدم استقرار أسعار الصرف الحقيقية. وقد أساءت هذه العوامل إلى مناخ الاستثمار في هذه المجموعة من الدول، في مقابل ذلك نجد أن هناك مجموعة من الدول حرصت على أن تحقق استقراراً في الاقتصاد الكلي من خلال بذل جهود مستمرة لتحسين مناخ الاستثمار، لذا حظيت المجموعة الثانية بنسب مرتفعة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥- تبين من دراسة موقع الدول العربية في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار ما يأتي:

أ- لم تدخل ضمن المجموعة الأولى ذات الحرية الاقتصادية الكاملة، في مؤشر الحرية الاقتصادية أي دولة عربية، بعد أن كانت البحرين ضمن هذه المجموعة في العام ٢٠٠٠ وجاءت في المرتبة التاسعة، وفي العام ١٩٩٩ وجاءت في المرتبة الثالثة، حيث تراجعت في العام ٢٠٠١ إلى المرتبة (١٥) ودخلت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة والتي دخلت فيها أيضا (٦) دول عربية هي على الترتيب (البحرين، والإمارات، والأردن، والكويت، وتونس، وسلطنة عمان) كما دخلت (٨) دول أخرى ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة هي على الترتيب (السعودية والمغرب، والجزائر، وجيبوتي لبنان، وموريتانيا، ومصر، واليمن) والباقي(٥) دول دخل ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة وهي على الترتيب (سوريا، وليبيا، والعراق، والسودان، والصومال) وهذا الترتيب يخضع لاعتبارات سياسية واضحة.

ب- دخلت ٤ دول عربية في المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة هي الأردن في المرتبة ٢٣ مسجلة ١١١٧ وتونس ٢٤ مسجلة ١١١٧ والمغرب ٣٠ مسجلة ١٠٨٠ ومصر ٣٠ مسجلة ١٠٧١.

ج- دخلت في مؤشر التنافسية (الجاري والنمو المستقبلي) دولتان عربيتان فقط هما الأردن ومصر، ووفقاً لمؤشر التنافسية الجاري للعام ٢٠٠١ تراجع ترتيب الأردن

في القائمة من ٣٥ إلى ٤٤ كما تراجع ترتيب مصر من٣٩ إلى ٤٤. أما في تقرير التنافسية الإقليمي الخاص بأفريقيا، والذي صدر للمرة الأولى في العام ٢٠٠٠المرتبة الأولى بينما جاء ترتيب المغرب خامساً ومصر سادساً.

د- سجل معدل مؤشر التنمية البشرية للدول العربية مجتمعة ما نسبته ٠,٦٣٥ عام ٢٠٠٠ مرتفعاً عن معدلة للعام ١٩٩٥ الذي بلغ ٠,٥٥ بينما ما زال منخفضاً عن معدل مؤشر التنمية البشرية للدول النامية الذي يبلغ ٠,٦٤٢ ومعدل مؤشر التنمية البشرية العالمي البالغ ٠,٧١٢ لعام ٢٠٠٠. وعلى وفق مؤشر التنمية للعام ٢٠٠١ تتوزع الدول العربية كآلاتي:

- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، وبحسب الترتيب هي:- البحرين، والكويت، والإمارات، وقطر.
- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة، وبحسب الترتيب هي:- ليبيا،لبنان، والسعودية، وسلطنة عمان، والأردن، وتونس، وسوريا، ومصر، والجزائر.
- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية الضعيفة، وبحسب الترتيب هي:- اليمن، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا. ولم يتم إدراج العراق والصومال وفلسطين في التقرير العام.

ح - تم تصنيف ١٨ دولة عربية وفقاً للمؤشر المركب للمخاطر القطرية كآلاتي:

- (٣) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة جدا هي:- الكويت، والإمارات، وسلطنة عمان.
- (٨) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة هي:- البحرين، والسعودية، وليبيا وتونس، والمغرب، وسوريا، والأردن، وقطر.
- (٣) دول عربية في درجة مخاطرة معتدلة هي:- مصر، واليمن، والجزائر.
- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة هي:- السودان، ولبنان.
- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة جدا هي:- العراق، والصومال.

٦- تبين من تحليل المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية ما يأتي:-

أ- أشار مؤشر النمو الاقتصادي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية قد ارتفع خلال العام ٢٠٠١ مقارنة بالعام السابق في كل من المغرب ولبنان وجيبوتي والسودان وتونس، كما ظل معدل النمو مرتفعاً في كل من البحرين وعمان وموريتانيا رغم انخفاضه عن مستواه العام الماضي، في حين حافظ المعدل على المستوى الذي بلغه في العام الماضي في الجزائر والأردن. أما السعودية واليمن والإمارات فقد انخفض فيها معدل النمو بالأسعار الثابتة، ولم تسجل أي من الدول التي توفرت عنها البيانات تراجعاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق. الأمر الذي يعكس الجهود المبذولة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي بادرت الدول العربية إلى تطبيقها في السنوات الماضية وبهدف المحافظة على توازنات الاقتصاد الكلي وتوسيع دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الاقتصادي والتوجه نحو الاعتماد على آليات السوق لتحسين القدرة التنافسية، ولتحقيق معدلات نمو حقيقي قابل للاستمرار، ومن المتوقع أن تترك الاتجاهات الحالية لهذا المؤشر تأثيراً إيجابياً في مناخ الاستثمار.

ب- يستدل من تحليل مؤشر السياسة النقدية أن غالبية الدول العربية قد نجحت خلال العام ٢٠٠١ في مواصلة ضبط معدلات التضخم مَقيساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ويأتي ذلك نتيجة استمرار الدول العربية في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي واتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار، حيث اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض منذ منتصف التسعينات ولم يتجاوز معدل التضخم في أي من الدول العربية ٥,٠ %في العام ٢٠٠١ باستثناء السودان التي بلغ فيها معدل التضخم ٧,٤ في ذلك العام. ويقدر انخفاض الأسعار في العام ٢٠٠١، مقيساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في كل من السعودية بنسبة (-٠,٨ %) وقطر بنسبة (-٠,٧%) وعمان بنسبة (-١,٠) %وليبيا بنسبة (-٨,١) %وبلغت نسبة ارتفاع

الأسعار ٤,٧ %في موريتانيا، تليها اليمن ٤,٣ %,والجزائر بنسبة ٤,٢ % وارتفعت الأسعار في باقي الدول العربية بنسب تراوحت بين ٠,٥ % في البحرين وسورية و٢,٢ % في مصر، ومن المتوقع أن تترك الاتجاهات الحالية لهذا المؤشر تأثيراً إيجابياً في مناخ الاستثمار.

ج- أظهر تحليل مؤشر السياسات المالية في الدول العربية، أن هذه السياسة تفتقر إلى المرونة الكافية نظراً لاعتمادها الكبير والمستمر على مصادر محددة للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بصورة كبيرة من جراء الصدمات التي قد تتعرض لها تلك المصادر. ففي الدول المصدرة للنفط، تشكل الإيرادات النفطية حوالي ثلاثة أرباع مجمل إيرادات المالية العامة. ويلاحظ هنا أن نسبة العجز الكلي في الموازنات العامة للناتج المحلي الإجمالي ارتفعت في العام٢٠٠١ إلى نحو ٢ %، وفضلاً عن عدم مرونة السياسة المالية بالدرجة الكافية، فإن من الأمور التي تجعل من أوضاع مالية الحكومة في أعداد متزايدة من الدول العربية غير قابلة للاستمرار هو تراكم الدين العام الداخلي. ومن الملاحظ في هذا الشأن أن نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج الإجمالي آخذة في الارتفاع، وقد بلغت في عدد من الدول العربية مستويات عالية بحيث أصبحت خدمة هذا الدين تستحوذ على نسب متزايدة من الإيرادات العامة، ومن المتوقع أن تترك الاتجاهات الحالية لهذا المؤشر تأثيراً سلبياً في مناخ الاستثمار.

د- كشف تحليل مؤشر التوازن الخارجي في الدول العربية، باستخدام نسبة موازين الحسابات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠١ وجود فائض في موازين الحسابات الجارية لمجموع الدول العربية نحو ٧,٦ %وذلك مقارنة بـ ١٠,٠ % في العام ٢٠٠٠ و١,٣ % في العام ١٩٩٩ ووفقاً للبيانات المتاحة، تحققت أعلى نسبة لفائض ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي في العام ٢٠٠١ في الكويت، وذلك للعام الثاني على التوالي، حيث بلغت تلك النسبة ٢٦,١ %.كما بلغت نسبة الفائض في الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي ١٠,٨ %في ليبيا

و٧,٨ % في السعودية و٥,٢ % في اليمن و١,٤ في البحرين ومن الناحية الأخرى، تحولت نسبة فائض ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٠ إلى نسبة عجز طفيف للعام ٢٠٠١ في الأردن. كما بقيت نسبة عجز الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠١في حدودها نفسها في تونس، وانخفضت نسبة العجز بشكل طفيف في مصر والسودان، ومن المتوقع أن تترك الاتجاهات الحالية لهذا المؤشر تأثيراً إيجابياً في مناخ الاستثمار.

٦- تبين من تحليل نتائج المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية ما يأتي:-

أ- عدم حصول تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار للدول العربية كمجموعة، لعدم بلوغ قيمة المؤشر الواحد الصحيح، حيث بلغت (0.94419) وهذا يؤكد الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لرفع قيمة هذا المؤشر.

ب- سجلت أربعة دول عربية قيما مرتفعة في المؤشر، تجاوزت الرقم (٢) الأمر الذي يؤكد وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار وهذه الدول هي (الكويت، ولبنان، والمغرب، واليمن).

ج- سجلت ست دول عربية قيمة تتراوح بين ١ إلى أقل من ٢ في المؤشر، الأمر الذي يؤكد وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الأردن، والبحرين، والجزائر، وسوريا وقطر، وليبيا).

ث- سجلت ثماني دول عربية قيمة تقل عن الواحد الصحيح في المؤشر، الأمر الذي يؤكد عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الإمارات، وتونس، وجيبوتي، والسعودية، والسودان، وعمان، ومصر، وموريتانيا).

٧- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للعوامل المؤثرة على مناخ الاستثمار في الدول العربية:

أ- وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة السيولة المحلية (GP) إلى الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) في كل من الدول العربية كمجموعة والدول النفطية ويمكن أن يفسر ذلك بوجود تأثير إيجابي

ملحوظ للسياسة النقدية وبخاصة الاستقرار النسبي في أسعار الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي في هاتين الحالتين المباشر، في حين ظهرت هذه العلاقة بإشارة سالبة في مجموعة الدول غير النفطية كدليل على التأثير السلبي للسياسة النقدية في مناخ الاستثمار في تلك المجموعة.

ب- عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي(DB) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) الأمر الذي يؤكد التأثير السلبي للسياسة المالية في مناخ الاستثمار في حالة الدول العربية كمجموعة، في حين أظهر هذان المتغيران نوعاً من التوافق في حالة تقسيم الدول العربية على مجموعتين، النفطية وغير النفطية، الأمر الذي يؤكد وجود تأثير إيجابي للسياسة المالية في مناخ الاستثمار في كل مجموعة على انفراد.

ج- عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو الدول العربية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة السالبة للمتغير (DP) كما يشير حجم المعلمة المنخفض لهذا المتغير إلى وجود تأثير سلبي ضئيل للسياسة التوازن الخارجي في مناخ الاستثمار معبراً عنه بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وظهرت نفس النتيجة عند تقسيم الدول العربية على مجموعتين، مجموعة الدول النفطية وغير النفطية.

## المساعدات الخارجيـــة: FOREIGN AID

### المساعدات الخارجية وأثرها في القرار الاقتصادي العربـــي:

لا بد من تأكيد أننا قد انتهينا من خلال الفصول السابقة من إن السيادة الوطنية لم تعد مفهوماً سياسياً فحسب، بل انصرف مضمونه إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصبحت هذه الأبعاد مجسداً عملياً لمفهوم السيادة، وبما أن عملية التنمية هي عملية إقتصادية وإجتماعية وثقافية فإنه يحق لنا أن نسمي السيادة (سيادة اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية) أي أن سيادة الدولة السياسية تمر عبر الاتجاهات المذكورة بلا شك.

ولا بد أيضاً من التعريف بأن السيادة عموماً عرضة للاختراق والانتهاك، وهذا ما ينطبق على أكثر الدول التي لا تمتلك مقومات مادية قوية ومنها الجانب الاقتصادي، وما يمكن قوله هنا هو أن السيادة الاقتصادية أو التنموية تعني قدرة الدولة على القيام بالتنمية بنفسها أي باختياراتها الحرة، ولكن التخلف الموروث أعجزها عن ذلك وكان المفترض أن يسد ذلك بما تقدمه الدول الغنية والوكالات المالية الدولية من مساعدات، وقدمت فعلاً مساعدات ولكنها أخفقت في تقديم التنمية التي تحتاج إليها كل دولة على حدة، والتنميات التي تحتاج إليها الدول النامية بصورة عامة أو مشتركة.

إن أغلب الدول الفقيرة لا تستطيع أن تبني تجاربها الاقتصادية دون مساعدات خارجية، وهذا يحتم واجبات على الدول الغنية كجزء من المجتمع الدولي، وقد عالج القانون الدولي مسألة المساعدات وفقا لما جاء فى مقررات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى العام ١٩٦٤ حيث طلب التزام تقديم المساعدات مع مراعاة مبادئ معينة تلزم مراعاتها ومضمونها ألاّ يجوز تقديم المساعدات بموجب شروط تؤدي إلى خرق مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومبدأ السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية، ووفقاً للنظرية الواقعية لا تقدم الحكومات المساعدات الاّ إذا ضمنت تحقيق أهدافاً سياسية أنانية معينة. وتزيد بعض النظريات السياسية أن المساعدات الخارجية أداة للسيطرة تستخدم للإبقاء على العلاقات الاجتماعية والسياسية غير المتساوية بين دول النظام الاقتصادي الرأسمالي، وسنبحث تأثيرات هذه المساعدات الخارجية من خلال دوافع منحها.

وتقسم هذه الدوافع على قسمين:

- **دوافع سياسية**
- **دوافع إقتصادية**

**الدوافع السياسية:** تنطلق هذه الدوافع عادة من المصالح الستراتيجية والاهتمامات السياسية الخارجية للدول المانحة أو من أغراضها الأيدلوجية التي هي أغراض سياسية أيضاً، وقد لخصت أهداف المساعدات الممنوحة لأسباب سياسية بهدفين:

* تشجيع أنظمة الحكم على أن تبدأ أو تواصل التوفيق بين سياساتها الخارجية وحاجات الدول المانحة ورغباتها.

* دعم أنظمة الحكم التي تعد صديقة وإبقائها في السلطة.

**الدوافع الاقتصادية:** للأقطار النامية أهمية اقتصادية أساسية للدول المتطورة من حيث كونها مصادر للأيدي العاملة والمواد الأولية وأسواقاً لتصريف السلع والاستثمارات وتقدم الدول مساعداتها لأغراض أقتصادية مختلفة.

## المراجع

إبراهيم عاصم وأشرف سعد العيسوى: أجهزة الاستخبارات والدور الجديد في الألفية الثالثة، مركز الخليج للدراسات الستراتيجية، القاهرة، عام ٢٠٠٠م.

أحمد أبو زيد – البناء الاجتماعي – مدخل لدراسة المجتمع ط٢ – ج٢ – الأنساق – الهيئة المصرية العامة لكتاب الإسكندرية - مصر العربية.

أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،١٩٨٣.

أحمد بدوي – معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية – مكتبة لبنان – بيروت ١٩٨٦.

أحمد ثابت / الدولة والنظام العالمي/ مركز البحوث والدراسات السياسية/ القاهرة١٩٩٢.

أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،٢٠٠٠.

أحمد مصطفى الحسين/مدخل إلى تحليل السياسات العامة /أصدار المركز العلمي للدراسات السياسية/ط١/٢٠٠٢.

الأمم المتحدة/ الوثيقة السياسية / مشروع الاعلان السياسي / إعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة/جنوب أفريقيا سبتمبر ٢٠٠٢.

الأمم المتحدة/ برنامج الأمم المتحدة الأنمائي مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة /أكتوبر٢٠٠٣.

الأمم المتحدة/برنامج الامم المتحدة الأنمائي / تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤.

الأمم المتحدة/صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية/ التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤/ نيويورك/٢٠٠٤.

أوديد شينكار/ العصر الصيني/الأقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الأقتصاد العالمى/ الأعلان العربي عن التنمية المستدامة/ مؤتمر القمة العالمي/ جزهانسبرج/سبتمبر ٢٠٠٢.

برهان الدجاني/عبر التنمية الاقتصادية في الوطن العربي/بيروت/ط١/١٩٩٢/اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

بشير مصطفى/الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والادارة الراشدة / من فعاليات الملتقى العلمي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات مارس٢٠٠٥/الجزائر.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد/ جامعة الدول العربية ١٩٩٦.

جامعة الدول العربية / الموقع الألكتروني الرسمي.

جامعة الدول العربية/ صندوق النقد العربي/ التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤.

جامعة الدول العربية/ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية/القاهرة / الموقع الرسمي-الجزيرة نت/الموقع الألكتروني /المعرفة/ ملفات خاصة/٢٠٠١ تداول السلطة في الوطن العربي.

جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،٢٠٠٠.

جون تايلر/وكيل المالية الامريكية للشؤون الدولية/ من مؤتمر الحكم الصالح من أجل التنمية في الدول العربية/الاردن٢٠٠٥.

حسن لطيف الزبيدي/ العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة/ دار الكتاب الجامعي/ الأمارات/٢٠٠٢.

حنان عبد اللطيف/ معهدالتخطيط في مصر/٢٠٠١/٢/١٨/إسلام أون لاين.

دولـــة /ويكيبيديا-الموسوعة الحرة/٢١تموز ٢٠٠٧.

الديمقراطية /كيف تشارك وزراء الخارجية في النروج لتبني الديمقراطية www.fco.gov.uk/servlet/front

ريتشارد هيجوت/ترجمة أ.د حمدي عبد الرحمن/نظرية التنمية السياسية/ اصدار المركز العلمي للدراسات السياسية/مطبعة الجامعة الاردنية/ ٢٠٠١.

زايري بلقاسم/الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية / من فعاليات المؤتمر الدولي العالمي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات بتاريخ٨ مارس ٢٠٠٥جامعة ورقلة/ الجزائر.

سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،٢٠٠٠.

عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣,٢٠٠٢.

عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، عمان، المجدلاوي، ١٩٩٩.

مالكوم جيلز، دوايت بيركنز، مايكل رومر، دونالدنسودجراس، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض.

محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية( دراسة نظرية وتطبيقية) الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.

محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٤.

نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية ( استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، دار الصفاء للنشر،ط١ ، ٢٠٠٥.

هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر الأردن، ط١، ٢٠٠٠.

يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العمة، الدار الجامعية، الإسكندرية.